مجموعة متون

في علم البيان

١ - العلاقة للإمام محمود الأنطاكي
٢ - الوردة النضارة في المجاز والاستعارة
للملا أبي بكر مير رستم الصوري
٣ - خلاصة البيان لمحمد علاء الدين الأوخيني
٤ - رسالة في الاستعارة لعلي بن محمد القوشجي
٥ - الاستنارة في الاستعارة لفخر الدين العرناسي
٦ - متن السمرقندية للإمام أبي القاسم السمرقندي
٧ - الاستعارات وأقسامها لأحمد بن زيني دحلان
٨ - تجريد قواعد قسم علم البيان من البلاغة الواضحة

اعتنى بها

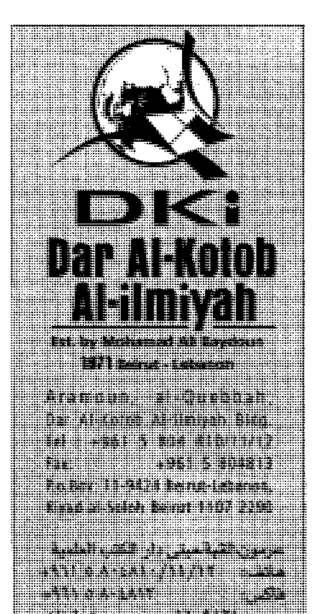
إلياس قبلان



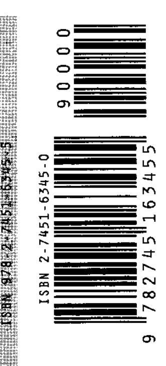
دار الكتب العلمية®
Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
DKI
أسسها محمد علي بيضون سنة 1971 بيروت - لبنان
Est. by Mohammad Ali Baydoun 1971 Beirut - Lebanon
Établie par Mohamad Ali Baydoun 1971 Beyrouth - Liban

http://www.al-ilmiyah.com info@al-ilmiyah.com sales@al-ilmiyah.com baydoun@al-ilmiyah.com

Title	: Majmūʿat mutūn fī ʿilm al-bayān	الكتاب	: مجموعة متون في علم البيان
Classification:	Rhetoric	التصنيف	: بلاغة وبيان
Editor	: Ilyās Qablān	المحقق	: إلياس قبلان
Publisher	: Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah	الناشر	: دار الكتب العلميـــة - بيروت
Pages	: 224	عدد الصفحات	: 224
Size	: 17*24	قياس الصفحات	: 17*24
Year	: 2010	سنة الطباعة	: 2010
Printed in	: Lebanon	بلد الطباعة	: لبنـــان
Edition	: 1st	الطبعة	: الأولى



ISBN 978-2-7451-6345-5





مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد: فاعلم أن علم البيان كما عرف في التلخيص: «فهو علمٌ يعرفُ به إيرادُ المعنى الواحدِ، بطرقٍ مختلفةٍ، في وضوحِ الدلالةِ عليهِ»[1] . وهذا العلم جليل القدر والشأن، وألف فيه العلماء مؤلفات مستقلة. وأردت أن أجمع بعض هذه الكتب في كتاب مستقل، وأسماء هذه الكتب كما يلي:

1-العلاقة للإمام محمود الأنطاكي.

2-الوردة النضارة في المجاز والاستعارة لملا أبو بكر ميررستم الصوري.

3-خلاصة البيان لمحمد علاء الدين الأوخيني.

4-رسالة في الاستعارة لعلي بن محمد القوشجي.

5-الاستنارة في الاستعارة لفخر الدين بن السيد ملا عبد الله العرناسي ثم الباطماني.

6-متن السمرقندية للإمام أبي القاسم السمرقندي.

7-الاستعارات وأقسامها لأحمد بن زيني دحلان.

(1) ص 72.

8-تجريد قواعد قسم علم البيان من البلاغة الواضحة.

وعملي في هذا الكتاب كما يلي:

1-وضعت العناوين بين {}.

2-علقت في بعض الأماكن بقدر الإمكان.

والله أسأل أن ينفع الطالبين.

إلياس قبلان

تركيا

علم البيان

هذا العلمُ حادثٌ في الملةِ بعد علم العربيةِ واللغةِ، وهو من العلوم اللسانيةِ، لأنـه متعلقٌ بالألفـاظِ ومـا تفيده. ويُقْصَدُ بهـا الدلالـةُ عليه مـن المعانـي. وذلـك أن الأمورَ التي يقصِدُ المتكلمُ بها إفادةَ السامع من كلامه هي: إما تصور مفردات تسنَدُ ويُسنَد إليها ويفضي بعضُها إلى بعض، والدلالةُ على هذه هي المفرداتُ من الأسماءِ والأفعالِ والحروفِ؛ وإما تمييزُ المسندات من المسند إليها والأزمنةِ، ويدل عليها بتغيرِ الحركات من الإعرابُ وأبنيةُ الكلمات. وهذه كلها هي صناعةُ النحو. ويبقى من الأمور المكتنِفة بالواقعات، المحتاجةِ للدلالة، أحوالُ المتخاطبينَ، أو الفاعلينَ، وما يقتضيه حالُ الفعلِ، وهو محتاجٌ إلى الدلالةِ عليه، لأنه من تمام الإفادة، وإذا حصلت للمتكلمِ فقد بلغَ غايةَ الإفادة من كلامه. وإذا لم يشتمل على شيء منها، فليس من جنس كلام العربِ، فإن كلامَهم واسعٌ، ولكل مقامٍ عندهم مقالٌ يختصُّ به بعد كمالِ الإعرابِ والإبانةِ.

ألا تـرى أن قـولهم: «زيـد جاءنـي» مغايرٌ لقـولهم «جاءنـي زيـد» مـن قبـل أن المتقدمَ منهما هـو الأهـم عنـد المتكلم. فمـن قـال: «جاءني زيـد» أفـاد أن اهتمامه بالمجـيء قـبل الـشخص المسند إلـيه ومـن قـال: «زيـد جاءنـي» أفـاد أن اهـتمامه بالشخص قبل المجيء المسند. وكذا التعبيرُ عن أجزاء الجملةِ، بما يناسب المقامَ من موصولٍ، أو مبهمٍ، أو معرفةٍ. وكذا تأكيدُ الإسنادِ على الجملة كقولهم: «زيد قائم» و«إن زيداً قائم» و«إن زيدا لقائم» متغايرة كلها في الدلالة، وإن استوت من طريق الإعراب، فإن الأول العاري عن التأكيد إنما يفيد الخالي الذهن، والثاني المؤكد بـ«إن» يفيد المتردد، والثالث يفيد المنكِرَ فهي مختلفة. وكذلك تقول: «جاءني الرجل»، ثم تقول مكانه بعينه «جاءني رجل» إذا قصدت بذلك التنكير تعظيمه، و«أنه رجل لا يعادله أحد من الرجال».

ثم الجملة الإسنادية تكون خبرية: وهي التي لها خارج تطابقه أو لا.

وإنشائية: وهي التي لا خارج لهاأ كالطلب وأنواعه.

ثم قد يتعين ترك العاطف بين الجملتين إذا كان للثانية محل من الإعراب: فينزل بذلك منزلة التابع المفرد نعتاً وتوكيداً وبدلاً بلا عطف، أو يتعين العطف إذا لم يكن للثانية محل من الإعراب.

ثم يقتضي المحل الإطناب والإيجاز فيورد الكلام عليهما.

ثم قد يدل باللفظ ولا يراد منطوقه ويراد لازمه إن كان مفرداً كما تقول: زيد أسد، فلا تريد حقيقة الأسد لمنطوقه، و إنما تريد شجاعته اللازمة، وتسندها إلى زيد، وتسمى هذه استعارة.

وقد تريد باللفظ المركب الدلالةَ على ملزومِهِ، كما تقول: زيد كثير الرماد، وتريد ما لزم ذلك عنه من الجود وقِرَى الضيف، لأن كثرة الرماد ناشئة عنهما، في دالة عليهما. وهذه كلها دلالة زائدة على دلالة الألفاظ من المفرد والمركب، وإنما هي هيئات وأحوال الواقعات جعلت للدلالة عليها أحوال وهيئات في الألفاظ كل بحسب ما يقتضيه مقامه، فاشتمل هذا العلم المسمى بالبيان على البحث عن هذه الدلالة التي هي للهيئات والأحوال والمقامات، وجعل على ثلاثة أصناف:

الصنف الأول: يبحث فيه عن هذه الهيآت والأحوال التي تطابق باللفظ جميع مقتضيات الحال ويسمى علم البلاغة.

والصنف الثاني: يبحث فيه عن الدلالة على اللازم اللفظي وملزومه، وهي الاستعارة والكناية كما قلناه، ويسمى علم البيان. وألحقوا بهما صنفا آخر وهو النظر في تزيين الكلام وتحسينه بنوع من التنميق إما بسجع يفصله أو تجنيس. يشابه بين ألفاظه، أو ترصيع يقطع، أو تورية عن المعنى المقصود بإيهام معنى أخفى منة، لاشتراك اللفظ بينهما وأمثال ذلك، ويسمى عندهم علم البديع.

وأطلق على الأصناف الثلاثة عند المحدثين اسم البيان، وهو اسم الصنف الثاني؛ لأن الأقدمين أول من تكلموا فيها، ثم تلاحقت مسائل الفن واحدة بعد أخرى وكتب فيها جعفر بن يحيى والجاحظ وقدامة وأمثالهم إملاءات غير

وافية فيها.

ثم لم تزل مسائل الفن تكمل شيئاً فشيئاً إلى أن محص السكاكي زبدته وهذب مسائله، ورتب أبوابه على نحو ما ذكرناه آنفاً من الترتيب، وألف كتابه المسمى بالمفتاح في النحو والتصريف والبيان، فجعل هذا الفن من بعض أجزائه. وأخذه المتأخرون من كتابه، ولخصوا منه أمهات قي المتداولة لهذا العهد كما فعله السكاكي في كتاب التبيان وابن مالك في كتاب المصباح وجلال الدين القزويني في كتاب الإيضاح والتلخيص، وهو أصغر حجماً من الإيضاح والعناية به لهذا العهد عند أهل المشرق في الشرح والتعليم منه أكثر من غيره.

وبالجملة فالمشارقة على هذا الفن أقوم من المغاربة وسببه والله أعلم أنه كمالي في العلوم اللسانية والصنائع الكمالية توجد في وفور العمران. والمشرق أوفر عمراناً من المغرب كما ذكرناه، أو نقول لعناية العجم وهم معظم أهل المشرق كتفسير الزمخشري، وهو كله مبني على هذا الفن وهو أصله. وإنما اختص بأهل المغرب من أصنافه علم البدء خاصة، وجعلوه من جملة علوم الأدب الشعرية، وفرغوا له ألقاباً وعدوا أبواباً ونوعوا أنواعاً. وزعموا أنهم أحصوها من لسان العرب، وإنما حملهم على ذلك الولوع بتزيين الألفاظ، والعلم البديع سهل المأخذ. وصعبت عليهم مآخذ البلاغة والبيان لدقة أنظارهما، وغموض معانيهما فتجافوا عنهما. وممن ألف في البدء من أهل أفريقية ابن رشيق وكتاب العمدة له مشهور. وجرى كثير من أهل أفريقية والأندلس على منحاه.

واعلم أن ثمرة هذا الفن إنما هي في فهم الإعجاز من القرآن؛ لأن إعجازه في وفاء الدلالة منه بجميع مقتضيات الأحوال منطوقة ومفهومة، وهي أعلى مراتب الكمال مع الكلام فيما يختص بالألفاظ في انتقائها وجودة رصفها وتركيبها. وهذا هو الإعجاز الذي تقصر الأفهام عن إدراكه. وإنما يدرك بغض الشيء منه من كان له ذوق بمخالطة اللسان العربي، وحصول ملكته فيدرك من إعجازه على قدر ذوقه.

فلهذا كانت مدارك العرب الذين سمعوه من مبلغه أعلى مقاماً في ذلك؛

لأنهم فرسان الكلام، وجهابذته والذوق عندهم موجود بأوفر ما يكون وأصحه، وأحوج ما يكون إلى هذا الفن المفسرون، وأكثر تفاسير المتقدمين غفل عنه حتى ظهر جاز الله الزمخشري، ووضع كتابه في التفسير، وتتبع آي القرآن بأحكام هذا الفن بما يبدي البعض من إعجازه، فانفرد بهذا الفصل على جميع التفاسير لولا أنه يؤيد عقائد أهل البدع عند اقتباسها من القرآن بوجوه البلاغة. ولأجل هذا يتحاماه كثير من أهل السنة مع وفور بضاعته من البلاغة. فمن أَحْكَمَ عقائدَ السنة وشارك في هذا الفن بعض المشاركة حتى يقتدر على الرد عليه من جنس كلامه أو يعلم أنه بدعة فيعرض عنها، ولا تضر في معتقده فإنه يتعين عليه النظر في هذا الكتاب للظفر بشيء من الإعجاز مع السلامة من البدع والأهواء. والله الهادي من يشاء إلى سواء السبيل[1].

(1) مقدمة ابن خلدون 550-553.

مقدمة في الفصاحة والبلاغة والأسلوب

الفصاحة

الفصاحة: الظهور والبيان، تقول: أَفْصَحَ الصُّبْحُ إِذَا ظَهَرَ. والكلامُ الفصيحُ ما كان واضحَ المعنى، سَهلَ اللفظِ، جَيِّدَ السَّبَك. ولهذا وجَب أن تكون كلُّ كلمةٍ فيه جاريةً على القياس الصرفي[1]، بينةً في معناها، مفهومةً عَذْبَةً سَلِسَة.

وإنما تكونُ الكلمة كذل إذا كانت مألوفَةَ الاستعمال بين النابهين من الكتاب والشعراء؛ لأنها لم تَتَداولها ألسنتُهم ، ولم تَجْرِ بها أَقلامهم، إلا لمكانها من الْحُسن باستكمالها جميعَ ما تقدمَ من نعوت الجودة وصفات الجمال.

والذوقُ السليمُ هو العمدَةُ في معرفةِ حُسن الكلمات وسَلاستِها، وتمييز ما فيها من وجوه البشاعة ومظاهر الاستكراه؛ لأن الألفاظَ أصواتٌ، فالذي يطْربُ لصَوْت البُلبُل، ويَنْفِر من أصوات البُومِ والغِرْبَان، يَنْبو سمعه عن الكلمة إذا كانت غريبة مُتَنَافِرَة الحروف[2]. ألا ترى أن كلمتي «الْمُزنة» و«الدِّيمة» للسحابة الْمُمْطِرة، كلتاهما سَهلَة عذْبَةٌ يسكن إليها السمع، بخلاف كلمة «البُعَاق» التي في معناها؛ فإنها قبيحة تَصُك الآذان. وأمثال ذلك كثير في مُفردات اللغة تستطيع أن تُدْركه بذَوْقِك.

ويشترط في فصاحة التركيب فوقَ جَرَيَانِ كلماته على القياس الصحيح وسهولتِها أن يسلم من ضَعفِ التأليفِ، وهو خروج الكلام عن قواعد اللغة المطردَة

---

(1) فقول المتنبي:

فلا يُبرم الأمر الذي هو حالل ... ولا يحلل الأمر الذي هو يبرم

غير فصيح؛ لأنه اشتمل على كلمتين غير جاريتين على القياس الصرفي، وهما حالل، ويحلل. فإن القياس حال ويحل بالإدغام.

(2) تنافر الحروف: وصف في الكلمة يوجب ثقلها على السمع وصعوبة أدائها باللسان، ولا ضابط لمعرفة الثقل والصعوبة سوى الذوق السليم المكتسب بالنظر في كلام البلغاء وممارسة أساليبهم.

كرجوع الضمير على متأخر لفظاً ورتبة في قول سيدنا حَسانَ رضي الله عنه[1].

وَلَـوْ أَنَّ مَجْـداً أَخْلَـدَ الدَّهْـرَ واحِـداً   مِنَ الناسِ أَبْقَى مَجْدُهُ الدَّهْرَ مُطْعِمَا[2]

فإن الضمير في «مجده» راجع إلى «مُطعما» وهو متأخر في اللفظ كما ترى، وفي الرتبة؛ لأنه مفعول به، فالبيت غير فصيح.

ويشترك أن يسلم التركيب من تنافر الكلمات، فلا يكون اتصالَ بعضها ببعض مما يُسبِّب ثِقَلها على السمع، وصُعوبَةَ أدائها باللسان، كقول الشاعر:

وقَبْـرُ حَـربٍ بِمكـانٍ قَفْـرُ   ولَـيْسَ قُـرْبَ قَبْـرِ حَـربٍ قَبـرُ[3]

قيل: إن هذا البيتَ لا يَتَهَيَّأُ لأحد لأن يُنْشدَهُ ثلاثَ مراتٍ متوالياتٍ دونَ أن يَتَتَعْتَعَ[4]، لأن اجتماعَ كلماته وقُربَ مخارج حروفها، يُحْدِثَانِ ثِقَلاً ظاهراً، مع أن كل كلمة منه لو أُخذت وحدها كانت غير مُسْتَكْرَهةٍ ولا ثقيلة.

ويجب أن يسلم التركيب من التعقيد اللفظي، وهو أن يكون الكلام خَفِيَّ الدلالة على المعنى المراد بسبب تأخير الكلمات أو تقديمها عن مواطنها الأصلية أو بالفصل بين الكلمات، التي يجب أن تتجاوزَ ويتصلَ بعضها ببعض، فإذا قلت: «ما قرأ إلا واحداً محمدٌ مع كتاباً أخيه» كان هذا الكلام غيرَ فصيح لضعفِ تأليفه، إذ أصله «ما قرأ محمدٌ مع أخيه إلا كتاباً واحداً»، فقُدِّمت الصفة على الموصوف، وفُصل بين المتلازمين، وهما أداةُ الاستثناء والمستثنى، والمضافُ والمضافُ إليه.

---

(1) هو شاعر رسول الله صلى الله عليه وسلم، أجمعت العرب على أنه أشعر أهل المدر. قيل: إنه عاش 120 سنة، 60 في الجاهلية و 60 في الإسلام، وتوفي سنة 54هـ.

(2) هو مطعم بن عدي أحد رؤساء المشركين، وكان يذب عن النبي صلى الله عليه وسلم. ومعنى البيت: أنه لو كان مجد الإنسان أو شرفه سبباً لطول حياته وخلوده في هذه الدنيا، لكان مطعم بن عدي أولى الناس بالخلود؛ لأنه حاز من المجد والسؤدد ما لم يحزه غيره.

(3) البيت من الرجز، ولا يعرف قائله، ولعله مصنوع.

(4) تتعتع في الكلام: تردد فيه من حصر أوعى.

ويشبه ذلك قول أبي الطِّيب المتنبي[1] :

أَنَّى يَكونُ أبَا الْبَرِيَّةِ آدمٌ وَأَبُوكَ وَالثَّقَلاَنِ أَنْتَ مُحمدُ؟[2]

والوضع الصحيح أن يقول: كيف يكون آدم أبا البرية، وأبوك محمد، وأنت الثقلان؟ يعني أنه قد جَمَعَ ما في الخليقة من الفضل والكمال، فقد فَصَلَ بين المبتدأ والخبر، وهما «أبوك محمد»، وقَدَّم الخبر على المبتدأ تقديماً قد يدعو إلى اللبس في قوله «والثقلان أنت»؛ على أنه بعد التعسف لم يسلم كلامُه من سُخف وهَذَر.

ويجب أن يسلم التركيب من التعقيد المعنوي، وهو أن يَعمد المتكلم إلى التعبير عن معنى فيستعمل فيه كلماتٍ في غير معانيها الحقيقية، فيُسيء اختيار الكلمات للمعنى الذي يُريده، فيضطرب التعبير ويلتبس الأمر على السامع. مثال ذلك أن كلمة اللسان تُطلق أحياناً ويُراد بها اللغة، قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إلاَّ بِلِسَانِ قَوْمِهِ﴾[3] أي ناطقاً بلغة قومه، وهذا استعمال صحيح فصيح، فإذا استَعْمَلَ إنسانٌ هذه الكلمةَ في الجاسوس، وقال: «بَثَّ الحاكم ألسنته في المدينة» كان مخطئاً، وكان في كلامه تعقيدٌ معنوي، ومن ذلك قول امرئ القيس[4] في وَصْفِ فرَس:

وَأَرْكَبُ في الرَّوْعِ خَيفانةً كَسَا وَجْهَهَا سَعَف مُنتشر[5]

الْخَيفانةُ في الأصل الجرادة، ويريد بها هنا الفرس الخفيفة، وهذا لا بأس به وإن كان تشبيه الفرس بالجرادة لا يخلو من ضعف. أما وصف هذه الفرس بأن شَعر

---

(1) أبو الطيب المتنبي: هو أحمد بن الحسين الشاعر الطائر الصيت، كان من المطلعين على غريب اللغة، وشعره غاية في الجودة، يمتاز بالحكمة وضرب الأمثال وشرح أسرار النفوس، ولد بالكوفة في محلة تسمى كندة سنة 303 هـ، وتوفي سنة 354هـ.

(2) الثقلان: الإنس والجن، والبيت من قصيدة طويلة في مدح شجاع بن محمد الطائي.

(3) إبراهيم:4.

(4) هو رأس شعراء الجاهلية وقائدهم إلى الافتنان في أبواب الشعر وضروبه، ولد سنة 130 ق هـ، وآباؤه من أشارف كندة وملوكها، وتوفي سنة 80 ق هـ ، وله المعلقة المشهورة.

(5) الروع: الفزع، والسعف جمع سعفة: وهي غصن النخل.

ناصيتها طويلٌ كَسَعف النخل يُغَطِّي وجهه، فغير مقبول؛ لأن المعروف عند العرب أن شعرَ الناصية إذا غَطَّى العينين لم تكن الفرس كريمة ولم تكن خفيفة. ومن العقيد المعنوي قول أبي تَمَّام[1] :

جَذَبْتُ نَدَاهُ غدوةَ السَّبْتِ جَذْبَةً فخر صَرِيعاً بينَ أَيْدِي القصائد[2]

فإنه ما سكتَ حتى جعل كرم ممدوحة يَخرُّ صريعاً وهذا من أقبح الكلام.

البلاغة

أما البلاغةُ فهي تأديةُ المعنى الجليل واضحاً بعبارة صحيحة فصيحة، لها في النفس أثر خلاب، مع ملاءمة كلِّ كلام للموطن الذي يُقالُ فيه، والأشخاص الذين يُخاطَبون.

فليست البلاغةُ قبلَ كل شيء إلاَّ فنّاً من الفنون يَعْتمِد على صفاء الاستعداد الفِطري ودقة إدراك الجمال ، وتبَين الفروق الخفية بين صنوف الأساليب. وللمرانة يدٌ لا تُجحَد في تكوين الذوق الفنِّي، وتنشيط المواهب الفاترة، ولا بد للطالب إلى جانب ذلك من قراءة طرائف الأدب، والتَّملؤِ من نَميره الفياض، ونقدِ الآثار الأدبية والموازنة بينها، وأن يكون له من الثقة بنفسه ما يدفعه إلى الحكم بحسن ما يراه حسناً ويقبح ما يَعُدُّه قبيحاً.

وليس هناك من فرق بين البليغ والرَّسام إلا أنَّ هذا يتناول المسموع من الكلام، وذلك يُشاكل بين المرئي من الألوان والأشكال، أما في غير ذلك فهما سواء، فالرَّسام إذا همَّ برسم صورة فكّر في الألوان الملائمة لها، ثم في تأليف هذه الألوان بحيث تخْتَلِب الأبصار وتُثير الوجدان، والبليغ إذا أراد أن يُنشئ قصيدة أو مقالة أو خطبة فكَّر في أجزائها، ثم دعا إليه من الألفاظ والأساليب أخفها على

(1) أبو تمام: هو حبيب بن أوس الطائي الشاعر المشهور. كان واحد عصره في الغوص وراء المعاني وفصاحة الشعر وكثرة المحفوظ، وتوفي بالموصل سنة 231 هـ.

(2) الندى: الجود. وخمر صريعاً: سقط على الأرض.

السمع، وأكثرها اتصالاً بموضوعه، ثم أقواها أثراً في نفوس سامعيه وأروعَها جمالاً.

فعناصر البلاغة إذاً لفظٌ ومعنًى وتأليفٌ للألفاظ يَمْنَحَهَا قُوة وتأثيراً وحُسناً. ثم دقةٌ في اختيار الكلمات والأساليب على حسب مواطن الكلام ومواقعه وموضوعاته وحال السامعين والنَّزْعةِ النفسية التي تَتَمَلَّكهم وتُسَيْطِرُ على نفوسهم، فَرُبَّ كلمة حَسُنت في موطن ثم كانت نابية مُسْتَكْرَهَةً في غيره. وقديماً كرِهَ الأُدباء كلمة «أيضاً» وعَدُّوها من ألفاظ العلماء فلم تَجْرِ بها أقلامهم في شعر أو نثر حتى ظَهَرَ بينهم من قال:

رُبَّ ورقَاء هَتُوفٍ في الضُّحا ... ذَاتِ شَجْوٍ صَدَحَتْ في فَنَنِ[1]
ذَكَرَت إِلْفاً ودهْراً سَالِفاً ... فَبَكت حُزناً فَهَاجت حَزَنِي[2]
فَبُكائي رُبَّمَا أَرَّقها ... وبُكاها رُبَّمَا أَرَّقني[3]
ولقد تشكو فما أفهمُها ... ولقد أشكو فما تفهمُني
غيْرَ أَنِّي بِالْجَوَى أعرِفُها ... وهْيَ «أيضاً» بِالْجُوَى تعرِفُني

فوَضَعَ «أيضاً» في مكان لا يتطلب سواها ولا يتقبل غيرها، وكان لها من الروعة والْحُسن في نفس الأديب ما يَعْجِزُ عنه البيان.

ورُبَّ كلام كان في نفسه حَسَناً خلاباً حتى إذا جاء في غير مكانه، وسقَطَ في غير مَسْقَطِه، خرج عن حدِّ البلاغة، وكان غَرَضاً لسهام الناقدين.

ومن أمثلة ذلك قول المتنبي لكافور الإخشيدي[4] في أول قصيدة مدحه بها:

كَفَى بك داءً أن تَرَى الموتَ شافيا ... وحَسْبُ الْمَنَايا أن يَكُنَّ أمانيا[5]

---

(1) الورقاء: الحمامة في لونها بياض إلى سواد. والهتوف: كثيرة الصياح. والشجو: الهمم والحزن. والصدح: رفع الصوت بالغناء، والفنن: الغصن.

(2) الإلف: الأليف.

(3) الأرق: السهر، وأرقها: أسهرها.

(4) كافور الإخشيدي: هو الأمير المشهور صاحب المتنبي، وكان عبداً اشتراه الإخشيد ملك مصر سنة 312 هـ فنسب إليه وأعتقه، فترقى عنده، وما زالت همته تسمو به حتى ملك مصر سنة 355 هـ، وكان من شجاعته فطناً ذكيّاً حسن السياسة، وتوفي بالقاهرة سنة 357 هـ.

(5) كفى بك: أي كفاك فالباء زائدة، والمنايا: جمع منية وهي الموت، والأماني: جمع أمنية وهي =

وقوله في مدحه:

وَما طرَبي لَمَّا رأيتُك بِدعةً   لقد كنتُ أَرْجُو أن أراكَ فأطْرَبُ

قال الواحدي[1] : هذا البيت يشبه الاستهزاء فإنه يقول: طَرِبْتُ عند رؤيتك كما يَطْرَبُ الإنسان لرؤية المضحكات. قال ابن جِنّي[2] : لما قرأت على أبي الطيب هذا البيت قلتُ له: ما زِدتَ على أن جعلتَ الرجل قِرْداً، فَضَحِكَ. ونرَى أن المتنبي كان يَغْلي صَدرُه حِقداً على كافور وعلى الأيام التي ألجأَته إلى مدحه؛ فكانت تَفِر من لسانه كلماتُ لا يستطيع احتباسَها؛ وقديماً زَلَّ الشعراء لمعنى أو كلمة نَفَّرت سامعيهم، فأخرجت كلامهم عن حد البلاغة، فقد حَكَوا أن أبا النجم[3] دخل على هشام ابن عبد الملك وأنشده:

صَفراءُ قد كادَت ولَمَّا تَفْعَلِ   كأَنَّهَا في الأفْقِ عيْنُ الأحوَل[4]

وكان هشام أحْوَلَ فأمر بحبسه.

ومدح جرير[5] عبد الملك بن مروان بقصيدة مطلعها:

«أَتَصْحُو أَمْ فُؤَادُكَ غَيْرُ صَاحِ» فاستنكر عبدُ الملك هذا الابتداء وقال له: بل فؤادك أنت.

=

الشيء الذي تتمناه؛ يخاطب أبو الطيب نفسه ويقول: كفاك داء رؤيتك الموت شافياً لك، وكفى المنية أن تكون شيئاً تتمناه.

(1) الواحدي: مفسر عالم بالأدب، مولده ووفاته بنيسابور، وكتبه البسيط والوسيط والوجيز في التفسير مخطوطة، وشرحه لديوان المتنبي مطبوع توفي سنة 468 هـ.

(2) ابن جني: هو من أئمة النحو والعربية ولد في الموصل وتوفي ببغداد سنة 392 هـ، ومن مؤلفاته الخصائص في اللغة، وكان المتنبي يقول: ابن جني أعرف بشعري مني.

(3) أبو النجم: هو الفضل بن قدامة، وهو من رجال الإسلام، والفحول المتقدمين في الطبقة الأولى منهم، وله مع هشام بن عبد الملك أخبار طويلة، وكانت وفاته آخر دولة بني أمية.

(4) قيل: هذا البيت في وصف الشمس، والأحول: من بعينه حول، وهو ظهور البياض في مؤخر العين، ويكون السواد من قبل المحاق.

(5) جرير: هو ابن عطية التميمي، أحد الشعراء الثلاثة المقدمين في دولة بني أمية، وهم: الأخطل، وجرير، والفرزدق، وقد فاق صاحبيه في بعض فنون الشعر، وتوفي سنة 110 هـ.

وَنَعَى علماء الأدب على البُحْتَرِي[1] أن يبدأ قَصيدةً يُنشدها أمامَ ممدوحه بقوله:

«لَكَ الْوَيْلُ مِنْ لَيْلٍ تَقَاصَرَ آخِرُهُ».

وعابوا على المتنبي قولَهُ في رثاء أُمّ سيف الدولة[2] :

صلاةُ اللهِ خالِقِنَا حَنوطٌ عَلَى الْوَجْهِ المكفَّن بِالْجَمَال[3]

قال ابنُ وَكِيع[4] : إن وصفه أمَّ الملك بجمال الوجه غيرُ مختار.

وفي الحق أن المتنبي كان جريئاً في مخاطبة الملوك، ولعل لعظم نفسه وعَبْقَريَّته شأناً في هذا الشذوذ.

إذن لا بد للبليغ أوَّلاً من التفكير في المعاني التي تجيش في نفسه، وهذه يجب أن تكون صادقة ذاتَ قيمة وقوة يظهر فيها أثر الابتكار وسلامةِ النظر ودقة الذوق، وتنسيق المعاني وحسن ترتيبها، فإذا تم له ذلك عَمَدَ إلى الألفاظ الواضحة المؤثرة الملائمة، فألف بينها تأليفاً يكسبها جمالاً وقوة، فالبلاغة ليست في اللفظ وحده، وليست في المعنى وحده، ولكنها أثرٌ لازمٌ لسلامة تأليف هذين وحُسْن انسجامهما.

(1) البحتري: شاعر مطبوع من شعراء الدولة العباسية، سئل أبو العلاء المعري: من أشعر الثلاثة: أبو تمام أم البحتري أم المتنبي؟ فقال: أبو تمام والمتنبي حكيمان، وإنما الشاعر البحتري. وكانت ولادته بمنبج (وهي بلدة قديمة بين حلب والفرات)، وتوفي بها سنة 284 هـ.

(2) سيف الدولة: هو أبو الحسن علي بن عبد الله بن حمدان، كان ملكاً على حلب، وكان أديباً شاعراً مجيداً محباً لجيد الشعر شديد الاهتزاز له؛ قيل: لم يجتمع بباب أحد من الملوك بعد الخلفاء ما اجتمع ببابه من الشعراء، وقد انقطع المتنبي إليه وخصه بمدائحه. وكانت ولادته سنة 303 هـ وهي سنة ولادة المتنبي، ووفاته سنة 356 هـ بعد مقتل المتنبي بسنتين.

(3) الصلاة: الرحمة، والحنوط: طيب يخلط للميت. يدعو لها بأن تكون رحمة الله لها بمنزلة الحنوط للميت.

(4) ابن وكيع: شاعر مجيد، أصله من بغداد، ولد في تنيس بمصر، وتوفي بها سنة 393 هـ وله ديوان شعر.

الأسلوب

وبعد هذا يحسن بك أن تعرف شيئاً عن الأسلوب الذي هو المعنى المصوغُ في ألفاظ مؤلفة على صورة تكونُ أقربَ لنَيل الغرض المقصود من الكلام، وأفعل في نفوس سامعيه، وأنواع الأساليب ثلاثة:

1- الأسلوب العلمي: وهو أهدأ الأساليب، وأكثرها احتياجاً إلى المنطق السليم والفكر المستقيم، وأبعدُها عن الخيال الشعري، لأنه يخاطب العقل، ويناجي الفكر ويَشرَح الحقائق العلمية التي لا تخلو من غموض وخفاء، وأظهرُ ميزات هذا الأسلوب الوُضوح. ولا بد أن يبدوَ فيه أثر القوة والجمال، وقوته في سطوع بيانه ورصانة حُججه، وجَمَالهُ في سُهولة عباراته، وسلامةِ الذوق في اختيار كلماته، وحُسنِ تقريره المعنى في الأفهام من أقرب وجوه الكلام.

فيجب أن يُعنى فيه باختيار الألفاظ الواضحة الصريحة في معناها الخالية من الاشتراك، وأن تُؤَلّف هذه الألفاظ في سهولة وجلاء، حتى تكون ثوباً شفّاً للمعنى المقصود، وحتى لا تصبح مثاراً للظنون، ومجالاً للتوجيه والتأويل.

ويحسن التَّنَحّي عن المجاز ومُحَسِّنَات البديع في هذا الأسلوب؛ إلا ما يجيء من ذلك عفواً من غير أن يَمَسَّ أصلاً من أصوله أو ميزة من ميزاته. أما التشبيه الذي يُقصد به تقريب الحقائق إلى الأفهام وتوضيحُها بذكر مماثلها، فهو في هذا الأسلوب حسن مقبول.

ولسنا في حاجة إلى أن نُلقي عليك أمثلة لهذا النوع، فكتُبُ الدراسة التي بين يديك تجري جميعُها على هذا النحو من الأساليب.

2- الأسلوب الأدبي: والجمال أبرز صفاته، وأظهر مميزاته، ومنشأ جماله ما فيه من خيال رائع، وتصوير دقيق، وتلمُّس لوجوه الشبه البعيدة بين الأشياء، وإلباس المعنوي ثوب المحسوس، وإظهار المحسوس في صورة المعنويّ.

فالمتنبي لا يَرَى الْحُمَّى الراجعةَ كما يراها الأطباء أثراً لجراثيم تَدْخُل الجسم، فترفع حرارته، وتُسبب رِعْدة وقُشَعْرِيرةً، حتى إذا فرغت نوبَتها تَصَبَّبَ

الجسم عَرَقاً، ولكنه يُصَوِّرُها كما تراها في الأبيات الآتية:

وَزَائِرَتِـــي كـــأَنَّ بهـــا حَـــيَاءً فَلَـــيْسَ تَـــزُورُ إِلاَّ فـــي الظَّـــلام[1]
بـــذَلتُ لَهَـــا الْمَطَـــارف وَالْحَـــشَايَا فَعَافَـــتها وباتـــتْ فـــي عظامِـــي[2]
يـضيقُ الجلـدُ عَـنْ نَفْـسِي وعـنها فَتُوسِـــعُهُ بِأَنْـــواعِ الـــسَّقَام[3]
كـــأَنَّ الـــصبحَ يطْـــرُدُها فتجـــري مَـــدَامِعُهَا بأربعـــة ســـجام
أُراقِـــبُ وقْـــتَها مِـــنْ غَيْـــرِ شَـــوْقٍ مُـــرَاقَبَةَ الْمَـــشُوقِ الْمُـــسْتَهَام[4]
ويـــصْدُقُ وعْـــدُهَا وَالـــصِّدْقُ شَـــرٌّ إِذَا أَلْقَـــاكَ فـــي الْكُـــرَب الْعِظَـــام[5]

والغُيُوم لا يراها ابنُ الخياط[6] كما يراها العالمُ بخاراً مُتَرَاكِماً يَحُولُ إلى ماء إذا صادف في الجوّ طبقة باردة ولكنه يراها:

كـــأَن الْغـــيومَ جُـــيُوشٌ تَـــسُومُ من العـدْل في كـلّ أَرض صـلاحا[7]
إِذَا قاتـــل المحـــل فـــيها الغَمـــامُ بـصوْبِ الـرّهام أَجَـادَ الكفاحـا[8]
يُقَـــرْطِسُ بالطَّـــلِّ فـــيه الـــسِّهَامِ وَيُـــشْرِعُ بالـــوَبْلِ فـــيه الـــرِّمَاحا[9]

---

(1) الواو ولو رب، أي رب زائرة لي، يريد بهذه الزائرة الحمى، وكانت تأتيه ليلاً، يقول: كأنها فتاة ذات حياء؛ فهي تزورني تحت سواد الليل.

(2) المطارف: جمع مطرف كمكرم وهو رداء من خز، الحشايا: جمع حشية وهي الفراش المحشو، وعافها: أبها. يقول هذه الزائرة أي الحمى لا تبيت في الفراش، وإنما تبيت في العظام.

(3) يقول: جلدي يضيق عن أن يسع أنفاسي ويسعها، فهي تذيب جسمي وتوسع جلدي بما تصيبه به من أنواع السقام.

(4) يقول: إنه يراقب وقت زيارتها خوفاً لا شوقاً.

(5) يريد بوعدها وقت زيارتها، ويقول: إنها صادقة الوعد؛ لأنها لا تتخلف عن ميقاتها، وذلك الصدق شر، لأنها تصدق فيما يضر.

(6) ابن الخياط: شاعر من أهل دمشق، طاف بالبلاد يمتدح الناس، وعظمت شهرته، وله ديوان شعر مشهور، توفي بدمشق سنة 517 هـ.

(7) تسوم من العدل في كل أرض صلاحاً، أي تولي كل أرض صلاحاً بالخصب والنماء.

(8) المحل: الجدب وهو انقطاع المطر ويبس الأرض من الكلأ، والصواب: نزول المطر، والرهام: جمع رهمة وهي المطر الضعيف الدائم، والكفاح: القتال والمدافعة.

(9) القرطاس: الغرض أو الهدف، ويقال: قرطس الرامي إذا أصاب القرطاس أي الغرض، فهو يقول: إن الغمام يسدد السهام إلى المحل فيقضي عليه، ومعنى يشرع الرماح يسددها، =

وسَــلَّ علــيه سُــيوفَ البُــروقِ فَــأَثْخَنَ بالــضربِ فـيه الجـراحا[1]
تُــرَى أَلْــسُنُ الــنور تُثنــى علــيه فَاَعْجَــبْ مــنهن خُرْســاً فِـصَاحا[2]

وقد يتظاهر الأَديب بإِنكار أَسباب حقائق العلم، ويتَلمس لها من خياله أَسباباً تُثبت دَعواه الأَدبية وتُقوِّي الغرض الذي يَنْشدُهُ، فَكَلَفُ البدر الذي يَظهر في وجهه ليس ناشئاً عما فيه من جبال وقيعان جافة كما يقول العلماءُ، لأن الْمَعرِّي[3] يرى لذلك سبباً آخر فيقول في الرثاء:

ومــا كلْفــةُ الــبَدْر الْمُنيــر قَدِيمــةً ولكــنها فــي وجْهــهِ أَثَــرُ اللَّطــم[4]

ولا بد في هذا الأُسلوب من الوضوح والقوة ؛ فقول المتنبي:

قِفي تَغْرَم الأُولى من اللَّحْظِ مُهجتي بثانــية والْمُــتْلِفُ الــشيءَ غارمُــه[5]

غير بليغ؛ لأنه يريد أنه نظر إليها نظرة أتلفت مهجته، فيقول لها قِفي لأنظرك نظرة أخرى ترد إلَيَّ مهجتي وتُحييها، فإن فعلتِ كانت النظرة غرْماً لِمَا أَتلفته النظرة الأُولى.

فانظر كيف عانينا طويلاً في شرح هذا الكلام الموجز الذي سبَّبَ ما فيه من حذف وسوء تأليف شِدةَ خفائه وبُعْدَه عن الأَذهان، مع أَن معناه جميل بديع، وفكرته مُؤيَّدة بالدليل.

وإذا أردت أن تَعرف كيف تَظْهر القوةُ في هذا الأُسلوب، فأقرأ قول المتنبي في الرثاء:

=

والوبل: المطر الشديد الضخم القطر.

(1) أثخن بالضرب فيه الجراح: بالغ الجراحة فيه.

(2) النور: الزهر.

(3) المعري: هو أبو العلاء المعري اللغوي الفيلسوف الشاعر المشهور، ولد بالمعرة وهي بلد صغير بالشام، وعمي من الجدري وهو في الرابعة من عمره، وتوفي بالمعرة سنة 449 هـ.

(4) الكلفة : حمرة كدرة تعلو الوجه.

(5) غرم ما أتلفه: لزمه أداؤه، وتغرم جواب قفى وفاعله الأول، ومن اللحظ بيان للأولى، ومهجتي مفعول تغرم.

مَا كُنْتُ آمُلُ قَبلَ نَعْشك أَن أَرى رضْوَى على أَيْدِي الرجالِ يَسيرُ[1]

ثم اقرأ قول ابن المعتز[2] :

قد ذَهبَ الناسُ ومات الكمالْ وصاح صَرْفُ الدّهْر أَين الرجالْ؟
هَذَا أَبُو العَبَّاس في نَعْشِه قُومُوا انْظُرُوا كيف تَسيرُ الجبالْ

تجد أن الأسلوب الأول هادئ مطمئن، وأن الثاني شديدُ الْمِرَّة عظيم القوة وربما كانت نهايةُ قوته في قوله؛ «وصاح صرْفُ الدّهْر أَين الرجال»، ثم في قوله: «قوموا انظروا كيف تسير الجبال».

وجملة القول أن هذا الأُسلوب يجب أن يكون جميلاً رائعاً بديع الخيال، ثم واضحاً قويّاً. ويظن الناشئون في صناعة الأَدب أنه كلما كثر المجاز، وكثرت التشبيهات والأخيلة في هذا الأسلوب زاد حسنه، وهذا خطأ بَيّن، فإنه لا يذهب بجمال هذا الأُسلوب أَكثر من التكلف، ولا يُفْسِده شرٌّ من تَعمُّد الصناعة، ونَعْتقد أنه لا يُعْجبك قول الشاعر:

فأَمْطَرَت لُؤْلُؤاً مِن نَرْجِس وسقتْ وَرْداً وعضَّتْ على العُنَّاب بالبَرَدِ[3]

وهذا ومن السهل عليك أن تَعْرِف أَن الشعر والنثر الفني هما مَوْطِنا هذا الأسلوب ففيهما يزْدهِر وفيهما يبلغ قُنَّة الفنة والجمال.

3-الأسلوب الخطابي: هنا تَبْرُزُ قوة المعاني والألفاظ، وقوة الحجة والبرهان، وقوة العقل الخصيب، وهنا يتحدث الخطيب إلى إرادة سامعيه لإثارة عزائمهم واستنهاض هممهم ، ولجمال هذا الأسلوب ووضوحه شأْن كبير في تأثيره ووصوله إلى قرارة النفوس، ومما يزيد في تأثير هذا الأسلوب منزلة الخطيب في نفوس سامعيه وقوةُ عارضته، وسطوعُ حجته، ونَبَرَات صوته، وحسنُ إلقائه،

---

(1) رضوى: اسم جبل بالمدينة، شبه المرثي به لعظمته وفخامة قدره.
(2) ابن المعتز: هو عبد الله بن المعتز العباسي، أحد الخلفاء العباسيين، منزلته في الشعر والنثر رفيعة. ويشهر بتشبيهاته الرائعة، وهو أول من كتب في البديع، توفي سنة 296 هـ.
(3) العناب: ثمر أحمر تشبه به الأنامل، والبرد، حب الغمام وتشبه به الأسنان.

ومُحْكَم إشارته.

ومن أَظهر مميزات هذا الأسلوب التكرارُ، واستعمال المترادفات، وضربُ الأمثال، واختيار الكلمات الجزلة ذات الرنين، ويحسن فيه أن تتعاقب ضروب التعبير من إخبار إلى استفهام إلى تعجب إلى استنكار، وأن تكون مواطن الوقف فيه قويةً شافية للنفس. ومن خير الأمثلة لهذا الأسلوب خطبة علي بن أبي طالب[1] رضي الله عنه لَمَّا أَغار سُفيانُ بنُ عوفٍ الأسدِي[2] على الأنبار[3] وقتل عامله عليها:

«هذا أُخُو غامدٍ قد بَلغتْ خيْله الأَنْبار وقَتلَ حَسَّانَ البَكريّ[4]، وأزال خَيْلَكمْ عنْ مَسَالِحِها[5] وقتل منكم رجالاً صالحين.

وقد بَلَغَنِي أَنَّ الرَّجُل منهُمْ كان يَدْخُلُ على المرأَةِ الْمُسْلِمَةِ والأُخْرى الْمعاهِدة[6]، فَيَنْزِعُ حِجْلَهَا[7]، وقُلْبَهَا[8]، ورِعاثَها[9]، ثم انصَرَفُوا وَافِرِين[10] ما نال رجلاً منهم كَلمٌ[11]، ولا أُرِيقَ لهم دَمٌ، فلو أن رجلاً مُسلماً مات من بَعْدِ هذا أَسَفاً، ما كان به ملُوماً، بل كان عِنْدي جديراً.

فَوَا عَجَباً مِنْ جِدِّ هؤلاء في باطِلِهم، وفَشَلِكُمْ عن حقِّكُمْ. فَقُبْحاً لكم حِينَ

(1) علي بن أبي طالب: هو رابع الخلفاء الراشدين، وأحد السابقين إلى الإسلام، وابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم وصهره وقد اشتهر ببلاغته وشجاعته، توفي سنة 40 هـ.
(2) سُفيان بن عوف الأسدي: هو أحد بني غامد، وهي قبيلة باليمن، وقد بعثه معاوية لشن الغارة على أطراف العراق.
(3) الأنبار: بلدة على الشاطي الشرقي للفرات.
(4) حسان البكري: هو عامل علي رضي الله عنه على الأنبار.
(5) المسالح: جمع مسلحة بالفتح، وهي الثغر حيث يخشى طروق العدو.
(6) المعاهدة: الذمية.
(7) الحجل: الخلخال.
(8) القلب بالضم: السوار.
(9) الرعاث: جمع رعثة، القرط.
(10) وافرين: تامين على كثرتهم لم ينقص عددهم.
(11) الكلم بالفتح: الجرح.

صِرْتُمْ غَرَضاً يُرمَى[1]، يُغارُ عليكم ولا تُغِيرُون ، وتُغْزَوْن ولا تعزونَ، ويُعْصى الله وتَرْضَوْن».

فانظر كيف تدرج ابن أبي طالب في إثارة شعور سامعيه حتى وصل إلى القمَّةِ فإنه أخبرهم بغَزْو الأَنبار أَوَّلاً، ثم بقتل عامله، وأنَّ ذلك لم يكْف سُفيان بن عوف فأَغْمد سيوفه في نحور كثيرٍ من رجالهم وأهليهم.

ثم توجه في الفقرة الثانية إلى مكان الحميَّةِ فيهم، ومثار العزيمة والنخوة من نفس كل عربي كريم، أَلا وهو المرأَة، فإن العرب تبذل أَرواحها رخيصة في الذود عنها، والدفاع عن خِدْرها. فقال: إنهم استباحوا حِمَاها، وانصرفوا آمِنين.

وفي الفقرة الثالثة أظهر الدَّهَش والْحَيْرَة من تمسك أَعْدائه بالباطل ومناصرته، وفَشَل قومه عن الحق وخِذْلانه. ثم بلغ الغيظ منه مبلغه فَعَيَّرهم بالْجُبْن وَالْخَوَر.

هذا مثال من أمثلة الأسلوب الخطابي نكتفي به في هذه العُجالة، ونرجو أن نكون قد وُفقنا إلى بيان أسرار البلاغة في الكلام وأنواع أساليبه، حتى يكون الطالب خبيراً بأَفانين القول، ومواطن استعمالها، وشرائط تأديتها، والله الموفق[2] .

---

(1) الغرض: ما ينصب ليرمى بالسهام ونحوها.

(2) البلاغة الواضحة ص 5-17.

مبادئ علم البيان

أما حده: على ما في التلخيص: «فهو علمٌ يعرفُ به إيرادُ المعنى الواحدِ، بطرقٍ مختلفةٍ، في وضوحِ الدلالةِ عليهِ»[1].

قال في المطول: «أراد بالعلم الملكة التي يقتدر بها على إدراكات جزئية، أو نفس الأصول والقواعد على ما حققناه في تعريف علم المعاني، فليس التقدير علم بالقواعد أي: إدراكها أو الاعتقاد بها على ما توهموا»[2] انتهى.

وقوله: «أراد بالعلم إلى آخره» العلم حقيقة هو الإدراك، وقد يطلق على متعلقه وهو المعلوم إما مجازاً مشهوراً أو حقيقة عرفية أو اصطلاحية، وعلى ما هو تابع له في الحصول، ووسيلة إليه في البقاء، وهو الملكة كذلك.

والشارح رحمه الله تعالى اختار حمله على أحد المعنيين الأخيرين لعدم احتياجه إلى تقدير متعلق.

وما قيل: إنهم لم يقصدوا تقدير المضاف إليه، بل بيان حاصل المعنى، فإن لفظ العلم يطلق بمعنى التصديق بالقواعد بل على إدراكها فليس بشيء؛ لأن ذلك الإطلاق في أسماء العلوم المدونة لا في لفظ العلم.

قال السيد في حواشي شرح المفتاح: النحو يطلق على القواعد المخصوصة، وعلى إدراكها، وعلى الملكة التابعة لإدراكها.

وكذا لفظ العلم يطلق على المعلوم، وعلى إدراكه، وعلى ملكة استحضاره.

ثم المراد الإدراك الحاصل عن الدلائل، أو المسائل المعلومة عن الأدلة، أو الملكة الحاصلة عن التصديق بالمسائل المدللة لما تقرر أن علم المسائل بدون الدلائل يسمى تقليداً لا علماً، فلا يرد علم الواجب تعالى وعلم جبريل على

(1) ص 72.
(2) ص 506.

التقديرين الأولين، ولا علم أرباب السليقة على التقدير الثالث انتهى عبد الحكيم.

وقوله: «على إدراكات جزئية» أي على استنباط الفروع الجزئية من القواعد الكلية، لكن بقى هنا بحث وهو أنه يلزم على استعمال العلم في كل من المعاني الثلاثة هنا استعمال المشترك في التعريف بلا قرينة، وذلك لا يجوز.

وجوابه: أن محل المنع إذا أريد أحد معانيه فقط.

وأما إذا صح أن يراد به كل معنى، فإنه يجوز كما هنا؛ لأن علة المنع الوقوع في الحيرة من جهة أنه لا يدري المعنى المراد من المشترك، وهذا ينافي الغرض من التعريف من البيان والكشف، أو أن محله إذا لم يكن بين المعنيين أو المعاني استلزام.

وأما إذا كان بينهما ذلك، فإنه يجوز كما هنا؛ لأن تعريف كل منهما يستلزم الآخر؛ لأن الملكة كيفية راسخة في النفس يقتدر بها على إدراكات جزئية، والإدراكات الجزئية ينشأ عنها القواعد؛ لأن القواعد شأنها أن تحصل من تتبع الجزئيات.

والقاعدة: قضية كلية يتعرف منها أحكام جزئيات موضوعها، والقضايا المذكورة ينشأ عنها الملكة بسبب ممارستها، فقد استلزم كل منهما الآخر، فكانا بمنزلة الشيء الواحد، فالمقصود حينئذ بالتعريف الذي يؤتى به لبيان الحقيقة واحد، فكأنه لا اشتراك، وحصل المقصود من التعريف؛ لأن المقصود حصول البصيرة بالمعرف وقد وجد.

وفي المطول: «وأراد بالمعنى الواحد على ما ذكره القوم ما يدل عليه الكلام الذي روعي فيه المطابقة لمقتضى الحال»[1]، انتهى.

قال السيد قدس سره: وفيما ذكره القوم تنبيه على أن علم البيان، ينبغي أن يتأخر عن علم المعاني في الاستعمال، والسبب في ذلك أن رعاية مراتب الدلالة

---

(1) ص 506.

في الوضوح والخفاء على معنى، ينبغي أن يكون بعد رعاية مطابقته لمقتضى الحال، فإن هذه كالأصل في المقصود به؛ لأن المقصود إفادة المعاني التي روعي فيها المطابقة؛ لأنها اعتبرت لأجله، وتلك فرع وتتمة لها، فالأولى أن تراعى المطابقة أوَّلاً، ثم وضوح الدلالة ثانياً، وإن لم يكن هذا أمراً لازماً، وكذلك علم البيان نفسه سواء أريد به الملكة، أو القواعد، أو إدراكها لا يتوقف على علم المعاني بأي معنى أخذ من تلك المعاني، لكن لما كان علم المعاني يبحث عن إفادة التراكيب لخواصها، وعلم البيان عن كيفية تلك الإفادة تنزل منه منزلة المركب من المفرد، والشعبة من الأصل، فلذلك أخر عن علم المعاني انتهى بزيادة.

وقوله قدس سره: «عن إفادة التراكيب لخواصها» أي للمعاني المشتملة على الخواص إلا أن المعاني الأول لما كانت ساقطة عن نظرهم قصروا الإفادة على الخواص.

قال العلامة في شرح قوله: «إيراد المعنى الواحد إلى آخره» وهو ما يقتضيه الحال بحسب المقامات كاقتضائها بالنسبة إلى من ينكر كون زيد مضيافاً جملة مفيدة لرد الإنكار سواء كان إفادتها إياه بدلالة واضحة، أو أوضح، أو خفية، أو أخفى نحو: «أن زيداً لمضياف»، أو «لكثير الرماد»، أو «لمهزول الفصيل»، أو «لجبان الكلب» وبما ذكرنا اندفع ما قيل: إن الشائع في اعتبار البلغاء المجازات والاستعارات والكنايات في المعاني الأصلية للتراكيب البليغة، وذلك مما يبحث عنه في البيان؛ لأن هذا الاعتبار مما يوجب البلاغة، ومرجع البلاغة منحصر في العلمين، بل نقول: لا يظهر جريان كثير من أنواع التشبيه والكناية والاستعارة التمثيلية في الخواص انتهى عبد الحكيم.

ثم إن اللام في المعنى الواحد للاستغراق العرفي، وأراد بالطرق التراكيب، فهو مجاز بالاستعارة لتشبيه التراكيب، بمعنى الطرق بجامع مطلق التوصل إلى المقصود، واستعارة لفظ المشبه به للمشبه استعارة تصريحية، وأراد بالدلالة الدلالة العقلية.

قال في الأطول: وفي التعبير عن التراكيب بالطرق طريق الاستعارة، وفي التعبير عن الدلالة العقلية بمطلق الدلالة في وجه سلوك طريق البيان من اعتبارات الدلالات المجازية، وإن كان الأنسب بصناعة التعريف خلافه رعاية لبراعة الاستهلاك، وتأنيساً لدخيل في الفن قبل الاستهلال.

وجمع الطرق نظراً إلى أن لكل معنى لوازم بعضها بلا واسطة، وبعضها بواسطة فيمكن إيراده بعبارات مختلفة في الوضوح كما قال عبد الحكيم، أو نظراً إلى أن له مسنداً أو مسنداً إليه، ونسبة لكل منها دال يجري فيه المجاز، فيحصل له طرق ثلاث، فتقييد الطرق بإمكان أن يكون له طرق مما لا حاجة إليه كما في الأطول.

ومحصل التعريف: أن علم البيان ملكة، أو أصول يقتدر بها على إيراد كل معنى واحد يدخل في قصد المتكلم وإرادته بتراكيب يكون بعضها أوضح دلالة عليه من بعض، فلو عرف من ليس له هذه الملكة إيراد معنى قولنا: «زيد جواد» في طرق مختلفة لم يكن عالماً بعلم البيان كذا في المطول.

وفي عبد الحكيم قوله: «على إيراد إلى آخره» أي على معرفة إيراد بدليل قوله: «فلو عرف من ليس له هذه الملكة إلى أخره»، وفيه إشارة إلى أن معرفة الإيراد المذكور لا يجب أن تكون بالفعل، بل القدرة التامة على تلك المعرفة كافية بضم الصغرى السهلة الحصول إلى القاعدة التي كانت حاصلة عنده انتهى.

«وتقييد المعنى بالواحد لدلالة على أنه لو أورد معان متعددة بطرق بعضها أوضح دلالة على معناه من البعض الآخر على معناه لم يكن ذلك من البيان في شيء.

وتقييد الاختلاف بأن يكون في وضوح الدلالة للإشعار بأنه لو أورد المعنى الواحد في طرق مختلفة في اللفظ، والعبارة دون الوضوح والخفاء، مثل: أن يورد

بألفاظ مترادفة مثلاً لا يكون ذلك من علم البيان»[1] انتهى مطول.

وقوله: «بألفاظ مترادفة» أي يورد المعنى التركيبي في تراكيب وجميع أجزائها ألفاظ مترادفة.

وقوله: «لا يكون ذلك إلى آخره» لأن تلك التراكيب بعد العلم بوضع ألفاظها لا تكون دلالتها مختلفة في الوضوح والتفاوت الواقع بينها باعتبار الألف ببعض الألفاظ، وكثرة دورها يوجب التفاوت في تذكر الوضع، وكذا اشتراك بعضها يوجب الاحتياج فيه إلى دفع مزاحمة الغير في تعريف المراد لا في الفهم انتهى عبد الحكيم.

«ولا حاجة إلى أن يقال في وضوح الدلالة وخفائها؛ لأن كل واضح هو خفي بالنسبة إلى ما هو أوضح منه، ومعنى اختلافها في الوضوح أن بعضها واضح الدلالة، وبعضها أوضح، فلا حاجة إلى ذكر الخفاء، وبالتفسير المذكور للمعنى الواحد يخرج ملكة الاقتدار على التعبير عن معنى الأسد بعبارات مختلفة كالأسد والغضنفر والليث والحارث على أن الاختلاف في الوضوح مما يأباه القوم في الدلالات الوضعية»[2] انتهى مطول.

«ودلالة اللفظ» إما على ما وضع له، أو على جزئه، أو على خارج عنه، وتسمى الأولى «وضعية»، وكل من الأخيرتين «عقلية»، وتقييد الأولى «بالمطابقة»، والثانية «بالتضمن»، والثالثة «بالالتزام»، وشرطه اللزوم الذهني ولو اعتقاد المخاطب بعرف أو غيره، وإيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في الوضوح لا يتأتى في الوضعية؛ لأن السامع إن كان عالماً بوضع الألفاظ لذلك المعنى لم يكن بعضها أوضح دلالة عليه من بعض، وإن لم يكن عالماً بما ذكر لم يكن كل واحد من الألفاظ دالاً عليه لتوقف الفهم على العلم بالوضع مثلاً إذا قلنا: «خده يشبه الورد»،

(1) المطول ص 506.

(2) ص 507.

فالسامع إن كان عالماً بوضع المفردات والهيئة التركيبية امتنع أن يكون كلام يؤدي هذا المعنى بدلالة المطابقة دلالة أوضح من دلالة قولنا: «خده يشبه الورد»، أو أخفى؛ لأنا إذا أقمنا مقام كل كلمة منها ما يرادفها فالسامع إن كان عالماً بوضعها لتلك المفهومات كان فهمه إياها من المرادفات كفهمه إياها من تلك الكلمات من غير تفاوت، وإن لم يكن عالماً بها لم يفهم من المرادفات ذلك المعنى أصلاً، وإنما يتأتى الإيراد المذكور بالدلالة العقلية التضمينية والالتزامية كما بين في موضعه.

وأما موضوعه: فاللفظ العربي من حيث إنه مختلف في وضوح الدلالة على المعنى المراد، وقد توهم أن موضوعه الدلالات من حيث إنها مختلفة في مراتب الوضوح حذراً من اشتراكه مع المعاني في موضوع واحد وهو باطل لما تقرر أن علوم الأدب باحثة عن أحوال اللفظ العربي، ولأن علم البيان باحث عن أحوال المجاز والكناية، وهما من قبيل الألفاظ، والاختلاف بالحيثية كاف في تمايز الموضوعات.

وأما غايته: فالاحتراز عن الخطأ في كيفية تأدية المعنى المراد، ومعرفة إيراد المعنى الواحد في تراكيب مختلفة في وضوح الدلالة.

وأما فضله: فهو من أشرف العلوم؛ إذ به يستعان على فهم الكتاب والسنة وكلام البلغاء وناهيك به شرفاً.

وأما واضعه: فقيل: الشيخ عبد القاهر، وفيه أن هذا العلم كان موجوداً قبله، فقد صنف فيه أبو عبيدة كتابه المسمى بمجاز القرآن، وصنف فيه أبو هلال العسكري كتاباً سماه نقد الشعر، نعم الشيخ عبد القاهر نظم منثور لآليه في عقد التصنيف فلعل نسبته إليه لذلك، والله أعلم.

وأما استمداده: فمن الكتاب والسنة وكلام العرب الموثوق بعربيتهم.

وينحصر المقصود منه في ثلاثة مباحث:

1-التشبيه.

2-والمجاز.

3-والكناية؛ لأن اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة إن قامت قرينة تمنع من إرادة ما وضع له فمجاز، وإلا فكناية.

ثم من المجاز ما ينبني على التشبيه، وهو الاستعارة، فتعين التعرض له فانحصر المقصود من علم البيان في هذه المباحث الثلاثة، وإنما لم يجعل التشبيه من مقدمات البيان لكثرة مباحثه وفوائده، فاستحق أن يعقد له مبحث على حدته.

ثم لا يخفى أن كون التشبيه الاصطلاحي من مقاصد علم البيان الباحث عن أحوال اللفظ العربي من حيث وضوح الدلالة يقتضي أن يكون عبارة عن الكلام الدال عليه، فإنه كثيراً ما يطلق عليه.

ومعنى كونه من المقاصد على تفسيره بأنه الدلالة على تشريك أمر إلى آخره أن البحث عما يتعلق به من الطرفين، ووجه الشبه، وأداته، والغرض منه من مقاصده.

قال السيد قدس سره في حواشي شرح التلخيص: الحق أن التشبيه أصل برأسه من أصول هذا الفن، وفيه من النكت واللطائف ما لا يخفى، وله مراتب مختلفة في الوضوح والخفاء مع أن دلالته مطابقة، وحينئذ يضمحل ما ذهب إليه يعني صاحب التلخيص مع أن الإيراد المذكور لا يتأتى بالدلالة الوضعية أي المطابقة انتهى.

وذكر بعضهم عن ابن يعقوب: أن التشبيه يختلف بالوضوح والخفاء، فيقال: «زيد كالبحر في السخاء» و«زيد كالبحر» و«زيد بحر»، وأوضحها الأول، وأخفاها الأخير.

أما التشبيه اصطلاحاً: فهو إلحاق أمر بأمر في معنى مشترك بنحو الكاف، ويطلق على الكلام المشتمل على ذلك.

والغرض منه أمور:

منها: بيان أن المشبه ممكن نحو قوله:

فَإِنْ تَفُقِ الأَنَامَ وَأَنْتَ مِنْهُمْ فَإِنَّ الْمِسْكَ بَعْضُ دَمِ الْغَزَالِ

فلما ادعى فوقان الممدوح على غيره حتى صار وحده جنساً، ورأى أن ذلك محتاج إلى دليل احتج بحديث المسك تشبيهاً ضمنيّاً في أن كلاً منهما فاق أصله لما اشتمل عليه من المزايا.

ومنها: بيان حال المشبه: كما في تشبيه ثوب بآخر في البياض، وقد يعود الغرض على المشبه به كما في التشبيه المقلوب لإيهام أن المشبه به فيه أتم من المشبه، وكما في الاهتمام بالمشبه به كتشبيه الجائع وجهاً كالبدر استدارة وإشراقاً بالرغيف، ويسمى إظهار المطلوب.

وينقسم باعتبار وجهه:

1- إلى مقبول: وهو ما وفي بالغرض.

2-وإلى مردود وهو بخلافه.

وباعتبار أركانه إلى:

1-قوي.

2-وضعيف.

فما حذفت منه الأداة والوجه فهو: قوي لما فيه من دعوى الاتحاد ظاهراً، وما ذُكِرَا فيه معاً فهو ضعيف إلى غير ذلك من الأقسام.

وأما المجاز فينقسم إلى عقلي ولغوي.

فالعقلي: إسناد الشيء لغير ما هو له لعلاقة مع قرينة لفظية نحو: «هزم الأمير الجند»، وهو في بيته، أو معنوية نحو: «سرتني سلامتك من المكروه».

واللغوي: اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة وقرينة مانعة عن إرادته.

وينقسم باعتبار العلاقة إلى استعارة وغيرها، والثاني يسمى مجازاً مرسلاً إن كان مفرداً، ولا يسمى باسم يخصه إن كان مركباً.

وعلاقاته: تسع عشرة على ما ذكره الصبان في رسالته منها: السببية، والمسببية، والكلية، والجزئية، واللازمية، والملزومية، والحالية، والمحلية، واعتبار ما كان، وما يكون.

وينقسم إلى:

1-أصلي: نحو: «أمطرت السماء نباتاً».

2-وإلى تبعي: نحو: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللهِ﴾[1] .

ويكون مرشحاً، ومجرداً، ومطلقاً باعتبار اقترانه بما زاد على القرينة وعدمه.

تنقسم الاستعارة إلى تصريحية، وهي ما صرح فيها بلفظ المشبه به وإلى مكنية، وهي تبعاً للجمهور لفظ المشبه به المستعمل في المشبه المحذوف المرموز إليه بذكر لازمه وعلى ما ذهب إليه السكاكي لفظ المشبه المستعمل في المشبه به بادعاء أنه عينه، وعلى ما ذهب إليه الخطيب التشبيه المضمر في النفس وإلى تخيلية وهي تبعاً للجمهور، وإثبات لازم المشبه به للمشبه، وعلى ما ذهب إليه السكاكي لفظ لازم المشبه به المستعار للازم المشبه به المتوهم.

وتنقسم أيضاً:

1-إلى أصلية: وهي ما كان المستعار فيها اسم جنس غير مشتق.

2-وإلى تبعية: وهي ما كان المستعار فيها مشتقّاً أو حرفاً.

3-وإلى مرشحة: وهي ما اقترنت بملائم المشبه به.

ومجردة: وهي ما اقترنت بملائم المشبه.

ومطلقة: وهي ما لم تقترن بشيء.

وباعتبار تركيب المستعار وأفراده إلى تمثيلية وغير تمثيلية.

وأما الكناية: فهي لفظ ذكر، وأريد به لازم معناه لقرينة غير مانعة عن إرادة المعنى الأصلي.

وأقسامها ثلاثة:

1-كناية يراد بها صفة كـ«طويل النجاد» المراد به «طول القامة».

2-والكناية التي يراد بها نسبة أمر لأمر إثباتاً أو نفياً نحو المجد بين ثوبيه.

3-والكناية التي لا يراد به واحد منهما نحو: «جاءني حي مستوي القامة عريض الأظفار كناية عن الإنسان».

(1) النحل:98.

بلاغة التشبيه وبعض ما أُثر منه عن العرب والمُحْدثين[1]

تَنشأُ بلاغة التشبيه من أنه ينتقل بك من الشيء نفسه إلى شيء طريف يشبهه، أو صورة بارعة تمثِّله. وكلما كان هذا الانتقال بعيداً قليل الخطورة بالبال، أو ممتزجاً بقليل أو كثير من الخيال، كان التشبيه أروع للنفس وأدعى إلى إعجابها واهتزازها.

فإذا قلت: فلان يُشبه فلاناً في الطول، أو إنَّ الأرض تشبه الكرة في الشكل، أو إنَّ الجزر البريطانية تشبه بلاد اليابان، لم يكن لهذه التشبيهات أثر للبلاغة؛ لظهور المشابهة وعدم احتياج العثور عليها إلى براعة وجهد أدبي، ولخلوها من الخيال.

وهذا الضرب من التشبيه يُقْصَد به البيان والإيضاح وتقريب الشيء إلى الأفهام، وأكثر ما يستعمل في العلوم والفنون.

ولكنك تأخذك رَوْعة التشبيه حنيما تسمع قول المعري يَصِف نجماً:

يُسرعُ اللمح في إحمرارٍ كما تُسـ ... ـرعُ في اللمح مُقلةُ الغضبان[2]

فإن تشبيه لمحات النجم وتألقه مع إحمرار ضوئه بسرعة لمحة الغضبان من التشبيهات النادرة التي لا تنقاد إلا لأديب. ومن ذلك قول الشاعر:

وكأن النجوم بين دُجاها ... سُنن لاح بينهن ابتداع

فإن جمال هذا التشبيه جاء من شعورك ببراعة الشاعر وحذقه في عقد المشابهة بين حالتين ما كان يخطر بالبال تشابههما، وهما حالة النجوم في رُقعة الليل بحال السنن الدينية الصحيحة متفرقة بين البدع الباطلة. ولهذا التشبيه روعة أُخرى جاءت من أن الشاعر تخيّل أن السنن مضيئة لماعة ، وأن البدع مظلمة قاتمة.

---

(1) المحدث في اللغة: المتأخر، والمراد به هنا من جاء بعد عهد العرب الذين يحتج بكلامهم في اللغة.

(2) لمح البرق والنجم: لمعانهما، ولمح البصر: اختلاس النظر.

ومن أبدع التشبيهات قول المتنبي:

بليتُ بِلى الأَطلاَلِ إن لم أقفْ بِهَا وقُوف شَحيحٍ ضاع في التُّرْبِ خاتَمُه

يدعو على نفسه بالبِلى والفناء إذا هو لم يقف بالأطلال ليذكر عهد من كانوا بها، ثم أراد أن يصور لك هيئة وقوفه فقال: كما يقف شحيح فقد خاتمه في التراب؛ من كان يُوفق إلى تصوير حال الذاهل المتحير المحزون المطرق برأسه المنتقل من مكان إلى مكان في اضطراب ودهشة بحال شحيح فقد في التراب خاتماً ثميناً؟ ولو أردنا أن نورد لك أمثلة من هذا النوع لطال الكلام.

هذه هي بلاغة التشبيه من حيث مبلغ طرافته وبُعد مرماه ومقدار ما فيه من خيال. أما بلاغته من حيث الصورة الكلامية التي يوضع فيها أيضاً. فأقل التشبيهات مرتبة في البلاغة ما ذكرت أركانه جميعها. لأن بلاغة التشبيه مبنية على ادعاء أن المشبه عين المشبه به، ووجود الأداء ووجه الشبه معاً يحولان دون هذا الإدعاء، فإذا حذفت الأداة وحدها، أو وجه الشبه وحده، ارتفعت درجة التشبيه في البلاغة قليلاً، لأن حذف أحد هذين يقوي ادعاء اتحاد المشبه والمشبه به بعض التقوية. أما أبلغ أنواع التشبيه فالتشبيه البليغ، لأنه مبني على ادعاء أن المشبه والمشبه به شيء واحد.

هذا وقد جرى العرب والمحدثون على تشبيه الجواد بالبحر والمطر، والشجاع بالأسد، والوجه الحسن بالشمس والقمر، والشهم الماضي في الأمور بالسيف، والعالي المنزلة بالنجم، والحليم الرزين بالجبل، والأماني الكاذبة بالأحلام، والوجه الصبيح بالدينار، والشعر الفاحم بالليل، والماء الصافين باللجَيْنِ، والليل بموج البحر، والجيش بالبحر الزاخر، والخيل بالريح والبرق، والنجوم بالدرر والأزهار، والأسنان بالبرد واللؤلؤ، والسفن بالجبال، والجداول بالحيات الملتوية، والشيب بالنهار ولمع السيوف، وغُرَّةِ الفرس بالهلال. ويشبهون الجبان بالنعامة والذبابة، واللئيم بالثعلب ، والطائش بالفراش، والذليل بالوتد، والقاسي بالحديد والصخر، والبليد بالحمار، والبخيل بالأرض المجدية.

وقد اشتهر رجال من العرب بخصال محمودة فصاروا فيها أعلاماً فجرى التشبيه بهم. فيشبه الوفي بالسموءل[1]، والكريم بحاتم، والعادل بعُمر[2]، والحليم بالأحنف، والفصيح بسحبان، والخطيب بقُسٍّ، والشجاع بعمرو بن معد يكرب، والحكيم بلقمان[3]، والذكي بإياس.

واشتهر آخرون بصفات ذميمة فجرى التشبيه بهم أيضاً، فيشبه العي بباقل[4]، والأحمق بهبنقة[5]، والنادم بالكسعي[6]، والبخيل بمارد[7]، الهجاء بالحطيئة[8]، والقاسي بالحجاج[9].[10]

---

(1) هو السموؤل بن حيان اليهودي، يضرب به المثل في الوفاء، وهو من شعراء الجاهلية، توفي سنة 62 ق.هـ

(2) هو أمير المؤمنين وخليفة المسلمين وأحد السابقين غلى الإسلام والأولين، اشتهر بعدله وتواضعه وزهده، وقد نصر الله به الإسلام وأعزه.

(3) حكيم مشهور آتاه الله الحكمة أي الإصابة في القول والعمل.

(4) رجل اشتهر بالعي، اشترى غزالاً مرة بأحد عشر درهماً فسُئل عن ثمنه فمد أصابع كفيه يريد عشرة وأخرج لسانه ليكملها أحد عشر ، ففر الغزال، فضرب به المثل في العي.

(5) هو لقب أبي الودعاء يزيد بن ثروان القيسي، ويضرب به المثل في الحمق.

(6) هو غامد بن الحرث، خرج مرة للصيد فأصاب خمسة حمر بخمسة أسهم، وكان يظن كل مرة أنه مخطئ، فغضب وكسر قوسه، ولما أصبح رأى الحمر مصروعة والأسهم مخضبة بالدم، فندم على كسر قوسه، وعض على إبهامه فقطعها.

(7) لقب رجل من بني هلال اسمه مخارق، وكان مشهوراً بالبخل واللؤم.

(8) شاعر مخضرم كان هجاء مراً، ولم يكد يسلم من لسانه أحد، هجا أمه وأباه ونفسه، وله ديوان شعر، وتوفي سنة 30هـ.

(9) هو الحجاج بن يوسف الثقفي، كان عاملاً على العراق وخراسان لعبد الملك بن مروان، ثم الوليد من بعده، وهو أحد جبابرة العرب، وله في القتل والعقوبات غرائب لم يسمع بمثلها، توفي بمدينة واسط سنة 97هـ.

(10) البلاغة الواضحة ص 65-68.

بلاغة الاستعارة

سبق لك أن بلاغة التشبيه آتية من ناحيتين:

الأولى: تأليف ألفاظه.

والثانية: ابتكار مشبه به بعيد عن الأذهان، لا يجول إلا في نفس أديب وهب الله له استعداداً سليماً في تعرُّف وجوه الشبه. الدقيقة بين الأشياء، وأودعه قدرةً على ربط المعاني وتوليدِ بعضها من بعض إلى مدى بعيدٍ لا يكاد ينتهي.

وسر بلاغة الاستعارة لا يتعدى هاتين الناحيتين، فبلاغتها من ناحية اللفظ أن تركيبها يدل على تناسي التشبيه، ويحملك عمداً على تخيل صورة جديدة تُنسيك روعتها ما تضمنه الكلام من تشبيه خفي مستور.

انظر إلى قول البحتري في الفتح بن خاقان:

يسموا بكف على العافين حانِيَةٍ   تَهْمِي وطرفٍ إلى العلياءِ طمَّاحِ[1]

ألست ترى كفه وقد تمثلت في صورة ساحبة هتانة تصب وبلها على العافين السائلين، وأن هذه الصورة قد تملكت عليك مشاعرك فأذهلتك عما اختبأ في الكلام من تشبيه؟

وإذا سمعت قوله في رثاء المتوكل وقد قُتل غيلة:

صريعٌ تقاضاهُ الليالِي حُشاشةً   يجود بها والموتُ حُمْرٌ أظافِره[2]

فهل تستطيع أن تُبعِد عن خيالك هذه الصورة المخفية للموت، وهي صورة حيوان مفترس ضرّجت أظافره بدماء قتلاه؟

---

(1) العافين: سائل المعروف، وحانية: عاطفة شفيقة، وتهمي: تسيل، والطرف: البصر، والطماح: الذي يغالي في طلب المعالي والسعي وراءها.

(2) الصريع: المطروح على الأرض، وتقاضاه أصله تتقاضاه حذفت إحدى التاءين؛ وهو من قولهم تقاضى الدائن دينه إذا قبضه، والحشاشة: بقية الروح في المريض والجريح؛ يصفه بأنه ملقى على الأرض يلفظ النفس الأخير من حياته.

لهذا كانت الاستعارة أبلغ من التشبيه البليغ؛ لأنه وإن بنى على ادعاء أن المشبه والمشبه به سواءٌ لا يزال فيه التشبيه منوِيّاً ملحوظاً بخلاف الاستعارة فالتشبيه فيها مِنْسِيٌّ مجحُودٌ؛ ومن ذلك يظهر لك أن الاستعارة المرشحة أبلغُ من المطلقةِ، وأن المطلقة أبلغ من المجردة.

أما بلاغة الاستعارة من حيث الابتكار وروعة الخيال، وما تحدثه من أثر في نفوس سامعيها، فمجالٌ فسيحٌ للإبداع، وميدان لتسابق المجيدين من فُرسان الكلام.

انظر إلى قوله عز شأنه في وصف النار: ﴿تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ الْغَيْظِ كُلَّمَا أُلْقِيَ فِيهَا فَوْجٌ سَأَلَهُمْ خَزَنَتُهَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ[1]﴾[2]؟ ترتسم أمامك النار في صورة مخلوقٍ ضخمٍ بطاشٍ مكفهر الوجه عابِسٍ يغلي صدرُه حقداً وغيظاً.

ثم أنظر إلى قول أبي العتاهية في تهنئة المهدي بالخلافة:

أَتَتْهُ الخِلاَفَةُ مُنْقادة إلَيْهِ تُجَرِّرُ أَذْيَالها

تجد أن الخلافة غادة هيفاءُ مُدَلَّلَةٌ ملولٌ فُتن الناس بها جميعاً، وهي تأبى عليهم وتصدُّ إِعراضاً، ولكنها تأتي للمهدي طائعة في دلال وجمال تجر أذيالها تيهاً وخَفراً.

هذه صورة لا شك رائعة أبدع أبو العتاهية تصويرها، وستبقى حلوة في الأسماع حبيبة إلى النفوس ما بقي الزمان.

ثم اسمع قول البارودي:

إذا استلَّ مِنَّا سيِّدٌ غَرْبَ سَيْفِهِ تفزَّعتِ الأَفلاكُ والتفتَ الدَّهْر[3]

وخبرني عما تحس وعما ينتابك من هول مما تسمع. وقل لنا كيف خطرت في نفسك صورة الأجرام السماوية العظيمة حية حساسة تَرتعِد فَزَعاً ووَهَلاً، وكيف

(1) تتميز غيظاً: تتقطع غضباً على الكفرة، وهو تمثيل لشدة اشتعالها بهم، والفوج: الجماعة، والاستفهام في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ﴾ (الملك:8) ؟ للتوبيخ.

(2) الملك:8.

(3) غرب السيف: حده، وتفزعت: ذعرت أي أصابها الذعر وهو الخوف.

تصورتَ الدهر وهو يلتفت دهشاً وذهولاً؟

ثم اسمع قوله في منفاه وهو نهبُ اليأس والأمل:

اســمع فــي نفــسي دبــيب المنــى وألمــح الــشبهة فــي خاطــري

تجد أنه رسم لك صورة للأمل يتمشى في النفس تمشياً مُحسّاً يسمعه بإذنه. وأن الظنون والهواجس صار لها جسم يراه بعينه؛ هل رأيت إبداعاً فوق هذا في تصويره الشك والأمل يتجاذبان؟ وهل رأيت ما كان للاستعارة البارعة من الثر في هذا الإبداع؟

ثم انظر قول الشريف الرضى في الوداع:

نــسرق الدمــع فــي الجــيوب حــياء وبــنا مــا بــنا مــن الأشــواق

هو يسرق الدمع حتى لا يوصم بالضعف والخور ساعة الوداع، وقد كان يستطيع أن يقول: «نستر الدمع في الجيوب حياء»؛ لكنه يريد أن يسمو إلى نهاية المُرتقى في سحر البيان، فإن الكلمة «نسرق» تُرسم في خيالك صورة لشدة خوفه أن يظهر فيه أثرٌ للضعف، ولمهارته وسرعته في إخفاء الدمع عن عيون الرقباء. ولولا ضيق نطاق هذا الكتاب لعرضنا عليك كثيراً من صور الاستعارة البديعة، ولكنا نعتقد أن ما قدمناه فيه كفاية وغَناء[1].

(1) البلاغة الواضحة ص 105-107.

بلاغة المجاز المرسل والمجاز العقلي

إذا تأملت أنواع المجاز المرسل والعقلي رأيتَ أنها في الغالب تؤدي المعنى المقصودَ بإيجاز، فإذا قلت: «هزم القائدُ الجيش» أو «قرر المجلس كذا» كان ذلك أوجز من أن تقول: «هزم جنود القائد الجيش»، أو «قرر أهل المجلس كذا»، لا شك أن الإيجاز ضرب من ضروب البلاغة.

وهناك مظهرٌ آخر للبلاغة في هذين المجازين هو المهارة في تخير العلاقة بين المعنى الأصلي والمعنى المجازي، بحيث يكون المجاز مصوراً للمعنى المقصود خير تصوير كما في إطلاق العين على الجاسوس، والأُذن على سريع التأثر بالوشاية، والخُف والحافر على الجمال والخيل في المجاز المرسل، وكما في إسناد الشيء إلى سببه أو مكانه أو زمانه في المجاز العقلي فإن البلاغة تُوجِبُ أن يختار السبب القويُّ والمكان والزمان المختصان.

وإذا دققت النظر رأيت أن أغلب ضروب المجاز المرسل والعقلي لا تخلو من مبالغة بديعة ذات أثر في جعل المجاز رائعاً خلاباً، فإطلاق الكل على الجزء مبالغة ومثله إطلاق الجزء وإرادة الكل، كما إذا قلت: «فلان فم» تريد أنه شره يلتقم كل شيء، أو «فلان أنف» عندما تريد أن تصفه بعظم الأنف فتبالغ فتجعله كله أنفاً. ومما يؤثر عن بعض الأدباء في وصف رجل أنافي[1] . قوله : «لست أدري أهو في أنفه أم أنفه فيه».[2]

---

(1) الأنافي: عظيم الأنف.

(2) البلاغة الواضحة ص 122.

بلاغة الكناية

الكناية مظهر من مظاهر البلاغة، وغاية لا يصل إليها إلا من لطف طبعُه وصفت قريحته، والسرُّ في بلاغتها أنها في صور كثيرة تُعْطِيكَ الحقيقة مصحوبة بدليلها، والقضية وفي طيها برهانها، كقول البحتري في المديح:

يغضون فضل اللحظ من حيث ما بدا   لهم عن مهيب في الصدور محبب

فإنه كنى عن إكبار الناس للمدوح وهيبتهم إياه بغض الأبصار الذي هو في الحقيقة برهان على الهيبة والإجلال، وتظهر هذه الخاصة جلية في الكنايات عن الصفة والنسبة.

ومن أسباب بلاغة الكناية أنها تضع لك المعاني في صور المحسات، ولا شك أن هذه خاصة الفنون فإن المصور إذا رسم لك صورة للأمل أو اليأس بَهرَك وجَعَلَك ترى ما كنت تَعْجزُ عن التعبير عنه واضحاً ملموساً.

فمثل «كثير الرماد» في الكناية عن الكرم، و«رسول الشر» في الكناية عن المزاج، وقول البحتري:

أَوَمَا رأيتَ الْمَجْدَ أَلْقى رَحْلهُ   في آل طَلْحةَ ثم لَمْ يَتَحَوَّلِ

في الكناية عن نسبة الشرف إلى آل طلحة، كل أولئك يُبْرِزُ لك المعاني في صورة تشاهدها وترتاح نفسُك إليها.

ومن خواص الكناية أنها تمكِّنك من أن تَشْفِيَ غُلتك من خصمك من غير أن تجعل له سبيلاً؛ دون أن تَخْدِشَ وجه الأدب، وهذا النوع يسمى بالتعريض، ومثاله قول المتنبي في قصيدة يمدح بها كافوراً ويعرض بسيف الدولة:

رحلتُ فكَمْ باكٍ بأَجْفانِ شَادِنٍ   عَلَيَّ وكم باكٍ بأجفان ضَيْغَمِ[1]

(1) الشادن: ولد الغزال، والضيغم: الأسد، أراد بالباكي بأجفان الشادن المرأة الحسنان، وبالباكي بأجفان الضيغم، الرجل الشجاع، يقول كم من نساء ورجال بكوا على فراقي وجزعوا لارتحالي.

وما ربة القرط المليح مكانه ... بأجزع من رب الحسام المصمم[1]
فلو كان ما بي من حبيب مُقنع ... عذرت ولكن من حبيب مُعمم
رمى واتقى رمي ومن دون ما اتقى ... هوى كاسر كفي وقوسي وأسهمي
إذا ساء فعل المرء ساءت ظنونه ... وصدق ما يعتاده من توهم

فإنه كنى عن سيف الدولة أولاً بالحبيب المعمم، ثم وصفه بالغدر الذي يدَّعي أنه من شيمة النساء، ثم لامه على مبادهته بالعدوان، ثم رماه بالجبن لأنه يرمي ويتقي الرمي بالاستتار خلف غيره، على أن المتنبي لا يجازيه على الشر بمثله لأنه لا يزال يحمل له بين جوانحه هوى قديماً يكسِر كفه وقوسه وأسهمه إذا حاول النضال، ثم وصفه بأنه سيئ الظن بأصدقائه لأنه سيء الفعل كثير الأوهام والظنون حتى ليظن أن الناس جميعاً مثله في سوء الفعل وضعف الوفاء. فانظر كيف نال المتنبي من سيف الدولة هذا النيل كله من غير أن يذكر من اسمه حرفاً.

هذا، ومن أوضح ميزات الكناية التعبير عن القبيح بما تسِيغُ الآذان سماعَه، وأمثلة ذلك كثيرة جدّاً في القرآن الكريم وكلام العرب، فقد كانوا لا يعبِّرون عما لا يحسن ذكره إلا بالكناية، وكانوا لشدة نخوتهم يكنون عن المرأة بالبيضة والشاة.

ومن بدائع الكنايات قول بعض العرب:

ألا يا نخلة من ذات عرق ... عليك ورحمة الله السلام[2]

فإنه كنى بالنخلة عن المرأة التي يحبها.

ولعل هذا المقدار كاف في بيان خصائص الكناية وإظهار ما تضمنته من بلاغة وجمال[3].

---

(1) القرط: ما يعلق في شحمة الأذن، والحسام: السيف القاطع، والمصمم: الذي يصيب المفاصل ويقطعها، يقول: لم تكن المرأة الحسناء بأجزع على فراقي من الرجل الشجاع.
(2) ذات عرق: موضع بالبادية وهو مكان إحرام أهل العراق.
(3) البلاغة الواضحة ص 131-132.

أثر علم البيان في تأدية المعاني

يظهر لك من دراسة علم البيان أن معنى واحداً يستطاع أداؤه بأساليب عدة وطرائق مختلفة، وأنه قد يوضع في صورة رائعة من صور التشبيه أو الاستعارة، أو المجاز المرسل، أو العقلي، أو الكناية.

فقد يصف الشاعر إنساناً بالكرم فيقوم:

يــريد الملــوك مــدى جعفــر ... ولا يــصنعون كمــا يــصنع

ولــيس بأوســعهم فــي الغنــى ... ولكــن معــروفه أوســع

وهذا كلام بليغ جدّاً مع أنه لم يقصد فيه إلى شبيه أو مجاز، وقد وصف الشاعر فيه ممدوحه بالكرم وأن الملوك يريدون أن يبلغوا منزلته، ولكنهم لا يشترون الحمد بالمال كما يفعل، مع أنه ليس بأغنى منهم ولا بأكثر مالاً.

وقد يعمِد الشاعر عند الوصف بالكرم إلى أسلوب آخر فيقول:

كالبحــر يقــذف للقــريب جواهــراً ... جــوداً ويــبعث للبعــيد ســحائبا

فيشبه الممدوح بالبحر، ويدفع بخيالك إلى أن يضاهي بين الممدوح والبحر الذي يقذف الدرر للقريب ويرسل السحائب للبعيد.

أو يقول:

هــو البحــر مــن أي النواحــي أتيــته ... فلجــته المعــروف والجــود ســاحله

فيدعي أنه البحر نفسه وينكر التشبيه نُكراناً يدل على المبالغة وادعاء المماثلة الكاملة.

أو يقول:

عــلا فمــا يــستقر المــال فــي يــده ... وكــيف تمــسك مــاء قُــنه الجــبل

فيرسل إليك التشبيه من طريق خفي ليرتفع الكلام إلى مرتبة أعلى في البلاغة، وليجعل لك من التشبيه الضمني دليلاً على دعواه، فإنه ادعى أنه لعلو منزلته ينحدر المال من يديه، وأقام على ذلك برهاناً فقال: «وكيف تمسك ماء

قُنه الجبل؟».

أو يقول:

جرى النهر حتى خلته منك أنعماً   تساق بلا ظن وتعطي بلا من[1]

فيقلب التشبيه زيادة في المبالغة وافتناناً في أساليب الإجادة، ويشبه ماء النهر بنعم الممدوح بعد أن كان المألوف أن تُشبه النعم بالنهر الفياض.

أو يقول:

كأنه حين يُعطي المال مبتسماً   صوب الغمامة تهمي وهي تأتلق[2]

فيعمد إلى التشبيه المركب، ويعطيك صورة رائعة تمثل لك حالة الممدوح وهو يجود، وابتسامة السرور تعلو شفتيه.

أو يقول:

جادت يد الفتح والأنواء باخلة   وذاب نائلة والغيث قد جمدا

فيضاهي بين جود الممدوح والمطر، ويدعي أن كرم ممدوحه لا ينقطع إذا انقطعت الأنواء أو جمد القطر.

أو يقول:

قد قلت للغيم الركام ولج في   إبراقه وألح في إرعاده[3]

لا تعرضن لجعفر متشبهاً   بندى يديه فلست من أنداده

فيصرح لك في جلاء وفي غير خشية بتفضيل جود صاحبه على جود الغيم، ولا يكتفي بهذا بل تراه ينهي السحاب في صورة تهديد أن يحاول التشبه بممدوحه لأنه ليس من أمثاله ونظرائه.

أو يقول:

وأقبل يمشي في البساط فما درى   إلى البحر يسعى أم إلى البدر يرتقى

---

(1) الضن: البخل ، والمن: الامتنان بتعداد الصنائع.
(2) تهمي: تسيل، وتألق: تلمع.
(3) الغيم الركام: المتراكم، ولج وألح: كلاهما بمعنى استمر.

يصف حال رسول الروم داخلاً على سيف الدولة فينزع في وصف الممدوح بالكرم إلى الاستعارة التصريحية، والاستعارة كما علمت مبنية على تناسي التشبيه والمبالغة فيها أعظم وأثرها في النفوس أبلغ.

أو يقول:

دعـــوت نـــداه دعـــوة فأجابنـــي وعلمنـــي إحـــسانه كـــيف آملـــه

فيشبه ندى ممدوحه وإحسانه بإنسان، ثم يحذف المشبه به ويرمز إليه بشيء من لوازمه، وهذا ضرب آخر من ضروب المبالغة التي تساق الاستعارة لأجلها.

أو يقول:

«وَمَنْ قَصَدَ الْبَحْرَ اسْتَقَلَّ السَّوَاقِيا»

فيرسل العبارة كأنها مثل، ويصور لك أن من قصد ممدوحه استغنى عمن هو دونه، كما أن قاصد البحر لا يأبه للجداول فيعطيك استعارة تمثيلية لها روعة وفيها جمال، وهي فوق ذلك تحمل برهاناً على صدق دعواه وتؤيد الحال التي يدعيها.

أو يقول:

مـا زلـت تتبع مـا تولـي يـداً بـيد حتـى ظنـنت حياتـي مـن أياديكـا

فيعدِل عن التشبيه والاستعارة إلى المجاز المرسل، ويطلق كلمة «يد» ويريد بها النعمة لأن اليد آلة النعم وسببها.

أو يقول:

أعـــاد يـــومك أيامـــي لنـــضرتها واقتص جودك من فقري وإعساري

فيسند الفعل إلى اليوم وإلى الجود على طريقة المجاز العقلي .

أو يقول:

فمـا جـازه جـود ولا حـل دونـه ولكـن يـسير الجـود حـيث يـسير

فيأتي بكناية عن نسبة الكرم إليه بادعاء أن الجود يسير معه دائماً، لأنه بدل أن يحكم بأنه كريم ادعى أن الكرم يسير معه أينما سار.

ولهذه الكناية من البلاغة والتأثير في النفس وحسن تصوير المعنى، فوق ما

يجده السامع في غيرها من بعض ضروب الكلام.

فأنت ترى أنه من المستطاع التعبير عن وصف إنسان بالكرم بأربعة عشر أسلوباً، كل له جماله وحسنه وبراعته، ولو نشأ لأتينا بأساليب كثيرة أخرى في هذا المعنى، فإن للشعراء ورجال الأدب افتناناً وتوليداً للأساليب والمعاني لا يكاد ينتهي إلى حد، ولو أردنا لأوردنا لك ما يقال من الأساليب المختلفة المناحي في صفات أخرى كالشجاعة والإباء والحزم وغيرها، ولكنا لم نقصِد إلى الإطالة، ونعتقد أنك عند قراءتك الشعر العربي والآثار الأدبية ستجد بنفسك هذا ظاهراً، وستدهش للمدى البعيد الذي وصل إليه العقل الإنساني في التصوير البلاغي والإبداع في صوغ الأساليب.

هذه الأساليب المختلفة التي يؤدي بها المعنى الواحد هي موضع بحث علم البيان، ولا أظنك تفهم أن القدرة على صوغ هذه الأساليب البديعة موقوفة على علم البيان؛ لأن الافتنان في التعبير لا يتوقف على درس قواعد البلاغة، وإنما يصبح المرء كاتباً مجيداً، أو شاعراً مبدِعاً أو خطيباً مؤثراً، بكثرة القراءة في كتب الأدب وحفظ آثار العرب، وبنقد الشعر وتفهمه، ودراسة النثر الفني وتذوق أسراره، بهذا ترسخ فيه ملكة تدفعه دفعاً إلى الإحسان والإجادة، ولا بد أن يعاضد هذه الملكة طبع سليم وفطرة حساسة تكون معينة لهذه الملكة وظهيرة لها.

ولكنا بعد كل هذا لا نستطيع أن نجحد فائدة علم البيان والإلمام بقوانينه، فإنه بما يفصل من الفروق بين الأساليب ميزان صحيح لتعرُّف أنواعها، ودراسة أدبية للفحص عن كل أسلوب وتبين سر البلاغة فيه[1].

---

(1) البلاغة الواضحة ص 133-136.

العلاقة

تأليف

الإمام محمود الأنطاكي

{مقدمة المؤلف}

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله[1] حمد الشاكرين[2].

والصلاة[3] على سيد الأولين والآخرين[4]، وعلى آله[5] الطيبين الطاهرين.

وبعد: فاعلم أن طرقَ أداءِ المرادِ[6] ثلاثةٌ: حقيقةٌ، ومجازٌ، وكنايةٌ.

{الحقيقة}

فَالْحقيقةُ: لفظٌ[7] مستعمَلٌ فيما[8] وُضِعَ[9] له[10] من حيث إِنَّهُ[11] مَا وُضِعَ لَهُ[12].

---

(1) علم للذات الذي وجوده مقتضى ذاته.

(2) أي أحمد حمد الشاكرين.

(3) أي من الله تعالى الرحمة، ومن الملائكة الاستغفار، ومن المؤمنين الدعاء.

(4) أي سيد جميع المرسلين.

(5) أي جميع أتباعه.

(6) أي طرق أداء المتكلم مراده الصحيحة، يعني أن طرق أداء المتكلم المعنى الذي أراد.

(7) في اللغة الرمي، وفي الاصطلاح: صوت من شأنه أن يخرج من الفم معتمداً على المخرج.

(8) أي في معنى.

(9) ذلك اللفظ.

(10) أي لذلك المعنى.

(11) أي ذلك المعنى.

(12) سيأتي فائدة هذا القيد في المتن.

{المجاز}

وَالْمَجَازُ: لفظٌ مستعمَلٌ في غير ما وُضِعَ له[1]، من حيث إنه[2] غيرُهُ[3]، بعلاقةٍ بينهما، -أي اتصالٍ ومناسبةٍ بين الموضوعِ له والمستعمَلِ فيه- مع قرينةٍ مانعةٍ عن إرادةِ الموضوعِ له.

{الكناية}

الكـــنايةُ: لفظٌ مستعملٌ في لازمِ ما وُضِعَ له، بلا قرينةٍ مانعةٍ عنه[4]؛ يعنِي أن الكنايةَ من حيث إِنَّهَا كنايةٌ[5] لا تُنَافِي[6] الموضوعَ له[7]، كما أَنَّ الْمَجَازَ يُنَافِيهِ[8].

لكن قد يَمْتَنِعُ[9] فيها[10] أَيْضاً[11] بِحَسَبِ خُصُوصِ الْمَادَّةِ[12].

ذَكَرَ صَاحِبُ الْكَشَّافِ[13] فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾[14]: أَنَّهُ[15] كِنَايَةٌ عَنْ نَفْيِ الْمِثْلِ[16].

---

(1) أي في معنى مغاير لما وضع له.
(2) أي المعنى المغاير.
(3) أي غير ما وضع له.
(4) أي عن إرادة ما وضع له.
(5) أي بالنظر إلى ذاتها مع قطع النظر عن الأمر العارض.
(6) أي الكناية.
(7) يعني يجوز الجمع بين معنى الحقيقي والكنوي في لفظ واحد.
(8) يعني لا يجوز الجمع بين الحقيقة والمجاز في مادة واحدة.
(9) أي إرادة ما وضع له.
(10) أي في الكناية.
(11) أي كما يمتنع في المجاز.
(12) أي بحسب العارض.
(13) وهو العلامة الزمخشري.
(14) الشورى:11.
(15) بفتح الهمزة مفعول «ذكر» أي هذا القول.
(16) أي مثل الله، يعني كني بنفي مثل مثل الله تعالى.

وَقَيْدُ «الْحَيْثِيَّةِ» فِي تعريفِ الْحقيقةِ وَالْمجازِ لِئَلاَّ يَنْتَقِضَ كُلٌّ[1] بِالآخَرِ[2] فِي مثلِ «الصلاةِ» إذا استُعْمِلَ[3] فِي الدعاءِ أَوِ الأَرْكَانِ[4].

وَالعَلاَقةُ فِي الْمجازِ[5] لإخراجِ الْغَلَطِ[6]، كقولِنَا: «خُذْ هَذَا الْفَرَسَ» مُشِيراً إِلَى كِتَابٍ[7].

وَالقرينةُ[8] لإخراجِ الكنايةِ المستعمَلَةِ فِي غيرِ مَا وُضِعَ له، مَعَ جَوَازِ إِرَادَتِهِ[9].

{العلاقة}

والعلاقــةُ: تُعْتَبَرُ كليةً، فيقالُ: إِنَّهَا اللزومُ، أي: لزومُ الْمَعْنَى المستعمَلِ فِيهِ، لِلْمَوْضُوعِ لَهُ.

وَالْمُرَادُ بِـ«اللزومِ» هنا[10] اتصالٌ[11] بينهما[12]، يُنْتَقَلُ بِهِ[13] مِنْ أَحَدِهِمَا إِلَى الآخَرِ[14] فِي الْجُمْلَةِ[15]، وَذَا[16] يُوجَدُ فِي كلِّ أَمْرَيْنِ بَيْنَهُمَا عَلاَقَةٌ -مُشَابَهَةً أَوْ غَيْرَهَا-.

---

(1) أي تعريف كل واحد من الحقيقة والمجاز.
(2) أي ببعض أفراد الآخر.
(3) لفظ «الصلاة».
(4) أي الأركان المعلومة والأفعال المخصوصة.
(5) أي في تعريف المجاز.
(6) لأنه ليس فيه علاقة بينهما.
(7) فإنه لا علاقة بينهما.
(8) المذكورة في تعريف المجاز.
(9) أي الموضوع له.
(10) أي في بيان العلاقة.
(11) أي مناسبة.
(12) أي بين المعنى المستعمل فيه، والموضوع له.
(13) أي باتصال.
(14) من الموضوع له إلى المستعمل فيه.
(15) أي انتقالاً قليلاً، لا كثيراً.
(16) أي ذلك الاتصال.

وَتُعْتَبَرُ[1] **جــــزئيةً** فيقال: إِنَّهَا[2] مُشَابَهَةً، أَيْ: مُشَابَهَةُ الْمستعمَلِ فِيهِ[3] لَهُ[4]، فَمَجَازُهَا[5]: استعارةٌ، أو غيرُ مُشَابَهَةٍ، فَمَجَازُهَا[6]: مَجَازٌ مُرْسَلٌ.

وَذَلِكَ الْغَيْرِ[7]:

إما **مـــصدريةٌ**، أَيْ: كونُ الموضوعِ له مصدراً، أي: مَحَلَّ صُدُورٍ لِلْمَعْنَى الْمَجَازِيِّ، كـ«اليدِ» مستعمَلَةً فِي «النعمةِ»[8] في نحو: «أعجبني يد فلان»[9].

أو **مَظْهَــــرِيَّةٌ**، أي: كَوْنُهُ[10] مَحَلَّ ظهورٍ له[11]، كما في ﴿يَدُ الله فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾[12]؛ إذ المرادُ[13]: القُدْرَةُ، لِظُهُورِ أَثَرِهَا[14] فِيهَا[15].

أو **مُجَـــاوَرَةٌ**[16] بَيْنَهُمَا[17]، كَـ«الراويةِ»[18] المستعمَلَةِ في «الدلوِ»[19]؛

(1) أي العلاقة.
(2) أي العلاقة.
(3) وهو المعنى المجازي.
(4) أي للموضوع له.
(5) أي مجاز تلك العلاقة التي هي المشابهة.
(6) أي مجاز تلك العلاقة التي هي غير المشابهة.
(7) أي غير المشابهة.
(8) التي من شأنها أن تصدر منها.
(9) أي نعمته. فالمعنى الموضوع له للفظ «اليد» هو الجارحة المخصوصة التي من شأنها أن تصدر منها النعمة التي هي المعنى المجازي لليد، فاليد استعملت في النعمة بعلاقة المصدرية.
(10) أي كون الموضوع له.
(11) أي للمعنى المجازي.
(12) الفتح:10.
(13) باليد في الموضعين.
(14) أي أثر القدرة.
(15) أي في اليد؛ أي: قدرة الله فوق قدرتهم.
(16) وترك ياء المصدرية ههنا لكونها مصدراً بذاتها.
(17) أي مجاورة المعنى المجازي للموضوع له والموضوع له للمجازي.
(18) وهي في الأصل اسم للبعير أو الحمار الذي يستقي عليه.
(19) وهي ظرف الماء الذي يستقي به.

لأنها[1] تُجَاوِرُ الْحَيَوَانَ الَّذِي يُسْتَقَى عَلَيْهِ[2].

أو **جزئيةٌ**، أي: كونُهُ[3] جزءاً له[4]، كـ«العينِ»[5] مستعملَةٌ فِي «الطَّلِيعَةِ»[6] التي تَطَّلِعُ[7] القومَ من مكانٍ عالٍ[8].

أو **كلــيةٌ**، أي: كونُهُ[9] كلاًّ له[10]، كـ«الأصابع» في نحو: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ﴾[11]؛ إذ المرادُ بها[12] «أناملَهُمْ»[13].

أو **سببيةٌ**[14]، كـ«الغيثِ»[15] في نحو: «رعينا الغيثَ»، أي: النبات الذي سببُهُ الغيثُ[16].

أو مسببيةٌ[17]، نحو: «أمطرتِ السماءُ نباتاً»، أي: غيثاً، مسبَّبُهُ النَّبَاتُ[18].

---

(1) أي الدلو.
(2) والعلاقة كون البعير حاملاً أو كون أحدهما داخلاً في الآخر بالجزئية أو بالحلول أو بكونهما في محل أو متلازمين في الوجود أو في العقل أو الخيال أو غير ذلك.
(3) أي كون الموضوع له.
(4) أي للمجازي.
(5) التي هي الجزء.
(6) التي هي الكل.
(7) أي هي من يطلع.
(8) فإن العين جزء منه.
(9) أي كون الموضوع له.
(10) أي للمجازي.
(11) سورة البقرة 19.
(12) أي بالأصابع.
(13) جمع أنملة رؤوس الأصابع؛ فاستعمل اسم الأصابع في الأنامل مجازاً مرسلاً بعلاقة الكلية.
(14) أي كون المعنى الحقيقي سبباً للمجازي.
(15) هو المطر الذي هو السبب في النبات الذي هو المسبب.
(16) فأطلق لفظ السبب وأريد به المسبب، مجازاً مرسلاً بعلاقة السببية.
(17) أي كون المعنى الحقيقي مسبباً للمعنى المجازي.
(18) فاستعمل النبات الذي هو المسبب في الغيث الذي السبب بعلاقة المسببية.

أو **كــــونٌ ســــابقٌ**، أي: كونُهُ[1] سَابِقاً على المجازيّ باعتبارِ زمانِ الحكمِ، كـ«اليتامى» في ﴿وَآتُوا الْيَتَامَى أَمْوَالَهُمْ﴾[2] ، أي الرجالَ الذين كانوا يتامى[3] .

أو **كــــونٌ لاحقٌ**، أي: كونُهُ[4] لاحقاً وطارئاً على المجازي في الزمان الآتي، كما في ﴿إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْراً﴾[5] ، أي عصيراً يصير خمراً[6] .

أو **مَحَلِّــيَةٌ**، أي: كونُهُ[7] مَحَلاً له[8] ، كـ«القرية» مراداً بها[9] أهلُها في ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾[10] .

أو **حَالِّــيَّةٌ**، أي: كونُهُ[11] حَالاً وموجوداً فيه[12] ، نحو ﴿فَفِي رَحْمَةِ اللهِ﴾[13] ، أي: في الجنة[14] الحالَّةِ فيها[15] الرحمةُ[16] .

---

(1) أي المعنى الحقيقي.
(2) النساء:2.
(3) جمع يتيم وهو من لا أب له، وما لم يبلغ الحلم؛ وإيتاء اليتامى أموالهم بعد الحلم وهم ليسوا يتامى حينئذ، فإطلاقه عليهم بعلاقة كونهم من قبل.
(4) أي المعنى الحقيقي.
(5) يوسف:36.
(6) في الزمان الآتي، فذكر لفظ «الخمر» حقيقة وأريد به «العصير» مجازاً مرسلاً باعتبار ما يؤول إليه.
(7) أي المعنى الحقيقي.
(8) أي للمعنى المجازي.
(9) أي بالقرية.
(10) يوسف:82 فاستعمل «القرية» في أهلها مجازاً مرسلاً بعلاقة المحلية.
(11) أي المعنى الحقيقي.
(12) أي للمعنى المجازي.
(13) آل عمران:107.
(14) بيان للمعنى المجازي.
(15) أي في تلك الجنة.
(16) وفيه دلالة على كثرة الرحمة فيها حتى كأنها الرحمة بعينها.

أو **آلِـــيَّةٌ**، أي: كـونُهُ[1] آلـةً لـه[2]، نحـو ﴿وَاجْعَـلْ لِـي لِسَانَ صِـدْقٍ فِـي الآخِرِينَ﴾[3]، أي: ذكراً صادقاً، آلتُهُ اللسانُ[4].

أو **إطلاقٌ**، أي: كونُهُ[5] مطلقاً، والمستعمَلُ فيه[6] مقيدٌ، كـ«الشَّفَةِ» مراداً بها[7] «الْمِشْفَرُ»[8].

أو **تقييدٌ**، أي: كونُهُ[9] مقيَّداً والمستعمَلُ فيه[10] مطلقاً كقوله[11]:

وَلَكِـــنَّ زَنْجِـــيٌّ غَلِـــيظُ الْمَـــشَافِرِ

أو **عمومٌ**، أي: كونه[12] عامّاً والمجازيُّ جزئيٌّ من جزئياته[13]، كـ«الدابة»[14] في «الفرس»[15].

أو **خصوصٌ**، أي: كونُهُ[16] خاصّاً وجزئيّاً من جزئيّات المعنى المجازي العامِّ، كـ«الفرس في الدابة».

---

(1) أي المعنى الحقيقي.

(2) أي للمعنى المجازي.

(3) الشعراء:84.

(4) بيان لعلاقة الآلية.

(5) أي كون المعنى الحقيقي.

(6) أي المعنى المجازي.

(7) أي الشفة.

(8) الذي هو المقيد، وهو شفة الإبل، وهي المقيدة بالغلظة.

(9) أي كون المعنى المجازي.

(10) أي المعنى الحقيقي.

(11) البيت من الطويل، وقائله الفرزدق. وصدره:

فَلَوْ كُنْتَ ضَبِيّاً عَرَفْتَ قَرَابَتِي

قوله: لكن مشدد حذف اسمه للضرورة أي ولكنك، وخبره «زنجي».

(12) أي المعنى الحقيقي.

(13) يعني واحداً من آحاد الحقيقي.

(14) التي هي عام لكل ما يدب في الأرض.

(15) الذي هو جزئي من جزئيات تلك الدابة.

(16) أي المعنى الحقيقي.

أو **قوةٌ**، أي: كون المجازي صالحاً للاتصاف بالموضوع له، كـ«المسكر» في «الخمر» التي أُرِيقَتْ[1].

أو **لازمِـــيَّةٌ أو ملـــزومِيَّةٌ**، أي: كونُهُ[2] لازماً أو ملزوماً له[3]، نحو: «أدبت زيداً»[4] بمعنى «ضربته»[5]؛ و«ضربته»[6] بمعنى «أدَّبْتُهُ»[7].

أو **علِّيَّةٌ**، أي: كونه[8] علةً له[9].

أو **معلولِـــيَّةٌ**، أي: كونُهُ[10] معلولاً له[11]، كـ«النار»[12] في «الحرارة»[13]؛ و«الحرارة»[14] في «النار»[15].

أو **تعلُّـــقٌ**، أي: كونُهُ[16] متعلِّقاً به[17]، أو بالعكس[18]، كـ«الضرب»[19] في

---

(1) كما يقال: «شم زيد المسكر الذي أريق» فتكون العلاقة كون الخمر التي أريقت صالحة للاتصاف بالإسكار ولم يتصف بالفعل.

(2) أي المعنى الحقيقي.

(3) أي المعنى المجازي.

(4) الذي هو اللازم.

(5) الذي هو الملزوم.

(6) الذي هو الملزوم.

(7) الذي هو اللازم.

(8) أي المعنى الحقيقي.

(9) أي المعنى المجازي.

(10) أي المعنى الحقيقي.

(11) أي المعنى المجازي.

(12) التي هي العلة.

(13) التي هي المعلول.

(14) التي هي العلول.

(15) التي هي العلة.

(16) أي كون المجازي.

(17) أي بالموضوع له.

(18) أي كون الموضوع له متعلقاً بالمجازي.

(19) الذي هو المتعلق، بالكسر.

«الضاربِ، أو المضروبِ»[1] أو بالعكسِ[2].

أو **شـــرطِيَّةٌ**، أي: كونُهُ[3] شرطاً له[4]، كـ«الإيمان»[5] في «الصلاة»[6] في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ الله لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ﴾[7]، أي: صلاتكم.

أو **مشروطِيَّةٌ**، كَعَكْسِهِ[8].

أو **دالِّيَّةٌ**، أي: كونُهُ دالاً له[9].

أو **مدلولِيَّةٌ**، أي: كونُهُ مَدْلُولاً له[10].

وقد يجتمع في مجازٍ واحدٍ أكثرُ من نوعٍ واحدٍ، كـ«الْمِشْفَرِ» المستعملِ في «شَفَةِ الإِنْسَانِ»، يجوزُ فيه[11] اعتبارُ التقييدِ[12] والْمُشَابَهَةِ[13] في الغِلْظَةِ[14].

فعلى الأولِ: «مجاز مرسل[15]».

وعلى الثاني: «استعارة»[16].

فمجموعُ علاقاتِ المجازِ اللغويِّ ثَمَانِيَةٌ وَعِشْرُونَ:

---

(1) الذين هما المتعلقان، بالفتح.
(2) أي كـ «الضارب أو المضروب» في «الضرب».
(3) أي المعنى الحقيقي.
(4) أي المعنى المجازي.
(5) الذي هو الشرط.
(6) التي هي المشروط.
(7) البقرة:143.
(8) أي كون الموضوع له مشروطاً والمجازي شرطاً له كاستعمال «الصلاة» في «الإيمان».
(9) أي كون المعنى الحقيقي دالاً للمعنى المجازي. كما إذا ذكر الألفاظ وأريد بها المعاني، كما يقال: «فهمت الألفاظ».
(10) أي كون المعنى الحقيقي مدلولاً للمعنى المجازي. كما يقال: «قرأت المعاني».
(11) أي في المشفر.
(12) أي ذكر المقيد وإرادة المطلق.
(13) أي تشبيه شفة الإنسان بشفة الإبل.
(14) فاستعمل ما وضع للمشبه به في المشبه.
(15) لكون العلاقة التي هي التقييد غير المشابهة.
(16) لكون العلاقة هي المشابهة.

1-«مُشَابَهَةٌ».

2-«مصدريةٌ».

3-«مظهريةٌ».

4-«مُجَاوَرَةٌ».

5-«جزئية».

6-«كلية».

7-«سببية».

8-«مسبَّبِيَّةٌ».

9-«كونٌ»[1] .

10-«أولٌ»[2] .

11-«محليةٌ».

12«حالِيَّةٌ».

13-«آلِيَّةٌ».

14-«إطلاق».

15-«تقييد».

16-«عموم».

17-«خصوص».

18-«قوة».

19-«لازمِيَّة».

20-«ملزومِيَّة».

21-«علية».

---

(1) وهو كون السابق.

(2) وهو الكون اللاحق.

22-«معلولية».

23-«متعلّقِية» -بكسر اللازم-.

24-«متعلَّقية» -بالفتح-.

25-«شرطية».

26-«مشروطية».

27-«داتلية».

28-«مدلولية».

وقد يُعتبر تَدَاخُلُ بعضِهَا[1] في بعض، كما اعتُبِرَ[2] في علمِ الأصولِ، وعد تسعة:

1-«مشابهةٌ».

2-«كون».

3-«أول».

4-«استعداد».

5-«حلول».

6-«جزئية».

7-«كلية».

8-«سببية».

9-«شركية».

وأما الاستعارةُ التي علاقَتُهُ الْمُشَابَهَةُ وَقِسْمٌ[3] مِنَ الْمَجَازِ بِمَعْنَى اللفظِ المستعمَلِ فِي غيرِ الْمَوْضُوعِ له بالعلاقةِ والقرينةِ.

فعند السلف:

---

(1) أي بعض العلاقة المذكورة.

(2) أي ذالك التداخل.

(3) بتقدير المبتدأ عطف على صلة الموصول، أي وهي قسم من المجاز.

1-مصرَّحَةٌ.

2-ومكنِيَّةٌ.

{المصرحة}

والمصرحة: لفظُ المشبَّهِ به المذكورُ المستعمَلُ في المشبَّهِ[1]، كـ«الأسد» في «رأيت أسداً في يده سيفٌ»[2].

{المكنية}

والمكنيةُ: لفظٌ كذلك[3]، لكنْ غيرُ مذكورٍ[4] كلفظِ «السَّبُعِ» الغيرِ المذكورِ في قولك: «أظفارُ المنيةِ نَشِبَتْ بفلانٍ»[5] حيث شُبِّهَتِ «الْمَنِيَّةِ» بـ«السَّبُعِ»[6]، ثم استُعْمِلَ لفظُ السَّبُعِ فيها[7]، وتُرِكَ ذكرُهُ[8]، ودُلَّ عليه[9] بذكرِ لازمِهِ الذي هو الأظفارُ[10].

و«الأظفارُ» ليس بمجاز عندهم، بل المجازُ عندهم[11] إثباتُهُ[12] للمُشَبَّهِ الذي هو «الْمَنِيَّةُ»؛ وهذا الإثباتُ[13] يُسَمَّى: «استعارةً تخييليةً».

---

(1) المتروك.

(2) أصله «رأيت رجلاً كالأسد في الشجاعة»، فترك المشبه، وهو «الرجل»، والأداة وهي «الكاف»، ووجه الشبه وهو «في الشجاعة»، وأبقى لفظ المشبه به فاستعمل في الرجل الشجاع بعلاقة المشابهة، والقرينة، وهي في هذا المثال قوله «في يده».

(3) أي كالمصرحة.

(4) أي لفظ المشبه به غير مذكور.

(5) كما قال أبو ذؤيب الهذلي:

وَإِذَا الْمَنِيَّةُ أَنْشَبَتْ أَظْفَارَهَا ... أَلْفَيْتَ كُلَّ تَمِيمَةٍ لاَ تَنْفَعُ

(6) في الإهلاك.

(7) أي في المنية.

(8) أي لفظ السبع الذي هو المشبه به.

(9) أي على المشبه به المتروك.

(10) لينتقل منه إلى المقصود كما هو شأن الكناية.

(11) أي عند السلف.

(12) أي إثبات الأظفار.

(13) أي إثبات الأظفار للمنية، وهو إثبات لازم المشبه به للمشبه.

«فالاستعارةُ التخييليةُ عندهم[1] لازمةٌ للمكنيةِ[2] ، وليست[3] قِسْماً من «المجازِ اللغويّ» الذي هو: اللفظُ المستعمَلُ في غير ما وُضِعَ له، بل[4] من «المجازِ العقليّ» الذي هو إثباتُ الشيءِ لغير مَا هُوَ لَهُ.

فاللازمُ المذكورُ[5] حقيقةٌ لغويةٌ عندهم[6] .

وجوَّزَ الزمخشريُّ كونَهُ [7] مجازاً لغويّاً إذا كان للمُشَبَّهِ رَادِفٌ[8] يُشْبِهُ رَادِفَ الْمُشَبَّهِ بِهِ، كما في: ﴿يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللهِ﴾[9] ؛ فإن لـ«العهدِ»[10] ، رادفاً -هو الإبطالُ- يُشْبِهُ رَادِفَ الْحَبَلِ الْمُؤَلَّفِ[11] أَوِ الْبِنَاءِ الذي هو النقضُ في[12] إخراجِ الشيءِ عن حقيقتِهِ ونفعِهِ.

{أنواع المصرحة}

ثُمَّ المصرحةُ:

1-مفردةٌ: وهي لفظُ المشبَّهِ به المذكورُ المستعمَلُ فِي المشبَّهِ الْمُفْرَدِ.

2-ومــــركبة: - ويسمى بالتمثيليةِ- وهو عندهم[13] لفظُ المشبَّهِ به المركبُ

(1) أي عند السلف.
(2) يعني أنها ملزومة للتخييلية وهي لازمة لها، واللزوم لا يتحقق بدون اللازم فالمكنية لا تتحقق بدون التخييلية.
(3) أي الاستعارة التخييلية.
(4) هي.
(5) عند المشبه من لوازم المشبه به وهو الأظفار مثلاً في المثال السابق. وفي بعض النسخ «فالأظفار المذكور»، وفي بعضها «فلفظ االأظفار المذكورة».
(6) أي عند السلف.
(7) أي الأظفار مراداً به اللازم.
(8) أي تابع ولازم.
(9) البقرة:27.
(10) أي المشبه.
(11) أي المشبه به في هذه الآية.
(12) متعلق بـ «يشبه» بيان لوجه الشبه.
(13) أي عند السلف.

الذي هو الهيئةُ الحاصلةُ من عدةِ أمورٍ[1]، نحو قولِهِم[2]: «إِنِّي أَرَاكَ تُقَدِّمَ رِجْلاً وَتُؤَخِّرُ أُخْرَى» المستعمَلِ فِي الْمُتَرَدِّدِ فِي الْفَتْوَى[3].

وعند بعض المحققين يجوزُ أن يكون[4] التمثيليةُ اللفظَ المفردَ المستعمَلَ في المشبَّهِ المركَّبِ، كلفظ «الْمُقْمِرِ»[5] إذا استُعْمِلَ في النهارِ الْمُشْمِسِ الذي شَابَهَ[6] زَهَرَ[7] الرُّبَى[8].

فالمجازُ المركَّبُ عندهم[9] مَخْصُوصٌ بالاستعارةِ.

والحقُّ كونُ المجازِ المركبِ مَجَازاً مُرْسَلاً أَيْضاً[10]، مثل[11]:

هَوَايَ مَعَ الرَّكْبِ الْيَمَانِينَ مُصْعِدٌ

المستعمَلُ في معنى «إِنِّي مُتَحَزِّنٌ» اللازم له[12].

ثم **المصرحة** أيضاً[13]:

---

(1) أي من أمور متعددة.

(2) أي العرب.

(3) فشبه الهيئة الحاصلة من تردد الفتوى بالإقدام تارة وبالإحجام أخرى بالهيئة الحاصلة من تردد من أراد الذهاب إلى موضع فقدم رجلاً ثم أراد أن لا يذهب إليه فأخره أخرى ثم استعير للأولى اللفظ المركب الموضوع للثانية.

(4) الاستعارة.

(5) بمعنى صاحب القمر، وهو بعد يوم الثلاثة من ابتداء الشهر. وفي بعض النسخ «القمر» بدل «المقمر» وهو سهو من قلم الناسخ.

(6) أي خالط النهار.

(7) جمع زهرة بمعنى النبات الأخضر الحسن.

(8) جمع ربوة، وهي الأرض المرتفعة.

(9) أي عند السلف.

(10) أي كما كان استعارة.

(11) البيت من الطويل، وقائله جعفر بن علبة، وعجزه: جنيب وجثماني بمكة موثق.

(12) أي لصعود المحبوب مع الركب؛ فاستعمل المركب الملزوم في المركب اللازم مجازاً مرسلاً بعلاقة الملزومية.

(13) أي كالانقسام إلى المفردة والمركبة.

1- أصـــلية: إن كانَ اللفظُ المستعارُ غيرَ المشتقِّ والحرفِ: اسمَ جنسٍ[1]، كلفظِ «الأسدِ» في «الرجل الشجاع»، أو علماً، كـ«أبي حنيفة» في «العالم المتبحر».

2- وتبعـــية: إن كان[2]: لفظَ المشتقِّ[3]، كـ«نطقتِ الحالُ أو الحالُ ناطقةٌ بكذا»، بمعنى دلت، أو دالة على كذا، أو لفظَ الحرفِ كـ«في»، في «عُذِّبَتْ امْرَأَةٌ فِي هِرَّةٍ»[4].

استُعِيرَ المصدرُ الذي هو «النطقُ»[5] لـ«الدلالةِ»[6]، ثم استُعِيرَ «نَطَقَتْ»، أو «نَاطِقَةٌ» لِـ«دَلَّتْ»، أو «دالةٌ» بِتَبْعِيَّتِهِ[7] لِلْمَصْدَرِ[8].

واستُعِيرَ الظرفيةُ التي هي متعلَّقُ معنى «في» للسببية، لِمشابَهة السببيةِ لها[9] في الملابَسةِ، ثُمَّ استُعِيرَ «في»[10] لِمَعْنَى «الباء» السببيةِ بِتَبْعِيَّتِهَا[11].

وأما عند السكاكي، فهي[12] بمعنى اللفظِ المستعمَلِ في غير الموضوعِ له بعلاقةِ المشابَهةِ: مصرحةٌ - مفردةً، أو مركبةً بالمعنيين المذكورين[13] -، ومكنيةٌ.

والمصرحة:

1- تحقيقـــية: إذا تحقق المعنى المراد: حِسّاً، كما في «الأسد» المستعمَلِ في

(1) خبر بعد خبر لـ «كان».
(2) أي لفظ المستعار.
(3) أي الفعل، واسم الفاعل، والمفعول، والصفة المشبهة، وأفعل التفضيل، واسم الزمان، والمكان، والآلة.
(4) وللحديث راجع: مسلم، كتاب البر والصلة والآداب، رقم الحديث 133.
(5) في المثالين الأولين.
(6) التي هي المشبه.
(7) أي بسبب تبعية «نطقت» أو «ناطقة».
(8) باشتقاقها من النطق المستعار.
(9) أي للظرفية.
(10) الموضوعة للظرفية.
(11) أي بتبعية الاستعارة في ذلك المتعلق، فالاستعارة أصالة في الظرفية، وتبعية في لفظ «في».
(12) أي الاستعارة.
(13) في بيان المفرد والمركب في اصطلاح هذا الفن فيما سبق.

«الرجل الشجاع»[1]، أو عقلاً، كـ«الصراط» في «الدين»[2].

2-**وتخييليـــة**: إذا لم يكن المعنى المراد محقَّقاً لا حسّاً ولا عقلاً، بل كان صورةً وهميةً، كلفظ «الأظفار» في «أظفار المنية» المستعمَلِ في صورةٍ اخترعها الوهمُ حين شُبّهَ «المنية» بـ«السبع» في الاغتيال[3]؛ إذ الوهم يصوِّرُهَا[4] بصورته[5] ويُثْبِت لها[6] أظفاراً مثلَ أظفارِهِ[7].

فتلك الأظفارُ[8] لا وجودَ لها، لا في الحسِّ ولا في العقلِ، بل في الخيالِ؛ فلذا[9] سميتْ[10] تخييليةً.

والمكنية: لفظُ المشبَّهِ المستعمَلِ في المشبَّهِ به، كـ«المنية» في قوله[11]: «أظفار المنية نشبت بفلان»، فإنه شُبِّهَ المنيةُ بالسبعِ، وجُعِلَ السبع صنفين:

1-حقيقيٌّ: وهو الهيكلُ المخصوصُ.

2-وادعائيٌّ: وهو الأمرُ المعنويُّ الذي شأنُهُ الإهلاكُ من غيرِ تفرقةٍ بين نَفَّاعٍ وضرَّارٍ، وهو[12] الموتُ، واستُعْمِلَ المنيةُ في هذا المعنى، من حيث إنه سبع ادعائي، لا من حيث إنه الموضوعُ له.

واختار[13] إرجاعَ صورةِ الاستعارةِ التبعيةِ عند القوم إلى صورةِ الاستعارةِ

(1) فإن المعنى المراد ههنا وهو «الرجل الشجاع» متجقق في حس البصر.
(2) حيث شبه «الدين» إلى «الطريق المستقيم» في إصابة المتمسك به الحق.
(3) أي إهلاك النفوس.
(4) أي المنية.
(5) أي بصورة السبع الحقيقي.
(6) أي للمنية.
(7) أي أظفار السبع.
(8) التي أثبتت للمنية.
(9) أي فلعدم وجود الأظفار في الحس والعقل، بل في الخيال.
(10) هذه الاستعارة.
(11) أي قول القائل لا الشاعر.
(12) أي ذلك الأمر المعنوي.
(13) السكاكي.

المكنيةِ بِجَعْلِ قرينتِهَا[1] مكنيةً، والتبعيةِ قرينتَهَا[2].

ورَدَّ[3] المجازَ العقليَّ عند القومِ إلى صورةِ الاستعارةِ بالكنايةِ بتشبيهِ المنسوبِ إليه المجازيّ بالمنسوبِ إليه الحقيقي.

وأما عند الخطيب [4] فالاستعارةُ بالمعنى المذكور **مصرحةٌ** -مفردةً، أو مركبةً؛ أصليةً، أو تبعيةً-، وبمعنى ما يطلق عليه لفظُ الاستعارة: **مصرحةٌ، ومكنيةٌ، وتخييليةٌ**[5].

فالمصرحةُ: كما ذَكَرَهُ السلفُ.

والمكنيةُ: تشبيهُ شيءٍ بشيءٍ في النفسِ مع إثباتِ لازمِ المشبَّهِ به للمشبَّهِ، للدلالة على ذلك التشبيهِ المضمَرِ في النفسِ.

والتخييلية: ذلك الإثباتُ[6].

فالمصرحة، مَجازٌ لغويٌّ.

والمكنيةُ ليست بمجازٍ -لا لغويّاً ولا عقليّاً-.

والتخييلية، مجازٌ عقليٌّ.

{أنواع المجاز}

ثم إن المجازَ بتأويلِ ما يطلق عليه المجازُ ينقسم إلى:

1-مجاز لغوي.

2-ومجاز عقلي.

---

(1) أي قرينة التبعية.
(2) أي قرينة المكنية.
(3) السكاكي.
(4) الدمشقي.
(5) أي منقسمة إلى هذه الأقسام الثلاثة.
(6) أي إثبات لازم المشبه به، للمشبه.

3-ومجاز بالزيادة.

4-ومجاز بالنقصان.

فالمجاز اللغوي: اللفظ المستعملُ في غير الموضوع له بعلاقةٍ، وقرينةٍ كما سبق.

والمجـــاز العقلي: نسبةُ الشيءِ إلى غير ما[1] هو[2] له[3] في ظاهر حالِ المتكلمِ، مثل «أنبت الربيع البقل»[4] ؛ إذ المنبِتُ هو الله، والربيعُ وقت الإنبات[5] ، و«هَزَمَ الأميرُ الجندَ»، والهازمُ: جند الأمير، وهو[6] آمرهم.

والمجـــاز بالزيادة: لفظٌ تَغَيَّرَ إعرابُهُ بشيءٍ[7] زائدٍ على المرادِ، نحو قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾[8] ، أي: ليس مثلَهُ شَيْءٌ؛ فتَغَيَّرَ نصبُ «مثلَهُ» إلى الجر بزيادة الكاف.

والمجـــازُ بالنقـــصان: ما تَغَيَّرَ إعْرَابُهُ بِنُقْصَانٍ في اللفظِ، كقوله تعالى: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾[9] ، أي اسئل أهل القرية، فبحذف «الأهل» تغير إعرابُه إلى النصبِ.

وكلاهما[10] يسميان مَجازاً في الإعراب.

{الكناية}

وأما الكنايةُ: فلفظٌ أُرِيدَ بِهِ لازمُ معناه من غَيْرِ قَرِينَةٍ مَانِعَةٍ عَنْ إِرَادِتِهِ[11] .

(1) أي المعنى.
(2) أي الشيء.
(3) أي المعنى.
(4) صادراً عن الموحدين.
(5) بيان للعلاقة.
(6) أي الأمير.
(7) أي بلفظ.
(8) الشورى:11.
(9) يوسف 82.
(10) أي المجاز بالزيادة، والمجاز بالنقصان.
(11) أي المعنى الملزوم، وهو المعنى الموضوع له.

والمكنِيُّ عنه:

1-إما ذاتٌ، نحو: «طَعَنَ فلانٌ مَجْمَعَ ضِغْنِكَ»[1].

2-أو صفةٌ، مثل: «فلانٌ طويلُ النِّجَادِ»، بمعنى طويل القامة[2].

3-أو نسبةٌ بَيْنَهُمَا[3]، نحو: «إِنَّ الْكَرَمَ فِي بَيْتِ فُلاَنٍ»، بِمَعْنَى إِنَّ الْكَرَمَ فِي فُلاَنٍ[4].

(1) الضغن الحقد، و«مجمع الضغن» كناية عن «القلب» الذي هو الذات.

(2) الذي هو الصفة، ف «طويل النجاد» لفظ كني به عن الصفة التي هي طول القامة.

(3) أي بين الذات والصفة.

(4) فكني بإثبات الصفة التي هي «الكرم» لبيت فلان عن إثباتها له فالمعنى المكني عنه هو تلك النسبة.

الوردة النضارة في المجاز والاستعارة

تأليف

ملا أبو بكر مير رستم الصوري

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لِمَنْ ليس ابتداء ألوهيته أَيْساً[1]، والشكرُ لِمَنْ آيس[2] انتهاء ألوهيته ليساً.

والصلاةُ والسلامُ على من عمت بعثته جنّاً وإنساً، وعلى آله وأصحابه الطاهرين قلباً ونفساً.

{تعريف علم البيان}

علم البيان[3]: أصولٌ وقواعدُ تتعلق بإظهار المراد، وبيان المعنى الواحد بتراكيب بعضها أوضح دلالة عليه من بعض، كأداء جود زيد بكثير الرماد، ومهزول الفصيل وجبان الكلب.

---

(1) معناه أنه لا وجود لبداية ألوهيته؛ إذ لو كان له بداية يلزم كونه حادثاً، فيفتقر إلى محدِث، وهو إلى محدِث آخر، فيلزم إما الدور أو التسلسل، وكلاهما باطل، فيلزم كون ألوهيته أزلية، ويلزم منه أزلية الله تعالى ضرورة استلزام أزلية الصفة أزلية الموصوف. فكلامه إشارة إلى حد مسائل علم البيان.

(2) قوله: آيس: فعل وانتهاء ألوهيته فاعله وليساً مفعوله. وفيه نظر لأنه فعل تام بمعنى وجد لا يقتضي المفعول.
فيلزم استدراك قوله ليسا فيلزم الكفر.
ولا يجاب بأن ليس فعل من الأفعال الناقصة وانتهاء اسمها.
وآيس خبرها لما تقرر في محله من أن الاسم والخبر في باب كان لا يتقدمان عليه، بل يجاب بأن ليس بمعنى معدوماً تمييز عن نسبة الوجود إلى انتهاء الألوهية وهو في المعنى فاعل، فيكون المعنى وجد، وتحقق عدم انتهاء ألوهيته فيلزم أبدية ألوهيته، ويلزم منه أبدية الله تعالى كما ذكرنا، فيكون أيضاً إشارة إلى أحد مسائل علم البيان.

(3) اعلم أن العلم حقيقة هو الإدراك.
وقد يطلق على متعلقه، وهو المعلوم إما مجازاً مشهوراً أو حقيقة اصطلاحية.
وعلى ما هو تابع له في الحصول، ووسيلة إليه في البقاء، وهو الملك كذلك، والمصنف حمله على الثاني تسهيلاً على المتعلم مع كونه أشهر.

{موضوع علم البيان}

وموضوعُهُ أُمورٌ أَرْبَعَةٌ:

1-التشبيه.

2-والمجاز.

3-والكناية.

4-والتعريض[1].

{التشبيه}

التـــشبيه: الدلالةُ على مشاركةِ أمرٍ لآخر في معنًى بالكاف ونحوها بحيث لا يكون على سبيلِ الاستعارةِ الْمُصَرَّحَةِ وَالْمَكْنِيَّةِ.

{أركان التشبيه}

وأركانُهُ أَرْبَعَةٌ[2]:

1-الْمُشَبَّهُ.

2-وَالْمُشَبَّهُ بِهِ.

3-وَوَجْهٌ.

4-وَأَدَاتُهُ.

---

(1) لا يخفى ما في هذا من المسامحة.
ولو قال: اللفظ العربي من حيث التشبيه والمجاز والكناية والتعريض لكان واضحاً.
وذكر التعريض مع الكناية مبني على ما ذهب إليه المحققون من أَنَّ له مفهوماً مخالفاً لمفهوم الكناية، وأنه غير داخل فيها، وقسم منها، وإن جعل قسماً منها اعتباريّاً.

(2) إطلاق الأركان على الأربعة المذكورة مع كونها خارجة عن التشبيه المصطلح عليه الذي هو الدلالة، فإنه فعل الفاعل، وكل منها ليس جزءاً منه:
إما باعتبار أنها مأخوذة في تعريفه على أنها قيود خارجية. فلما أخذت في التعريف صار متوقفاً عليها، كذكر البصر في ذكر العمى مع أن ذكر البصر للتقيد لا لأنه جزء.
وإما باعتبار أن التشبيه الاصطلاحي يطلق على الكلام الدال على المشاركة، ولا شك أن الأمور الأربعة أجزاء له، ولو باعتبار اللفظ، ففي الضمير على هذا استخدام.

{وجه التشبيه}

ووجهه: ما كان مشتركاً بين المشبه والمشبه به تَحْقِيقاً، نحو: «زَيْدٌ كَالأَسَدِ» أو تَقْدِيراً، نحو: «النجوم في الليلة الظلماء كالسنن بين البدع والأهواء»[1].

{أداة التشبيه}

وأداته: الكافُ، وكَأَنَّ، ومثل، ونحوها.

{مراتب التشبيه}

وله في قوة المبالغة وتوسطها وضعفها مراتب.

أقصاها: حذف وجهه وأداته، نحو: «زَيْدٌ أَسَدٌ».

وأوسطها: حذف أحدهما، نحو: «زيد كالأسد»، و«زيد أسد في الجرأة».

وأدناها: ذكرهما معاً، نحو: «زيد كالأسد في الجرأة».

وقد يضاف المشبه به إلى المشبه للمبالغة[2] في التشبيه بحذف أداته ووجهه، نحو: «لُجَيْنُ الْمَاءِ».

وقد يبالغ في شأن المشبه أيضاً بقلبه مشبهاً به، نحو: «أبو حنيفة كأبي يوسف».

---

(1) فإن وجه الشبهة هي الهيئة الحاصلة من حصول أشياء مشرقة في جوانب ظلم الليل، وهي غير موجودة في المشبه به لكونه ليس جرماً حتى يكون مشرقاً إلا على سبيل فرض الوهم ذلك حاصلاً؛ لأن الإشراق من خواص الأجسام والمشبه به من المعاني.

(2) أي في وقت المبالغة في التشبيه بسبب حذف وجهه وأداته.

فاللام للتوقيت لا للعلية؛ إذ قوة المبالغة تحصل بمجرد حذف ذلك، ولا دخل للإضافة فيها كما لا يخفى.

والباء سببية تتعلق بالمبالغة.

إن قيل: كيف يكون هذا من باب التشبيه البليغ مع أن توجيهه بإجراء المشبه به على المشبه بأن هو ظاهراً لا يتأتى فيه فلا مبالغة فيه؟

قلنا: نجعل الإضافة فيه بيانية، وهي تقضي الاتحاد في المفهوم.

واعلم[1] أنه إذا كان الْمُشَبَّهُ مذكوراً أو مقدَّراً، وكان المشبه به خَبَراً لَهُ، نحو: «زَيْدٌ أَسَدٌ»، أو في حكم الخبر كخبر باب كان وخبر باب إن، نحو: «كَانَ زيدٌ أَسَداً»، و«إِنَّ زَيْداً أَسَدٌ»، والمفعول الثاني في باب علمت، نحو: «عَلِمْتُ زَيْداً أَسَداً»، والحال والصفة، نحو: «جاء زيد أسداً» و«زيد كالأسد» يسمى تشبيهاً؛ لأن صوغ الكلام لمجرد التشبيه، وإن لم يكن كذلك، نحو: «لقيت في الحمام أسداً» يسمى استعارة؛ لأن صوغ الكلام لإيقاع الفعل على الأسد مثلاً لا التشبيه، وقصد التشبيه مكنون في الضمير.

{أنواع المجاز}

والْمَجَازُ على قسمين:

{المجاز العقلي}

أحدهما: عقلي: وهو نسبةُ أمرٍ[2] إلى غيرِ مَا حَقُّهُ أَنْ يُنْسَبَ إِلَيْهِ[3]، وذلك مثل

---

(1) هذا ضبط في الفرق بين «زيد أسد»، و«لقيت زيداً أسداً في الحمام» حيث يعد الأول تشبيهاً، والثاني استعارة مع أنه لا تقدير لأداة التشبيه فيهما والتشبيه مراد فيما تأمل.

(2) المراد بها الانتساب، وهو ثبوت شيء لشيء، لا ما هو صفة المتكلم وفعله وهو إثباته له وأعم من أن تكون تامة - وهي ما يفيد فائدة يصح السكوت عليها، أو في قوتها كما في جملتي الشرط والجواب، أو ناقصة - وهي ما لا يفيد فائدة يصح السكوت عليها، ولا ما في قوتها - خبرية أو إنشائية محققة أو مقدرة، فيدخل فيها نسبة المصدر والمشتقات إلى فواعلها والمضاف إليه.

(3) أي إلى غير الفاعل الحقيقي في المبني للفاعل النحوي، وغير المفعول كذلك في المبني للمفعول كذلك وغيرهما.

اعلم أنه إذا أسند الفعل أو معناه إلى الفاعل النحوي:

فإن كان مدلوله الفاعل الحقيقي كان الإسناد حقيقة، وإلا كان محازاً كما إذا كان الفاعل النحوي مفعولاً، أو مصدراً، أو ظرفاً، أو أسند أحدهما إلى نائب الفاعل النحوي.

فإن كان مدلوله المفعول الحقيقي فالإسناد حقيقي وإلا فمجازي كما إذا كان النائب فاعلاً، أو ظرفاً، أو مصدراً، وإذا نسب غيرهما إلى غيرهما، فإن جوز العقل ثبوته فحقيقة وإلا فمجاز.

نسبة الفعل أو معناه فيما يبنى للفاعل إلى متعلقه من المفعول به، نحو: «عيشة رضيت» و«عيشة راضية».

والمصدر: نحو: عَلِمَ عِلْمُهُ وعِلْمُهُ عَالِمٌ.

والزمان: نحو: «أَنْبَتَ الرَّبِيعُ الْبَقْلَ»، و«نَهَارُهُ صَائِمٌ».

والمكان: نحو: «أزهرت الرياض» و«الرياض مُزهرة».

والسبب: نحو: «بنى الأمير المدينة» والأمير بان لها، أو نسبة أحدهما في المبني للمفعول إلى ملابسه من الفاعل، نحو: صاحب العيشة رضي أو مرضي.

والزمان، والمكان، أو نسبة غير ذلك إلى غير ذلك، نحو مخالب المنية نشبت بفلان.

{المجاز اللغوي}

وثانيهما: لغوي: وهو لفظ أُرِيدَ به لازم معناه لجهة بينهما عقلية كالجرأة أو حسية كالشكل مع قرينة مانعة عن إرادة حالية أو مقالية، نحو: «رأيت أسداً» في «رأيت أسداً في الحمام».

وذلك إما مفرد أو مركب.

{المجاز المفرد}

والمفرد: هو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له في اصطلاح به التخاطب لجهة مع قرينة مانعة عن إرادته سواء كان ذلك الاصطلاح:

1-لغةً: كقول المخاطِب بعرف اللغة أسد للرجل الشجاع.

2-أو شرعاً: كقول المخاطِب بعرف الشرع صلاة للدعاء.

3-أو عرفاً خاصّاً: كقول المخاطِب بعرف النحو: فعل للحدث.

4-أو عامّاً: كقول المخاطِب بعرف العام: دآبة للإنسان.

والمفرد والمركب كل منهما:

{المجاز المرسل}

إما مرسل[1] : إن كانت جهته غير المشابهة، وهذه الجهة على أنحاء شتى[2] ، وذلك مثل تسمية الشيء باسم جزئه كالعين للشخص الرقيب.

أو باسم كله: كالأصابع للأنامل كقوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ﴾[3] .

أو باسم سببه: نحو: «رعينا الغيب»، أي النبات.

أو مسببه: نحو: «أمطرت السماء نباتاً»، أي غيثاً.

أو باسم ما كان عليه في الماضي: نحو: ﴿وَآتُوا الْيَتَامَى أَمْوَالَهُمْ﴾[4] ، أي الذين كانوا أيتاماً في الماضي.

أو باسم ما كان عليه في المستقبل: نحو: ﴿إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْراً﴾[5] ، أي عنباً.

هذه أمثلة مفرد المرسل.

وأما مثال المركب: فكقوله[6] :

هَوَايَ مَعَ الرَّكْبِ اليَمَانِينَ مُصْعِدُ جَنِيبٌ وَجُثْمَانِي بِمَكَّةَ مُوثَقُ

---

(1) سمي مرسلاً؛ لأنه أرسل، وأطلق عن المبالغة الكائنة بادعاء أن المشتبه من جنس المشبه به.
وقال العصام: لعدم تقييده بعلاقة واحدة بخلاف المجاز المستعار، فإنه مقيد بعلاقة واحدة، وهي المشابهة.
وعند الأصوليين: يطلق الاستعارة على كل مجاز مرسل.
فلا تغفل عن تخالف الاصطلاحين.

(2) جمع شتيت مثل مرضى ومريض. أي أنواع مختلفة.

(3) البقرة:19.

(4) النساء:2.

(5) يوسف:36.

(6) هذا البيت لجعفر بين علبة من قصيدته، ومطلعها:

عَجِبْتُ لِمَسْرَاهَا وَأَنَّى تَخَلَّصَتْ إِلَيَّ وَبَابُ السِّجْنِ دُونِي مُغْلَقُ
أَلَمَّتْ فَحَيَّتْ ثُمَّ قَامَتْ فَوَدَّعَتْ فَلَمَّا تَوَلَّتْ كَادَتِ النَّفْسُ تَزْهَقُ

فإن هذا المركب موضوع للإخبار، والغرض منه لازمه، وهو إظهار التحزن والتخسر.

{الاستعارة}

وإمـــا استعارة: إن كانت جهته المشابهة[1]، كقولك «أسداً» في «رأيت أسداً يرمي» في الاستعارة المفردة، وكقولك في المركبة للمتردد في أمر «إني أراك تقدم رجلاً وتؤخر أخرى»[2].

فإنك شبهت صورة تردده في ذلك الأمر بصورة من قام ليذهب في أمر، فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلاً وتارة لا يريده، فيؤخر أخرى، فاستعملت الكلام الدال على هذه الصورة في تلك الصورة.

ووجه الشبه بينهما هو الإقدام تارة والإحجام تارة.

{الاستعارة المركبة}

الاســـتعارة المركبة[3]: إن لم يشتهر، ولم ينتشر استعمالها تسمى تمثيلاً[4]، وتمثيلاً على سبيل الاستعارة، واستعارة تمثيلية.

وإن اشتهر تسمى مثلاً، والأمثال لا تتغير في مضربها عن حال موردها، وإلا لم تكن استعارة.

---

(1) اعلم أن الراجح العلاقة من جانب المنقول عنه، فيجعلون العلاقة عروة في المعنى الحقيقي يرتبط به المعنى المجازي؛ لأن الحقيقي أولى بالاعتبار.
وقيل: من جهة المنقول إليه؛ لأنه المراد من اللفظ.

(2) أي تؤخر تلك الرجل المتقدمة تارة أخرى. هذا ما ارتضاه العصام.

(3) أما المركبة فلا تكون إلا مصرحة على ما هو المشهور.
وقيل: لها تقسيمات أيضاً.
وقد مثل لها من المكنية بقوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ الْعَذَابِ أَفَأَنْتَ تُنْقِذُ مَنْ فِي النَّارِ﴾ (الزمر:19).

(4) لاشتمالها على التمثيل الذي هو التشبيه المنتزع من متعدد وجهه عرفاً أو المطلق أصلاً ولغة.

{والاستعارة المفردة}

والاستعارة المفردة: إما مصرحة إن كان المذكور المشبه به، وتسمى استعارة تحقيقية لتحقق معنى المستعار له حسّاً، نحو: «رأيت أسداً في الحمام»، أو عقلاً نحو: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾[1] ، أي دين الإسلام، وقرينتا ما يذكر من ملائم أو أكثر من ملائمات المشبه.

{استعارة تخييلية}

وإمــا مكنــية[2] : إن كان المذكور المشبه، وقرينتها ذكر ملائم المشبه به، وتسمى هذه، أي قرينة المكنية استعارة تخييلية كقوله:

وَإِذَا الْمَنِيَّةُ أَنْشَبَتْ أَظْفَارَهَا ... أَلْفَيْتَ كُلَّ تَمِيمَةٍ لاَ تَنْفَعُ[3]

---

(1) الفاتحة:6.

(2) اعلم أنهم اختلفوا في المكنية؟

فعند السلف والزمخشري: هي لفظ المشبه به المستعار للمشبه في النفس.

وعند السكاكي: لفظ المشبه المستعار للمشبه به في اللفظ بادعاء أنه عينه.

وعند الخطيب الدمشقي: التشبيه المضر في النفس.

والمختار: هو الأول؛ لأنه لا كناية على الثاني ولا استعارة على الثالث.

وكذا اختلفوا في قرينتها؟

فذهب السلف إلى أنها نسبة ملائم المشبه به للمشبه مجازاً عقليّاً في جميع المواد.

وذهب السكاكي إلى أنها لفظ الملائم المشبه به المستعار لملائم وهمي للمشبه يشبه ملائم المشبه به استعارة مصرحة تخييلية في جميع الصور.

وذهب الزمخشري وأبو القاسم السمرقندي إلى أنها نسبة الملائم المشبه به للمشبه مجازاً عقليّاً في صورة لم يكن للمشبه ملائم يشبه ملائم المشبه به والمستعار لملائم المشبه استعارة مصرحة تحقيقية في صورة يكون للمشبه ملائم يشبه ملائم المشبه به.

(3) رأى أن كلمة «المنية» وهي الموت مستعارةٌ للدلالة بها على الحيوان المفترس «السبع» فلما صارت المنية في تصور الشاعر عين السبع الذي هو في الأصل مشبه به تخيل أن للمنية أظفاراً تنشب، فقال: أنشبت المنية أظفارها، وصاغها شعراً، فقال: وإذا المنية انشبت أظفارها، وسمى هذا العمل «استعارة تخييلية».

ومع أن هذه النظرة من السكاكي نظرة بديعة وجميلة، إلا أنها اعتمدت على تحليل متعسف قلما يخطر في ذهن أصحاب الكلام أنفسهم حين تجري ألسنتهم أو أقلامهم بمثل هذا

=

{تجريد}

وما زاد على قرينتهما -أي المصرحة والمكنية-: إن كان من ملائم المشبه: **فتجريد**.

{ترشيح}

وإن كان من ملائم المشبه به: **فترشيح**.

وقد يجتمعان كقوله:

لَدَى أَسَدٍ شاكي السِّلاحِ مُقَذَّفٍ   لَهُ لِبَدٌ أَظْفَارُهُ لَمْ تُقَلَّمِ

فإن قوله: «لدى أسد» استعارة، والإضافة فيه قرينة.

وقوله: «شاكي السلاح» تجريد.

وقوله: «لَهُ لِبَدٌ أَظْفَارُهُ لَمْ تُقَلَّمِ» ترشيح.

والقرينة في المكنية والترشيح فيهما قد يكونان باقيين على معناهما الحقيقي، ويكون المجاز في الإثبات، وذلك إذا لم يكن للمستعار له ملائم يشبه ملائم المستعار منه، نحو: «أظفار المنية نشبت بفلان»، فإن «الأظفار» قرينة و«نشبت» ترشيح، وإنما المجاز فيهما في الإثبات.

=

الكلام.

والطريق الأقرب الذي يفهمه أصحاب الكلام أنفسهم هو أن يكون الكلام من قبيل التشبيه البليغ الذي يذكر فيه المشبه به بلفظه، إنما ذكر بدله ما يدل عليه من صفاته أو خصائصه أو لوازمه.

وأصل الكلام في عبارة «الهذلي» المنية سبع ينشب أظفاره، فإذا أقلبت المنية لم تنفع التمائم.

هذا تشبيه بليغ، لكنه حذف لفظ المشبه به، وهو كلمة «سبع» واكتفى بذكر أداة افتراسه، وهي أن ينشب أظفاره، وأسند هذا الإنشاب إلى المنية بدل أن يسند لفظ السبع إليها، واقتضى هذا الإسناد مقتضيات لفظية نحوية، فجاء بتاء التأنيث وضمير المؤنث، مراعاة للفظ «المنية». البلاغة العربية 245/2-246.

لكن السكاكي جوَّز[1] جعل قرينة المكنية استعارة مصرحة على سبيل التخييل[2]، فإنه يقول: لما شبهت المنية بالسبع في اغتيال النفوس من غير تفرقة بين نفاع وضرار أخذ الوهم في تصويرها بصورته واختراع لوازمه لها، فاخترع لها صورة مثل صورة الأظفار، ثم أطلق عليها لفظ الأظفار، فتكون هناك استعارة تخييلية لا تحقيقية لعدم تحقق معنى المستعار له لا حسّاً ولا عقلاً، بل وهماً محضاً[3].

وقد يكونان مستعارين[4] من ملائم المستعار منه لملائم المستعار له استعارة مصرحة على سبيل التحقيق إذا كان للمستعار له ملائم يشبه ملائم المستعار منه، نحو قوله تعالى: ﴿يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللهِ﴾[5]، فإنه استعير الحبل للعهد[6] في النفس على سبيل الكناية، وذكر النقص قرينة مستعارة من ملائم المستعار منه، وهو إبطال الحبل لملائم المستعار له، وهو إبطال العهد، ونحو قوله تعالى: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللهِ﴾[7]، فإنه استعير الحبل للعهد في النفس على سبيل التصريح بقرينة الإضافة إلى الله تعالى.

---

(1) عبر بجوز دون أوجب لأنها عنده نجوز أن تكون استعارة تحقيقية وباقية على معناها الحقيقي ويكون المجاز في الإثبات نحو أنبت الربيع البقل.

(2) سميت تخييلية؛ لأنها لما استعيرت عما يناسبها صارت تخيل للسامع أن المشبه من جنس المشبه به.

(3) لأن اللفظ نقل عن معناه الأصلي لمعنى متخيل ومتوهم لا ثبوت له في نفس الأمر وقرينتها إضافة الأظفار إلى المنية لأن معنى الأظفار الحقيقي ليس موجوداً في المنية. فوجب أن يعتبر فيها معنى يطلق عليه اللفظ ولا يكون إلا وهمياً لعدم إمكانه حسّاً أو عقلاً والتخييلية عنده قد تكون بدون المنية.

(4) قيل: الأظهر مجازين بدل (مستعارين) وقد عرفت أن الكلام في المختار عنده بل عند الجمهور تأمل.

(5) البقرة:27؛ الرعد: 25.

(6) أي للعهد المأخوذ عليهم يوم ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ (الأعراف:172). ومثله قوله تعالى: ﴿يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ﴾ (هود:44). فالماء استعارة مكنية لتشبيهه بالغذاء بجامع النفع والبلغ مستعار للغواري الذهاب في الأرض فابلعي استعارة تحقيقية مصرحة تبعية قرينة للمكنية.

(7) آل عمران:103.

وذكر الاعتصام ترشيحاً مستعاراً من ملائم المستعار منه، وهو التمسك بالحبل لملائم المستعار له، وهو الوثوق بالعهد[1] .

{أنواع الاستعارة المصرحة}

ثم الاستعارة المصرحة[2] :

1-إما **أصلية[3]** : إن كان اللفظ المستعار اسم جنس[4] أي اسماً دالاً على ذات صالحة؛ لأن تصدق على كثيرين من غير اعتبار وصف من الأوصاف سواء كان اسم عين كأسد للرجل الشجاع، أو اسم معنى كقتل للضرب الشديد.

2-وإما **تبعية:** إن كان ذلك اللفظ فعلاً، أو مشتقّاً منه، أو حرفاً، والتشبيه في الأولين، أي في الفعل والمشتق المعنى المصدري، فيقدر التشبيه في «نطقت الحال» أو «الحال ناطقة بكذا» للدلالة بالنطق في إيضاح المعنى، وإيصاله إلى الذهن، فيستعار لها لفظ النطق.

ثم يشتق منه الفعل والصفة، فتكون الاستعارة في المصدر أصلية، وفي

(1) ولا يخفى أنه يلزم التكرار لأن المعنى ثقوا بالعهد بعهد الله إلا أن يقال بتجريد الاعتصام عن بعض معناه لكن هذا يؤدي إلى اعتبار الشيء وعدم اعتباره في حالة واحدة؛ لأن استعارة الاعتصام له وثوق بالعهد يقتضي اعتبار خصوص العهد وتجريده يقتضي عدمه.
فالأولى في الجواب ارتكاب التكرار للتوكيد أو للتفصيل بعد الإجمال.

(2) أي بالمعنى الاسمي وهو اللفظ المستعمل فيما يشبه بمعناه الأصلي وإن كانت تطلق على المصدر أيضاً. لأن التقسيم باعتبار اللفظ؛ لأنه أخصر وأقل كلفة؛ ولأن بحثهم إنما هو عن اللفظ فاعتباره في التقسيم أولى.
ولعل وجه التقييد عدم وجدانهم التبعية في المكنية.

(3) سميت بذلك لبناء التبعية عليها أو لاستقلالها وعدم تفرعها على شيء كالتبعية ولغلبتها بدليل أن كل تبعية أصلية ولا عكس.

(4) أما العلم الشخص فتمنع الاستعارة فيه؛ لأنه مبنية بعد التشبيه على دعوى إدراج المشبه في أفراد المشبه به وجعله واحداً منها، فلا بد أن يكون لفظ المشبه به كليّاً والعلم ليس كذلك اللهم إلا إذا تضمن العلم نوع وصفيته كحاتم فإنه تضمن الاتصاف بالجود وحينئذ يجوز أن يشبه شخص بحاتم في الجود، نحو: «رأيت حاتماً».

الفعل تبعية.

والقرينة فيهما -أي في الفعل والمشتق- ذكر الفاعل كما مر، أو المفعول نحو: «قتل البخل»، أي إزالة و«أحي السماح»، أي أظهره أو المجرور، نحو: ﴿فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾[1]، أي أنذرهم أو الحالِ والمقامِ، نحو: «قتلت زيداً» أي ضربته ضرباً شديداً.

وفي الثالث: أي التشبيه في الحرف متعلق معناه، والمراد بمتعلق معناه ما يعبر به عنه من المعاني المطلقة كما لابتداء ونحوه.

فيقدر التشبيه في قوله تعالى: ﴿وَلأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾[2] للاستعلاء المطلق بالظرفية المطلقة في مطلق الاستقرار، فيستعار لفظ المشبه به، وهو الظرفية المطلقة للمشبه، وهو الاستعلاء المطلق أوّلاً، ثم يستعمل الحرف الموضوع لجزئيات المشبه به في جزئيات المشبه ثانياً.

ويجوز في الاستعارة التبعية اعتبار آخر[3]، وهو جعل قرينتها استعارة مكنية، وجعل نفسها قرينتها مثلاً يجوز في مثل «نطقت الحال» تشبيه الحال بالإنسان المتكلم في إظهار المعاني، وجعله استعارة مكنية، وجعل «نطقت» قرينة عليها.

وكذا يجوز اعتبار التشبيه فيما دخل عليه الحرف، وجعله استعارة مكنية، وذكر الحرب قرينة عليها، وذلك بأن يجعل الجذوع في قوله تعالى كناية عن الظروف والأمكنة[4]، ويجعل «في» قرينة عليها.

---

(1) آل عمران:21؛ التوبة: 34؛ الانشقاق: 24.

(2) طه:71.

(3) قال في الحاشية: وهذا الاعتبار إنما يجري فيما إذا كانت قرينتها مقالية.
وأما إذا كانت حالية فلا يجري فيه ذلك.
وفيه إنه يمكن أن يكون هناك ما يجعل مكنية نحو قتلت نهاية إي ضربته ضرباً شديداً.
فإن استعارة الفعل وإن كانت تبعية قرينتها حالية.

(4) حاصله: أن يجعل الجذوع المستعلى عليها في ذلك مشبهاً للظروف الأمكنة بجامع التمكن ويدعي أنها من الأفراد الغير المتعارفة ويطوي ذكر المشبه به.

=

{الفرق بين الاستعارة والكذب}

والاستعارة تفارق الكذب ببنائها على التأويل، أي على جعل أفراد اللفظ قسمين:

1-متعارفاً.

2-وغير متعارف، واستعماله في غير المتعارف وبنصب القرينة عليها.

{الفرق بين الاستعارة والغلط}

وتفارق الغلط بوجود الجهة فيها دونه.

{إطلاق المجاز على بعض الكلمات}

وقد يطلق المجاز على كلمة تغير إعرابها[1] بحذف لفظ نحو: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾[2] ، ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾[3] ، أي وجاء أمر ربك، واسأل أهل القرية، أو بزيادة لفظ نحو: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾[4] ، أي ليس مثله شيء.

{الكناية}

والكناية: لفظ مفرد أو مركب أريد به لازم معناه مع جواز إرادته[5] منه لنصب

=

اعلم أنه يجوز في التبعية اعتبار آخر وهو جعلها مجازاً مرسلاً فيما وجدت فيه علاقته من علاقاته وقصدت كما في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ﴾ (النحل:98) أي إذا أردت القراءة لعلاقته السببية فتكون مجازاً مرسلاً تبعيّاً.

(1) اعلم أن الكلمة كما توصف بالمجاز لنقلها عن معناها الأصلي كذلك توصف به أيضاً لنقلها عن إعرابها الأصلي إلى غيره فالمجاز في ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ (الفجر:22) كلمة ربك انتقلت من إعرابها الأصلي الذي هو بمنزلة المعنى الحقيقي في المجاز بالمعنى الأول أعني الجر إلى حكمه المجازي الذي هو بمنزلة المعنى المجازي في ذلك أعني الرفع وهكذا.

(2) الفجر:22.

(3) يوسف:82.

(4) الشورى:11.

(5) أي إرادة ذلك المعنى مع لازمه.

=

القرينة الغير المانعة عنه، فظهر أنها تخالف المجاز من حيث إنه إن قامت قرينة مانعة عن إرادة المعنى الموضوع له فمجاز وإلا فكناية.

{أنواع الكناية}

وهي ثلاثة أقسام:

الأول: المطلوب به الذات كقولنا كناية[1] عن الإنسان مستوى القامة عريض الأظفار.

والثاني: المطلوب به الصفة، فإن لم يكن الانتقال بواسطة فقريبة، كقولنا كناية عن الأبله عريض القفاء وإلا فبعيدة كقولنا: كناية عن المضياف كثير الرماد، فإنه ينتقل من كثرة الرماد إلى كثرة إحراق الحطب تحت القدر، ومنها إلى كثرة الطباخ، ومنها إلى كثرة الأَكَلَةِ، ومنها إلى كثرة الضيفان، ومنها إلى المقصود، وهو المضياف.

والثالث: المطلوب به النسبة، أي إثبات أمر لآخر كقوله:

إِنَّ السَّمَاحَةَ وَالْمُرُوءَةَ وَالنَّدَى ... فِي قُبَّةٍ ضُرِبَتْ عَلَى ابْنِ الحشرجِ

فإنه كناية عن إثبات هذه الصفات له، أو نفيه عنه كقولنا في عرض من يؤذي المسلمين كناية عن نفي الإسلام عنه: «المسلم من سلم المسلمون من يده ولسانه».

أطبق البلغاء على أن المجاز والكناية أبلغ من الحقيقة والتصريح؛ لأن الانتقال فيهما من الملزوم إلى اللازم، فهو كدعوى الشيء ببينة[2].

فخرج به المجاز إذ لا يجوز إرادة المعنى الحقيقي فيه مع المعنى المجازي عند من يمنع الجمع بين الحقيقة والمجاز.

فعلم أن الكناية واسطة بينهما.

(1) أي حال كون مقولنا مكنياً به عن الإنسان.

فكناية حال، والعامل فيه معنى الكاف، وقوله: «مستوي» بيان أو بدل منه.

(2) فإن اللازم المنتقل غليه من الملزوم كالشيء ثبوته للبينة أي الدليل؛ لأن وجود الملزوم يقتضي وجود اللازم لعدم انفكاك الملزوم عن اللازم، فكأنه استدل بثبوته على ثبوت لازمه.

{والتعريض}

والتعـــريض: لفظ مركب أريد به معناه الوضعي حقيقة أو مجازاً أو كناية، وأشير به إلى معنى آخر[1] أيضاً كقولك لمن آذاك: آذيتني، فستعرف جزاء الإيذاء، وأنت تريد المخاطب وغيره، لكن المخاطب مراد من نفس اللفظ وغيره من سياقه وخارج الكلام[2].

تمت رسالة الاستعارة تأليف مولانا ملا أبو بكر الصوري.

(1) خرج بقوله: «لفظ» الإشارة، وبمركب، ما هو مفرد.
وبقوله: «أريد معناه الوضعي» المجاز والكناية.
أما المجاز: فظاهر.
وأما الكناية: فلأن المراد بإرادة المعنى الوضعي إرادته أصالة لا تبعاً.
وخرج بقوله: «وأشير إلى معنى آخر» الحقيقية.

(2) لا باستعمال اللفظ فيه وإلا لكان كناية.

خلاصة البيان

تأليف

محمد علاء الدين الأوخيني

(المتوفى سنة 1412 هـ)

اعتنى به

إلياس قبلان

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

وبه نستعين

الحمد لله الجدير به، والصلاة والسلام على حبيبه، وعلى آله وأصحابه وحزبه.

أما بعدُ: فاعلم أَنَّ فَنَّ البيان قواعدُ تَتَعَلَّقُ ببيان المراد بتراكيب بعضُها أوضحُ من بعضٍ كأداءِ جود زيد: بكثيرِ الرمادِ، وجبانِ الكلبِ، ومهزولِ الفصيلِ.

{موضوع البيان}

وموضوعه[1]:

1-التشبيه.

2-والمجاز.

3-والكناية.

4-والتعريض.

{التشبيه}

فالتشبيهُ: الدلالةُ على مشاركةِ أمرٍ لآخر في معنى بالكاف وكأَنَّ ومثلٍ ونحوها لا على سبيل الاستعارةِ.

{أركان التشبيه}

فأركانه:

1-المشبه.

---

(1) أي البيان.

2-والمشبه به.

3-والأداة.

4-والوجه: وهو ما كان مشتركاً بينهما: تحقيقاً كما في «زيد كالأسد في الجرأة»، أو تقديراً، نحو: «النجومُ في الظلماء كالسُّنَنِ بَيْنَ الْبِدَعِ وَالأَهْوَاءِ[1] ».

واحداً كان أو متعدداً أو هيئةً منتزَعةً منه حسيّاً كان أو عقليّاً.

وكذلك الطرفان.

وأبلغُ مراتبِهِ: حذفُ الأَدَاةِ والْوَجْهِ كـ«زَيْدٌ أَسَدٌ».

ثم حذفُ أحدِهِمَا، كـ«زَيْدٌ كَالأَسَدِ» أو «أَسَدٌ فِي الْجُرْأَةِ» ولا مبالغة ذكرهما معاً.

ومن الأول: حذفُهما مع إضافة المشبه به إلى المشبه كلجين الماء، أو قلب الكلام، نحو: «أبو حنيفة كأبي يوسف».

فإن ذُكِرَ الطرفان ولو تقديراً، أو على سبيل الإضافة، أو كان أحدهما خبراً للآخر كما مر، أو في حكمه كخبر النواسخ والمفعول الثاني لـ«علمتُ»، والثالث لـ«أعلمتُ»، والصفةِ والحالِ، كـ«جاءني زيدٌ الأسد أو أسداً، سمي الكلام تشبيهاً، وإلا كـ«لقيت أسداً في الحمام» فاستعارةٌ؛ لأن صوغَهُ لإيقاع الفعل على الأسد، والتشبيه مكنون في الضمير.

{المجاز}

والمجاز:

1-**إما عقلي**: ولا يكون إلا في المركب، وهو نسبةُ أمرٍ إلى غير ما حقُّه أن يُنْسَبَ إليه لعلاقة وقرينة كنسبة الفعل أو معناه في المبني للفاعل إلى متعلِّقه من المفعولِ به كـ«عيشة رضيت» أو «راضية»، أو المصدرِ كـ«جَدَّ جِدُّهُ»، و«عِلْمُهُ عَالِمٌ»، أو الزمانِ كـ«أنبت الربيع البقل»، و«نَهاره صائم»، أو المكانِ كـ«أزهرت الرياض»

(1) من قبيل التشبيه المقلوب.

و«نَهرها جار»، أو السببِ، أو الآلةِ كـ«بنى الأميرُ المدينةَ»، و«الرُّمْحُ قَاتِلِي»، أو نسبةِ أحدِهِمَا في المبنى للمفعول إلى ملابسِهِ من الفاعل كـ«صاحبُ العيشِ رُضِيَ»، و«سَيْلٌ مُفْعَمٌ»، أو الزمانِ، أو المكانِ، أو نسبةِ غيرِ ذلك إلى غير ذلك كـ«مخالب المنية نَشِبَتْ بفلانٍ».

2-وإمـــا **لغوي**: وهو اللفظ المستعمل في غير ما وُضِع له في اصطلاح به التخاطب لجهةٍ معتبرةٍ بينهما عقليةٍ كالجرأة أو حسيةٍ كالشكل مع قرينةٍ مانعةٍ عن إرادته حاليةٍ أو مقاليةٍ كـ«رأيت أسداً»، أو «رأيته في الحمام».

وقد تتعدد فيجوز اعتبارُ كلِّ قرينةً، أو تَلْتَئِمُ من أمورٍ، فيكون مجموعُها قرينةً سواء كان ذلك الاصطلاحُ:

لغةً: كالأسدِ للشجاع.

أو شرعاً: كالصلاة للدعاء.

أو عرفاً عامّاً: كالدابة للإنسان.

أو خاصّاً: كقول النحوي فعلاً للحدث.

ويكون مفرداً ومركباً.

فإن كانت جهتُهُ وعلاقتُهُ المقصودةُ غيرَ المشابَهَةِ فمجاز مرسل لإرسال نوعه بين العلاقات الأربع والعشرين بل الأكثرِ، وعدمِ تقيُّده بواحدةٍ، وإن كان لا يوجد في كلِّ مثالٍ إلا واحدةٌ كتسمية الشيء باسم جزئه كالعين للرقيب.

أو باسم كله كالأصابع للأنامل، نحو: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ﴾[1].

أو باسم سببه كـ«رعينا الغيث» أي النبات.

أو باسم مسببه كـ«أمطرتِ السماءُ نباتاً»، أي غيثاً.

أو باسم ما كان عليه، نحو: ﴿وَآتُوا الْيَتَامَى أَمْوَالَهُمْ﴾[2].

---

(1) البقرة:19.
(2) النساء:2.

أو باسم ما يؤول إليه، نحو: ﴿إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْراً﴾[1]، أي عنباً.

وكقوله في المركب:

هَـوَايَ مَـعَ الـرَّكْبِ الْيَمَانِـينَ مُـصْعِدُ   جَنِـيبٌ وجُثْمَانِـي بِمكَّـةَ مُوثَـقُ
عَجِـبْتُ لِمَـسْرَاهَا وَأَنَّـى تَخَلَّـصَتْ   إِلَـيَّ وَبَـابُ الـسَّجْنِ دُونِـي مُغْلَـقُ
أَلَمَّـتْ فَحَيَّتْ ثُـمَّ قَامَـتْ فَـوَدَّعَتْ   فَلَمَّـا تَـوَلَّتْ كَـادَتِ الـنَّفْسُ تَـزْهَقُ

فإنه للإخبار أريد به لازمُه من إظهار التحزن.

وإن كانت علاقتُهُ المقصودةُ المشابَهَةَ فقط فاستعارةٌ، كـ«رأيت أسداً يرمي» في المفردة، وكقولك في المركبة للمتردد المتحيِّر: «إني أراك تقدم رجلاً وتؤخر أخرى»، فقد شَبَّهْتَ صورةَ ترددِه في أمر بصورة من قام ليذهب فتارة يريد الذهابَ فيقدِّم رجلاً، وتارة لا يريده، فيؤخرها مرة أخرى بعلاقة الإقدام مرة والإحجام أخرى في كل، فاستعملتَ ما وضع لهذه في تلك.

فإن لم تشتهر سميت استعارة تمثيلية وتمثيلاً، وإن اشتهرت فمثلاً، ولهذا لا تغير الأمثال في مضربها عن حالِ موردِها، وإلا لم تكن استعارة نحو: «في الصَّيْفَ ضَيَّعْتِ اللَّبَنَ»[2] بكسر التاء مطلقاً.

والاستعارة المفردة:

إما **مصرحة**: إن كان المذكور المشبه به، وتحقيقية لتحقق المستعار له حسّاً

---

(1) يوسف:36.

(2) قال الأصمعي: معناه تركت الشيء في وقته.
وقال غيره: تركت الشيء وهو ممكن.
وقال أبو عبيدة: أول من قاله عمرو بن عدس، وكان قد تزوج دختنوس بعد ما كبر، فكان ذات يوم نائماً في حجرها فجحف وسال لعابه، فتأففته، فانتبه، وهي تتأفف منه، فقال: أتحبين أن أطلقك؟ قالت: نعم، فطلقها، وتزوجها فتى ضرير حسن الوجه، ففجأتهم ذات يوم غارة والفتى نائم، فجاءت دختنوس فأنبهته وقالت له: الخيل، فجعل يقول: الخيل الخيل، من الخوف حتى مات فرقا وسبيت دختنوس، فبلغ عمرو الخبير فركب ولحقهم وقاتل حتى استنقذ جميع ما أخذوا واستنقذها، فوضعها قدامه على السرج وردها إلى أهلها، ثم اصابتهم سنة فبعث إليه تقول: نحتاج اللبن، فبعث إليها بلقحة، وقال: الصيف ضيعت اللبن.

كـ«رأيت أسداً في الحمام» أو عقلاً، نحو: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾[1] ، أي دين الإسلام.

فإن أمكن اجتماعهما في شيء كالإحياء للهداية سميت وفاقية، وإلا كما في استعارة اسم المعدوم للموجود العديم النفعِ، فعنادية.

ومنها: التهكمية والتمليحية، أي ما استعمِل في ضده كقولك: «رأيت أسداً» وأنت تريد جباناً، وقرينتها ما يُذْكَرُ من ملائم المشبَّه.

وإما مكنية: إن كان المذكور المشبهَ، وقرينتها ما يذكر من ملائم المشبه به، وتسمى استعارة تخييلية، نحو:

وَإِذَا الْمَنِيَّةُ أَنْشَبَتْ أَظْفَارَهَا ... [أَلْفَيْتَ كُلَّ تَمِيمَةٍ لاَ تَنْفَعُ]

وما زاد على قرينة المصرحة والمكنية إن كان من ملائم المشبه **فتجريد**، أو المشبه به ولو تفريعاً نحو: ﴿فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ﴾[2] فترشيح.

وهو أبلغ منه، ومن الإطلاق.

وهو أبلغ من التجريد.

وقد يجتمعان، فيكون في قوة الإطلاق كقوله:

لَدَى أَسَدٍ شَاكِي السِّلاحِ مُقَذَّفٍ ... لَهُ لِبَدٌ أَظْفَارُهُ لَمْ تُقَلَّمِ

فـ«لَدَى أَسَدٍ» استعارةٌ، والإضافةُ قرينةٌ، و«شَاكِي السِّلاحِ» تجريدٌ، و«لَهُ لِبَدٌ أَظْفَارُهُ لَمْ تُقَلَّمِ» ترشيحٌ.

ويجوز اعتبارُ الثلاثة في التشبيه والمجاز العقلي والمرسل أيضاً، وإن لم يصرحوا به.

والأَوْلَى بالترشيح فيهما وبالقرينة في المكنية أن يبقيا على معناهما الحقيقي.

ويكون المجازُ في الإثبات كما في «أظفار المنية نشبت بفلان»، فـ«الأظفار»

(1) الفاتحة:6.
(2) البقرة:16.

قرينةٌ، و«نشبت» ترشيحٌ بمعناهما، وإنما المجازُ في إثباتهما.

وقد يكونان مستعارَيْنِ لملائم المستعار له استعارةً مصرحةً تحقيقيةً إذا كان له ما يَشْبَهُ ملائم المستعار منه، نحو: ﴿يَنْقُضُونَ عَهْدَ الله ﴾[1]، فاستعير له الحبلُ في النفس على سبيل الكناية، وذكر النقضُ قرينةً مستعارةً من ملائم المستعارِ منه، أي إبطال الحبل لملائم المستعار له، أي إبطال العهد.

ونحو: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ الله﴾[2]، فاستعير الحبلُ للعهد على سبيل التصريح بقرينة الإضافة، وذكر الاعتصام ترشيحاً مستعاراً من ملائم المستعار منه، أي التمسك بالحبل لملائم المستعار له، أي الوثوق بالعهد.

ويجوز فيهما اعتبارُ المجاز المرسل بعلاقة الإطلاق والتقييد، وحينئذ يكون الترشيح بالنظر إلى المعنى تجريداً.

ويجوز فيه أيضاً مثل ذلك فيكون بالنظر إليه ترشيحاً.

لكن السكاكي جوَّز جعل قرينة المكنية مطلقاً استعارة مصرحة، وقال: لما شبهت المنيةُ بالسبع في اغتيال النفوس أخذ الوهمُ في تصويرها بصورته، واختراع لوازمه لها فاخترع لها مثل الأظفار وأطلقها عليه، فصارت استعارةً مصرحةً تخييليةً لا تحقيقيةً لعدم تحقق المستعار له لا حسّاً ولا عقلاً، بل وهماً محضاً.

ويجوز أن يعبر في المكنية عن المشبه بمجازٍ مرسل أو استعارة مصرحة كما في قوله تعالى: ﴿فَأَذَاقَهَا الله لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ﴾[3]، فإن شبه ما يغشى الإنسان عندهما من الضرر من حيث الاشتمال باللباس بقرينة الإضافة، ومن حيث الكراهة بالطعم المر البشيع بقرينة الإذاقة.

فبالنظر إلى الأول: مصرحة.

وإلى الثاني: مكنية.

(1) البقرة:27؛ الرعد: 25.

(2) آل عمران:103.

(3) النحل:112.

{أنواع الاستعارة المصرحة}

ثم المصرحة:

إما **أصلية**: إن كان المستعارُ اسم جنسٍ، أي اسماً غير مشتق كليّاً ولو حكماً في الأعلام المشتهرة بالأوصاف كحاتم بالجود وسَحْبَان بالفصاحة؛ إذ الغير المشتهرة بها لا تجري فيها الاستعارةُ اسمَ عينٍ كان أو اسمَ معنى كالأسد للشجاع، والقتل للضرب الشديد.

وإما **تبعية**: إن كان مشتقّاً أو حرفاً لعدم صلوح معناهما؛ لأن يعتبر فيه التشبيهُ إلا بالتبع.

فهو في الأول للنسبة إن استعير باعتبارها كـ«رَحِمَهُ لاِرْحَمْهُ» و«اصنع ما شئت لتصنع» لمعنى المصدر إن استعير باعتبار الزمان كذهب ليذهب وبالعكس أو الحدث، فيقدر في «نطقت الحال أو الحال ناطقة بكذا» للدلالة بالنطق في إظهار المعنى، وإيصاله إلى الذهن، فيستعار لها النطق، ثم يشتق منه الفعلُ أو الصفةُ.

والقرينةُ فيهما الفاعلُ كما مر، أو المفعولُ كـ«قتل البخلَ» أي أَزَالَهُ، وأَحْيَ السَّمَاحَ، أي أظهره، أو المجرورُ، نحو: ﴿فَبَشِّرْهُ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾[1] ، أي أنذرهم، أو الحال والمقام كـ«قتله»، أي ضربته ضرباً شديداً.

وفي الثاني لمتعلق معناه، أي ما يُعَبَّرُ به عنه من المعاني المطلقة كالابتداء، فيُقَدَّرُ التشبيهُ في نحو: ﴿وَلأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾[2] للاستعلاء المطلق بالظرفية المطلقة في الاستقرار فتسعار له، ثم يستعمل الحرفُ الموضوعُ لجزئياتها في جزئياته.

ويجوز في التبعية اعتبار آخر.

واختاره السكاكيُّ وهو جعلُ قرينتها استعارةً مكنيةً، وجعلُ نفسِهَا قرينة لها.

---

(1) لقمان:7؛ الجاثية: 8.

(2) طه:71.

ففي «نطقت الحالُ» جاز تشبيهُها بالإنسان المتكلم في إظهار المعاني، وجعلُها استعارةً مكنيةً، وجعلُ «نطقت» قرينةً لها، وجاز جعلُ الجذوع استعارةً مكنيةً عن الظروفِ والأمكنةِ، وجعلُ في قرينة عليها.

{الفرق بين الاستعارة والغلط والكذب}

والاستعارةُ تفارِقُ الغَلَطَ (بوجود)[1] العلاقة فيها دونَهُ، والكذبَ بها بنصبِ القرينة وببنائها على التأويل، وجعلِ مدلول اللفظ قسمين:

1-متعارفاً.

2-وغير متعارف، واستعماله في الثاني.

{إطلاق المجاز على بعض الكلمات}

وقد يطلق المجازُ على كلمةٍ تَغَيَّرَ إعرابُها بحذف لفظ، نحو: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾[2]، ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾[3]، أي جاء أمرُ ربك، واسئل أهلَ القرية.

أو هي مجازٌ مرسلٌ عنهم بعلاقة الحالية والمحلية أو بزيادتِهِ، نحو: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾[4]، أي مثله.

أو هو كناية عن نفي المثل؛ إذ لو كان له مثلٌ لكان هو[5] مثلَ مثلِهِ تعالى عن ذلك.

{الكناية}

والكنايةُ: لفظٌ مفرد أو مركب أريد به لازمُ معناه مع جواز إرادته معه لنصب القرينة الغير المانعة على خلاف المجاز.

---

(1) في نسخة: بملاحظة.

(2) الفجر:22.

(3) يوسف:82.

(4) الشورى:11.

(5) أي الله.

{أنواع الكناية}

ولها ثلاثة أقسام.

الأول: المطلوب به الذات سواء كان أمراً واحداً كمَجَامِعِ الأضغان كناية عن القلب، أو مركباً من أمور كحي مستوى القامة عريض الأظفار للإنسان.

وشرطُها: الاختصاصُ بالمكنِيِّ عنه.

والثاني: المطلوب به الصفة، فإن لم يكن الانتقال بواسطة فقريبة واضحة كطويل النجاد لطويل القامة، أو خفية كعريض القفاء للأبله، وإلا فبعيدة ككثير الرماد كنايةً عن المضياف، فإنه ينتقل منها إلى كثرة إحراق الحطب تحت القِدْرِ، ومنها إلى كثرة الطبائخ، ومنها إلى كثرة الأَكَلَةِ، ومنها إلى كثرة الضيفان، ومنها إلى المطلوب.

والثالث: المطلوب به النسبة، أي إثبات أمر لآخر أو نفيه عنه، نحو: «المجدُ بين ثوبيه، والكرم في برديه»، وقوله:

إِنَّ السَّمَاحَةَ وَالْمُرُوءَةَ وَالنَّدَى ... فِي قُبَّةٍ ضُرِبَتْ عَلَى ابْنِ الْحَشْرَجِ

فإن كَثُرَتِ الْوَسَائِطُ فهو تلويحٌ، أو قَلَّتْ مع خفاءٍ فرَمْزٌ، أو بدونه فإيماءٌ وإشارةٌ.

والموصوفُ في هذين القسمين قد لا يذكر كقولنا: في عُرْضِ من يؤذِي كناية عن نفي إسلامه: «المسلم من سلم المسملون من يده ولسانه».

{التعريض}

والتعريض: لفظٌ مركبٌ أريد به معناه حقيقة، أو مجازاً، أو كناية، وأشير به إلى معنى آخر أيضاً كما مر، وكقولك: «أذيتني فستعرف جزاء الإيذاء»، وأنت تريد المخاطبَ وغيرَهُ، لكنه من نفس اللفظ وغيرَهُ من سوقه وخارج الكلام.

وأطبقوا على أن المجازَ والكنايةَ أبلغُ من الحقيقةِ والتصريحِ.

وإن كانا أصلين؛ لأنهما كدعوى الشيء ببينة وبرهان، وعلى أن الاستعارة

أبلغ من الكل لبنائها على دعوى الاتحاد، والله أعلم.

وهو حسبي ونعم الوكيل.

وليكن هذا آخر ما لخصته من رسالة الملا أبو بكر في البيان، وضممت إليه بعض فرائد أعجوبة العصر والأوان، أعني به مولانا الملا خليل الأسعردي العمري قدس سرهما السَّنِيُّ بعد ما لخصتُ رسالتيهما في تحقيق الوضع وأقسامه تسهيلاً على الطلاب، وفوزاً في يوم المآب، وأنا الحقير أفقر الورى إلى لطف ربه القدير محمد علاء الدين بن الشيخ فتح الله الفاروقي الورقانسي قدسنا الله بأسرارهم، وأَرْوَانَا من بحار أنوارهم، ونفعنا بعلومهم، ورضى عنهم وعنا بهم وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، في سنة 1229 هـ.

رسالة في الاستعارة

تأليف

علي بن محمد القوشجي

(المتوفى سنة 879 هـ= 1474 م)

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الْحَمْدُ[1] للهِ[2] ذِي الْمَنِّ[3]، وَالإِحْسَانِ[4].

وَالصَّلاَةُ عَلَى رَسُولِهِ[5] الْمُؤَيَّدِ[6]، بِبَرَاعَةِ الْمَعَانِي[7] وَفَصَاحَةِ الْبَيَانِ[8]، وَعَلَى آلِهِ الْكُرَمَاءِ[9]، وَأَصْحَابِهِ[10] الْعُظَمَاءِ[11] الَّذِينَ مَنْ بِأَيِّهِمْ[12] يُقْتَدَ[13] وَيُهْتَدَ[14].

---

(1) أي جنس الحمد أو جميع أفراد المحامد.

(2) مختص ومستحق لله، وهو علم لذات واجب الوجود المستحق بجميع المحامد؛ لأن واجب الوجود يستتبع سائر صفات الكمال.
قيل: ليس مشتقّاً على الأصح لاستلزام الذات أن يكون بلا موصوف؛ لأنه إذا كان مشتقّاً كان صفة.
وقيل: هو مشتق، وفيه أقوال يطلب من التفاسير، والله تعالى يستحق الحمد باعتبار ذاته وصفاته، ولذا أورد اسم الذات المستجمع بجميع الصفات.

(3) هو الإنعام.

(4) تفسير له.

(5) هو الإنسان المبعوث لتبليغ الأحكام إلى الناس مؤيد بالمعجزة، ومعه كتاب مشتمل على الحكمة على المشهور.

(6) أي المقوى، يُقال: «رجل أيد» أي قوى.

(7) أي بنطقه بالكلام المشتمل على المعاني الفائقة، أو بنطقه بفائق من الكلام الدال على المعاني الكثيرة، أو ببراعة علم المعاني ومعظمه من الدقائق والمسائل، والمراد بها إظهار المعجزة.

(8) أي يتكلم باللغة الخالصة وانطلاق لسانه، يقال: «فصح الأعجمي»، إذا انطلق لسانه، وخلصت لغته من اللكنة، وجادت ولم يلحن.
والبيان: التعبير عما في القلب وإفهام الغير.

(9) جمع كريم، أي محسن.

(10) جمع صاحب أو صحب.

(11) جمع عظيم على قياس كريم.

(12) من الأصحاب.

(13) في سيرتهم وطريقتهم في الدين.

(14) إلى طريق الرشد وسواء الصراط.

{الحقيقة}

ثم اعلم أن اللفظ الموضوع[1] المستعمل[2] مفرداً كان[3] أو مركباً[4] إن استعمل[5] فيما[6] وضع[7] له[8] فحقيقة[9].

(1) خرج به الألفاظ الغير الموضوعة سواء كانت مهملات أو دالة بالطبع كدلالة «أخ» على تأذي الصدر، أو بالعقل كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ وحياته.

(2) خرج به ما لم يستعمل بعد الوضع، فإنه لا يسمى حقيقة ولا مجازاً ولا يقسم إليهما، فإنهما من عوارض اللفظ المستعمل.

(3) ذلك اللفظ.

(4) وسيأتي مثالهما.

(5) ذلك اللفظ.

(6) أي في المعنى الذي.

(7) ذلك اللفظ.

(8) أي لذلك المعنى، يعني عين اللفظ للمعنى بحيث يدل عليه بلا قرينة سواء حصل التعين من واضع اللغة أو من غيره، فيعم الحقيقة الشرعية واللغوية والاصطلاحية و العرفية، وقيد الوضع احتراز عن المجاز والغلط.

(9) أي فهو حقيقة فيه، الحقيقة في اللغة فعيلة، وهي إما من فعيل بمعنى الفاعل من «حق الشيء» إذا ثبت ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ حَقَّتْ كَلِمَةُ الْعَذَابِ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ (الزمر:71)، أو من فعيل بمعنى مفعول من «حقق الشيء»، إذا أثبته واللفظ المستعمل فيما وضع له ثابت في موضعه وتثبت فيه، وفي التسمية مناسبة بالمعنيين، فإذا ثبتت غريبة الاستعمال مع المناسبة ثبت المجاز في الدرجة الأولى وقيل في الدرجة الثالثة، لأنها في اللغة: إما بمعنى الثابتة، أو المثبتة كما مر، ثم نقلت إلى الاعتقاد المطابق للواقع لكونه ثابتاً أو مثبتاً فيه، نقلت إلى القول المطابق لكون مدلوله ثابتاً أو مثبتاً، ثم منه إلى المعنى المصطلح فهو مجاز لغوي وحقيقة عُرفية ورد بأن المناسبة متحققة بين معناها اللغوي والاصطلاحي كما مر، فيجوز النقل إليه ابتداء بدون واسطة فضلاً عن واسطتين فإثباتها بلا حاجة عبثاً أو هي موضوعة للقدر المشترك بين الجميع وهو الثبوت وتاؤها للنقل من الوصفية إلى الاسمية، وعند صاحب المفتاح للتأنيث، لأنه صفة غير جارية على موصوفها والتقدير: «كلمة حقيقية»، وإنما يستوي المذكر والمؤنث في فعيل بمعنى مفعول، إذا كان جارياً على موصوفه لا مُلقاً، كذا ذكره المحققون.

مثال الحقيقة: في المفرد الأسد[1] في الحيوان[2]، وكالقتل[3] في إزهاق الروح[4].

ومثالها في المركب: نحو «قَتَلَ الأَسَدُ» بمعنى «أهلك الحيوان المفترس المخصوص[5]».

{المجاز}

وإن استعمل[6] في غير ما[7] وُضِعَ[8] له[9]، بالقرينة[10] المانعة عن إرادة ما وضع له[11] والعلاقةِ[12] بينهما - أي بين الموضوع له أو غير الموضوع

(1) مستعملاً.
(2) المفترس احتراز عن استعماله في الرجل الشجاع، فإنه حينئذ يكون مجازاً.
(3) مستعملاً.
(4) أي في إخراجه عن الجسد والبدن، يقال:«أزهقه»، أخرجه و«زهقت نفسه»، أي أخرجته، ومنه قوله تعالى: ﴿وَتَزْهَقَ أَنْفُسُهُمْ﴾ (التوبة:55)، إنما قال: في إزهاق الروح احتراز عن استعماله في الضرب الشديد.
(5) فإن المراد بهذا اللفظ المركب معناه الحقيقي كما ترى.
(6) أي ذلك اللفظ.
(7) أي في غير المعنى الحقيقي.
(8) ذلك اللفظ الدال عليه.
(9) أي للمعنى الحقيقي، وفائدة قيد الحيثية لإدخال نحو «الصلاة» المستعملة بحسب اللغة في العمل الشرعي، لأنها مجاز مع أنها لم تستعمل في غير ما وضعت له في عرف الشرع، بل استعملت فيما وضعت له فيه فقيد الحيثية دخلت في الحد، يعني الصلاة المستعملة بحسب اللغة في العمل الشرعي مجاز مع قطع النظر عن استعمالها بحسب عُرف الشرع فيه كذا حققوه.
(10) أي استعمال اللفظ في غير ما وضع له بالقرينة، أي سببها أو حال كون ذلك اللفظ المستعمل في غيره ملتبساً بالقرينة.
(11) احتراز عن الكناية، لأنها وإن كانت مع قرينة، لكنها ليست مانعة عن إرادة ما وضع له، لأن الفرق بينها وبين صحة إرادة المعنى الحقيقي معها دون المجاز.
(12) عطف على قوله بالقرينة، أي حال كونه ملتبساً بالعلاقة وهي بالفتح ههنا، وإما بالكسر فتستعمل في الأمور الحسية.
وفي الصحاح: هي بالكسر علاقة السوط ونحوها وبالفتح علاقة الحب والخصومة.

له[1] - فمجاز[2].

{أنواع المجاز}

ثم المجاز ينقسم إلى قسمين:

1-استعارة[3]: إن كانت علاقته المشابهة -أي مشابهة بما وضع له اللفظ المستعار[4].

2-مرسل[5]: إن كانت علاقتُهُ[6] غير المشابهة من السببية والحلول والجوار[7] والإطلاق[8] والعموم[9] وغير ذلك[10].

(1) واحترز بقوله: «والعلاقة بينهما» عن الغلط، فإنه ليس بحقيقة ومجاز كأن يقال سهواً مثلاً: «خذ هذا الفرس» مُشيراً إلى كتاب.

(2) أي فهو مجاز يعني ذلك اللفظ المستعمل في غير ما وضع له بالقرينة المانعة والعلاقة بينهما مجاز فيه. في الأصل: مفعل من «جاز المكان يجوز»، إذا تعداه وتجاوزه، ثم نقل إلى الكلمة الجائزة، أي المتعدية من مكانها الأصلي أو إلى المجوز بها على معنى أنهم جازوا بها وعدوها مكانها الأصلي كذا في أسرار البلاغة.
وقال الخطيب في الإيضاح: إن اللفظ مجاز أنه من قولهم: «جعلت كذا مجازاً إلى حاجتي»، أي طريقاً لها على أن معنى «جاز المكان» سلكه، فإن المجاز طريق إلى تصور معناه.

(3) من «استعار الثوب فأعاره إياه».

(4) هكذا وجدنا النسخ عندي فعلى هذا الضمير في قوله: «أي مشابهته» يرجع إلى معنى المجازي وقوله: «المراد» مفعوله، وقوله: «بما» صلة «المراد» وهو الحيوان المفترس، أي مشابهة الرجل الشجاع بالحيوان المفترس في الشجاعة والأظهر لمشابهة المراد بلا ضمير والباء في قوله: «بما وضع له» متعلق بالمشابهة، أي مشابهة المراد، والمقصود من اللفظ المجاز وهو الرجل الشجاع مثلاً بما وضع له اللفظ المستعار من الحيوان المفترس.

(5) من «أرسل الخيل في الميدان» أو «من أرسله من يده»، إذ اللفظ أرسل من يد الواضع في ميدان المعنى المجازي.

(6) وهي التعلق والمناسبة بين المعنيين الذي يدور عليه صحة المجاز.

(7) كالراوية في المزادة، لأن الراوية هي البعير، أو البغل، أو الحمار الذي يستقي عليه والمزادة هي ظرف الماء الذي يستقي به فكان البعير حالاً لها.

(8) كالمشفر مستعملاً في الشفة.

(9) كالدابة مستعملاً في الفرس.

(10) من المصدرية والمظهرية، أي كون المعنى الموضوع له مصدراً أو مظهراً للمعنى المجازي =

مثال الاستعارة في اللفظ المفرد: كالأسد[1] في الرجل الشجاع، فإن الرجل[2] غير ما[3] وضع له الأسد، فإن ما وضع له الأسد هو الحيوان المفترس لا الرجل، ولكن استعمل السد في الرجل لكونه[4] مشابهاً لما وضع له للأسد من الحيوان المفترس في الشجاعة، وكالقتل[5] في الضرب الشديد لمشابهته[6] القتلَ والإهلاكَ في كمال الإيلام[7].

=

كاليد في النعمة نحو: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ (المائدة:64)، والقدرة نحو: ﴿بِيَدِهِ الْمُلْكُ﴾ (الملك:1)، لأن اليد مصدر للأولى ومظهر للثانية، والجزئية كالعين في الربيئة وهي الشخص الرقيب والعين جزء منه، والكلية أي كون الحقيقي كلاً للمجازي كالأصابع في الأنامل التي هي أجزاء من الأصابع في قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ﴾ (البقرة: 19)، ومن كونه سابقاً أو لاحقاً كاليتيم في الرجل والخمر في العصير، ومن آلية، أي كون الحقيقي آلة للمجازي كاللسان في الذكر وغيرها من العلاقة المعتبرة إلى أن يرتقي إلى خمسة وعشرين نوعاً في التلويح، ويرتقي ما ذكره القوم إلى خمسة وعشرين وضبط ابن الحاجب في خمسة: الشكل، أي وقعن والوصف، والكون عليه، والأول إليه، والمجاورة، وأراد بالمجاورة ما يعم كون أحدهما في الآخر بالجزئية، أو بالحلول وكونها في محل، وكونهما متلازمين في الوجود، أو العقل، أو الخيال، أو غير ذلك، انتهى. أي كلام التلويح. اعلم أن المجاز يحتاج إلى عدة أشياء: المستعار منه وهو الهيكل المخصوص، والمستعار له وهو الإنسان الشجاع، والمستعار وهو لفظ الأسد، والعلاقة وهي الشجاعة مثلاً، والقرينة المانعة عن إرادة ما وضع له وهو «يرمي» في قولنا: «رأيت أسداً يرمي»، والمستعير، أي المتلفظ به، والأمر الداعي إلى استعمال المجاز وهو إما لفظي وهو اختصاص لفظ المجاز بالعذوبة أو الوزن أو المحسنات البديعية، وإما معنوي وهو اختصاص معناه بالتعظيم أو التحقير أو الترغيب أو التنفير أو زيادة البيان أو تلطف الكلام أو مطابقة تمام المراد، كذا ذكره الأصوليون.

(1) مستعملاً.
(2) أي في المثال.
(3) أي الحيوان المفترس وهو المعنى الحقيقي للأسد.
(4) أي الرجل الشجاع.
(5) مستعملاً.
(6) أي الضرب الشديد.
(7) فإنهما موليان فيما يتعلقانه، فعلى هذا الاستعارة هي اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الأصلي لعلاقة المشابهة كأسد في «رأيت أسداً يرمي» وكثيراً ما تُطلق الاستعارة على فعل المتكلم =

ومثال الاستعارة في اللفظ المركب نحو قولك للمفتي المتردد في أمر: «إني أراكَ تُقَدِّمُ رِجْلاً وَتُؤَخِّرُ أُخْرَى[1]»، فإن تردده في الجواب مثلاً[2] إذا اسْتُفْتِيَ[3] في مسألة بالإقدام تارة[4]، وبالإحجام أخرى[5] شُبِّهَ[6] حالَ من[7] أراد الذهاب إلى موضع، فقدم رجلاً[8]، أراد أن لا يذهب إليه فأخّره أخرى[9].

وهذا القول المركب استعمل فيما لم يوضع إلا الثاني وتردد المفتي مثلاً شُبه بها ليس[10] معناه[11] حقيقة[12]، فيكون هذا اللفظ المركب استعارة في تردد

=

أعني على استعمال اسم المشبه به في المشبه، فعلى هذا يكون بمعنى المصدر ويصح منه الاشتقاق فالمعنى المشبه به يسمى مستعاراً منه والمعنى المشبه يسمى مستعاراً له ولفظ المشبه به مستعاراً، لأنه بمنزلة اللباس الذي استعير من أحد فللبس غيره.

واعلم أن الاستعارة أخص من المجاز في اصطلاح أهل البيان، إذ هي عندهم نقل الاسم عن أصله إلى غيره لمشابهة بينهما على وجه المبالغة وليست المشابهة علاقة لكل مجاز وفي اصطلاح الفقهاء ترادفه.

(1) شبه هيئة المتردد للفتوى بهيئة المتردد في المشي والذهاب، ثم استعير لفظ الثاني للأولى هو أي ظاهرة وتؤخر رجلاً أخرى ولا محصل له، بل أخرى صفة تارة، أي أراك تقدم رجلاً وتارة وتؤخر تلك الرجل تارة أخرى.

(2) وكذا تردده في غير الجواب من الأمور.

(3) أي طلب الجواب منه.

(4) أي تردده بسبب الإقدام وهو الشجاعة والْجُرأة على أمر تارة.

(5) بجيم، ثم جاء هو كف النفس عنه.

(6) يعني شبهت صورة تردده في ذلك الأمر.

(7) أي بصورة تردد من قام.

(8) أي فتارة يريد الذهاب فقدم رجلاً.

(9) أي فتارة لا يريد الذهاب إليه فأخره أخرى أو لا يريد الذهاب إليه فاستعمل في الصورة الأولى الكلام الدال بالمطابقة على الصورة الثانية، أي حال من وجه الشبه وهو الإقدام تارة والإحجام أخرى منتزع من عدة أمور كما ترى.

(10) أي تردده.

(11) أي معنى القول المركب.

(12) فإذا لم يكن معناه حقيقة.

المفتي[1].

ومثال المجاز المرسل في اللفظ المفرد[2]: نحو: «الغيث في النبت» في قولك: «رَعَيْنَا غَيْثاً»، أي نبتاً مسبباً عن الغيث[3].

ونحو النبت في الغيث في قولك: «أَمْطَرَتِ السَّمَاءُ نَبَاتاً»، أي غيثاً، هو سبب للنبات[4].

ونحو النهر في الماء والميزاب فيه في قولك: «جَرَى النَّهْرُ» و«سَالَ الْمِيزَابُ»، -أي جرى وسال ماء النهر وماء الميزاب الحالّ[5] فيهما[6]، فذُكِرَ المحل وأريد به الحال فيه[7].

ومثال المجاز المرسل في اللفظ المركب: نحو قول جعفر بن عليه

(1) وهذا المجاز المركب يسمى التمثيل على سبيل الاستعارة، لأن وجهه منتزع من متعدد، فإنه قد ذكر فيه المشبه به وأريد المشبه كما هو شأن الاستعارة وقد يسمى التمثيل مطلقاً من غير تقييد بقولنا على سبل الاستعارة ويمتازه عن التشبيه بأن يقال له تشبيه تمثيل وتشبيه تمثيلي، وإذا فشي استعمال المجاز المركب على سبيل الاستعارة يسمى مثلاً فلهذا لا تغير الأمثال، لأن الاستعارة لا بد أن يكون لفظ المشبه به المستعمل في المشبه فلو غير المثل لما كان لفظ المشبه به المستعمل في المشبه، فلا يكون استعارة فلا يكون مثلاً.

(2) يسمى بالمرسل لعدم تقييده، لعلاقة: إما سببية.

(3) يعني الغيث وهو المطر سبب لجنس النبات، فذكر السبب وأريد المسبب.

(4) والنبات مسبب عنه هذا من قبيل تسمية الشيء باسم مسبب وإيراد الخطيب في الإيضاح في مثال تسمية السبب باسم المسبب قولهم: «فلان أكل الدم»، أي الدية المسببة عن الدم سهو عنه، فإنه ليس من هذا القبيل، بل من قبيل تسمية المسبب باسم المسبب، إذ الدم سبب الدية وإن أجاب البعض بأن مراده أن الأكل مجاز عن الأخذ، لأن هذا في مقام التغيير والدم ولا تغيير في الأخذ بل في الأكل الحقيقي فليتأمل.

(5) صفة ماء لتعرفه بالإضافة.

(6) أي في النهر والميزاب اللذين هما محلان للماء، فإذا كان المراد من النهر والميزاب محله.

(7) لأن الجريان صفة الماء، لا صفة محله، ولك أن تجعله من قبيل المجاز العقلي كما في مثل قولك: «هزم الأمير الجند» على ما سيجيء ومن قبيل المجاز بالنقصان كما في قولك: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾ (يوسف:82)، ويمكن أن تجعله استعارة بالكناية بأن يذكر النهر ويراد به الماء فتدبر.

الحارثي[1]:

هَوَايَ[2] مَعَ الرَّكْبِ اليَمانِينَ مُصْعِدٌ[3]   [جَنِيبٌ وجُثْماني بِمَكَّةَ مُوثَقُ]

أي محبوبي مع القافلة اليمانية مُبعد[4]، فإن الشاعر لم يرد بهذا اللفظ المركب معناه الحقيقي من ذهاب محبوبه مع الأجانب، بل مراده به إظهار التحزن عن ذلك[5].

ونحو قول امرأة عمران: ﴿رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى﴾[6]، فإنها لم ترد بهذا اللفظ المركب أن ما وضعته[7] أنثى، بل أردات[8] إظهار التحزن على خيبة رجائها[9]، وعكس تقديرها من أن تولَّدَ ما في بطنها ذكراً[10].

---

(1) عند تأسفه افتراق حبيبه.
(2) أي مهوي.
(3) أي مبعد ذاهب في الأرض، والركب اسم جمع يطلق على أصحاب الإبل في السفر دون الدواب وهو العشرة وما فوقها. وقيل: جمع راكب ضد الراجل واليمانين جمع يماني بمعنى يمني، حذف إحدى ياء النسبية . وعوضت عنها الألف المتوسطة فصار يماني ففعل به ما فعل بجواز. وإعرابه كإعرابه في الأحوال الثلاث، وتمامه : «جنيب وجثماني بمكة موثق».
الجنيب: المجنوب المستتبع والمنقاد أو الغريب.
والجثمان: الشخص.
والموثق: المقيد ولفظه خبر، ومعناه تأسف وتحسر على بُعد الحبيب.
(4) تفسير لمعناه الحقيقي.
(5) وهو مجاز فيه بعلاقة الملزومية، فإن بُعد الحبيب ومفارقته عن العاشق يلزمه إظهار التحزن والتحسر كما يعرفه من هو أربابه، فهو من قبيل ذكر الملزوم وإرادة اللازم.
(6) آل عمران:36.
(7) من الولد المنذور محرراً، أي حال كونه معتقاً لخدمته أو مخلصاً للعبادة.
(8) امرأة عمران به.
(9) لكون ما في بطنها ذكراً.
(10) يعني قالت: هذا اللفظ المركب تحسراً وتحزناً إلى ربها، لأنها كانت ترجو أن تلد ذكراً ولذلك نذرت تحريره وهذا أيضاً من قبيل ذكر الملزوم وإرادة اللازم، لأن الشخص إذا أخبر عن نفسه بوقوع ضد ما يرجوه يلزمه إظهار التحزن والتحسر.
هذا ما هو القول مني في هذا المقام وإن حقق المحققون من الأنام.
ولما فرغ من بيان الحقيقة وماهيتها ومن بيان المجاز وماهيته وتقسيمه إلى قسمين شرح أن
=

{الكناية}

وإن استعمل اللفظ الموضوع في غير ما وضع له مع العلاقة بلا قرينة مانعة عن إرادة ما وضع له(1) فهو(2) كناية(3).

كقولك: «طويل النجاد» أي علاقة السيف(4)، فإن طول النِّجاد(5) كناية عن طول القامة من غير منع عن إرادة ما وضع له، أعني طول النجاد بنفسه(6).

=

يبين الكناية بأنواعها الثلاثة.

(1) فبهذا القيد خرج المجاز إذ لا بد فيه من قرينة مانعة على ما سبق.

(2) أي ذلك اللفظ.

(3) في اللغة مصدر قولك: «كنيت بكذا عن كذا وكنوت»، إذا تركت التصريح به، وفي الاصطلاح تطلق على معنيين:
أحدهما: معنى المصدر الذي هو فعل المتكلم، أعني اللازم وإرادة الملزوم مع جواز إرادة اللازم أيضاً، فاللفظ مكني به والمعنى مكني عنه.
والثاني: نفس اللفظ وهو لفظ أريد به لازم معناه مع جواز إرادة ذلك المعنى مع لازم.

(4) والمراد به لازم معناه، أعني طول القامة مع جواز إرادة حقيقة طول النجاد أيضاً، لأن طول القامة من لوازم طول النجاد، لأنه لا يجعل نجاده طويلاً إلا من كان قامته طويلاً فكان مستعملاً في لازم معناه.

(5) بالكسر حمائل السيف.

(6) فظهر أن الكناية تخالف المجاز من حيث جواز إرادة المعنى الحقيقي للفظ مع إرادة لازمه بخلاف المجاز، فإنه لا يصح فيه أن يراد المعنى الحقيقي، مثلاً لا يجوز في قولك: «رأيت أسداً في الحمام» أن يراد بالأسد الحيوان المفترس. لأن المجاز لابد له من قرينة مانعة عن إرادة المعنى الحقيقي فلو انتفى هذا انتفى المجاز لانتفاء الملزوم بانتفاء اللازم.
واعلم أن المراد بجواز إرادة المعنى الحقيقي في الكناية هو أن الكناية من حيث إنها كناية لا تنافي ذلك كما في أن المجاز ينافيه، لكن قد يمتنع ذلك في الكناية بواسطة خصوص المادة كما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾ (الشورى:11)، إنه من باب الكناية كـ«مثلك لا يبخل»، لأنه إذا نفى البخل عمن يماثله وعمن يكون على أخص أوصافه فقد نفسي عنه. قولنا: «ليس كالله شيء» وقولنا: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾ (الشورى:11) عبارتان متعقبتان على معنى ، هو نفي المماثلة عن ذاته تعالى، لا فرق بينهما إلا ما أفادته الكناية من المبالغة، ولا شك ههنا في امتناع إرادة الحقيقة وهو نفي المماثلة عمن هو مماثل له وعلى أخص أوصافه فتدبر، وفرق السكاكي بأن الانتقال في الكناية من اللازم إلى الملزوم وفي

=

{أقسام الكناية}

ثم إن الكناية[1] تنقسم إلى ثلاثة أقسام[2] :

1-لأن ما يقصد إليه في الكلام، إما منسوب إليه بأي نسبة كانت[3] فالكناية كناية يقصد بها الموصوف[4] .

2-وإما منسوب فالكناية كناية يقصد بها الصفة[5] .

3-وإما نسبة[6] فالكناية حينئذ كناية يقصد بها النسبة، أي إثبات الصفة للموصوف[7] لا نفس الموصوف كما[8] في الأول، ولا نفس الصفة كما في الثاني.

=

المجاز من الملزوم إلى اللازم مردود، فراجع إلى المطولات.

(1) يعني المعنى المكني عنه أتى بكلمة التراخي لتفاوت الرتبى أو لترتيب الإخبار والإظهار في موضع الإضمار لإرادة التعميم والاعتناء بشأنه.

(2) إنما انحصر فيها.

(3) أي تامة أو ناقصة، إخبارية أو إنشائية، قيامية أو وقوعية، ثبوتية: أو سلبية.

(4) والذات غير الصفة والنسبة بينهما، والكناية في هذا القسم قريبة: إن كانت لفظاً واحداً التسمية بالقرينة لسهولة الانتقال وقلة العمل فيها بخلاف الثانية كقوله: «والطاعنين مجامع الأضغان» الضغن: الحقد، ومجامع الأضغان معنى واحد كناية عن القلوب. وبعيدة: إن كانت مجموع الألفاظ مثاله ما مثله المصنف بقوله: «مستوي القامة، عريض الأظفار» وشرط في القريبة والبعيدة اختصاص المعنى الحقيقي بالمعنى المكني عنه بحسب الظاهر، وإن لم يختص في الحقيقة.

(5) أراد بها الصفة المعنوية كالجود والكرم ونحوهما، يعني يكون المعنى المكني عنه صفة وهي قريبة: إن كانت بلا واسطة واضحة كانت أو خفية وبعيدة: إن كانت بواسطة وهي واضحة إن قلت نحو قولهم كناية عن المضياف: «فلان كثير الطبائخ»، فهذا كناية بواسطتين، إذ ينتقل منه إلى كثرة الأكلة ومنها إلى كثرة الضيفان ومنها إلى المضياف وخفية: إن كثرت نحو: «فلان كثير الرماد»، فهذا كناية بأربع وسائط، إذ هو كناية عن المضياف فينتقل من كثرة الرماد إلى كثرة إحراق الحطب تحت القدر ومنها إلى كثرة الطبائخ ومنها إلى كثرة الأكلة ومنها إلى كثرة الضيفان ومنها إلى المقصود وهو الوصف بالسخاء.

(6) أي إثبات أمر لأمر أو نفيه عنه.

(7) تفسير لها.

(8) يقصد نفسه.

مثال الأول، أعني الكناية التي يقصد بها الموصوف كما يقصد بـ«الحي المستوي القامة عريض الأظفار» الكناية عن الإنسان.

ومثال الثاني[1] : كما يقصد بـ«عريض الوسادة»، الكناية عن عريض القفا، وبعريض القفا الكناية عن الأبله[2] .

وفي قولك: «فلان طويل النجاد» الكناية بطول النجاد عن طول القامة[3] .

وقولك: «جبان الكلب» الكناية بِجُبْنِ الكلب عن كونه مِضيافاً[4] .

ومثال الثالث[5] :

إنَّ السماحةَ والمروءةَ والندى … في قبةٍ ضُرِبت على ابن الحشرج[6]

---

(1) يعني الكناية التي يقصد بها الصفة.

(2) فإن عرض القفا وعظم الرأس، إذا فرط فيما يقال دليل الغباوة، فهذا مثال الخفية للقسم الثاني لخفاء لزوم البلاعة لعرض القفا، بل اللزوم فيها ظني ناشيء من الاستقراء ناقص وكناية ساذجة لكون الصفة المكني عنها بطويل النجاد غير مفهوم المتضمن لضمير الذات.

(3) أي فلان هذا مثال الواضحة لظهور الملازمة بين طول النجاد وطول القامة وكناية مثوبة بالتصريح لكون تلك الصفة المكني عنها هو مفهومه ومتضمن لضمير فلان، إذ كل مشتق إذا أضيف إلى مرفوعه يتضمن ضمير ما أجرى عليه ومن الكناية الساذجة.

(4) كقولك: «وما بك في من عيب فإني جبان الكلب مهزول الفصيل» تفنن في التمثيل لما ذكرنا من كونها ساذجة ومثوبة.

(5) يعني الكناية التي يقصد بها النسبة وهي إما سلبية: إن دلت الكناية على انتفاء أمر عن أمر نحو قولهم في نفس الكرم عن رجل «الأكرم بين برديه»؛ لأن البرد لا يقوم به الكرام، بل يلابسه فإذا أثبت له الكرم يراد به إثباته لملابسة، وإذا نفي عنه يراد به نفيه عنه وأما ثوبتية: إن دلت الكناية على ثبوته عليه نحو قولك أي قول زياد الأعجم.

(6) السماحة والندى مترادفان على معنى الجود، وقال الحكيم الطوسي السماحة: بذل شيء عن طيب النفس مع أنه ليس بذله واجباً والندى: سهولة الإنفاق للمال الكثير في أمور جلية النفع للعامة على وجه تقتضيه المصلحة، والمروءة: حصول رغبة صادقة في التحلي بالإفادة وبذل ما لا بد وأزيد.

وقال في الصحاح: المروءة بالهمزة الإنسانية ولك أن تشدد الواو.

قيل: التوقي عن الأدناس.

وقيل: «أن لا تعمل في السر ما تستحي منه في العلانية».

وقيل: التوقي عما يسخر منه.

لأنه[1] كنى بإثبات هذه الصفات[2] بمكان ابن الحشرج عن إثباتها له[3].

{أنواع الاستعارة}

ثم اعلم[4] أن الاستعارة تنقسم بتأويل المسمى بالاستعارة[5] إلى:

1-تصريحية.

2-ومكنية.

3-وتخييلية عند صاحب الإيضاح[6] لا بمعنى اللفظ المستعمل فيما شُبِّهَ

=

حاصله: وسعة الإحسان في إنفاق المال وغيره كالعفو عند القدرة.

والقبة: نوع من البناء فترك التصريح باحتصاص ابن الحشرج بهذه الصفات بأن يقول: إنه مختص بها أو سماحة ابن الحشرج أو السماحة لابن الحشرج أو سمح ابن الحشرج أو حصل السماحة له أو ابن الحشرج سمح، ومال إلى الكناية بأن جمعها وجعلها في قبة تنبيهاً بذلك على أن محلها ذو قبة مضروبة عليه لوجود ذوي قباب الدنيا كثيرين، فأفاد به إثبات الصفات المذكورة له بطريق الكناية.

(1) أي القائل هذا القول.

(2) المذكورة.

(3) إذ لا بد لها من محل يقومها والقبة لا يقومها، فظهر أن طرفيها لهذه الأشياء ليست إلا لطرفيها لابن الحشرج المقوم لها.

ومن هذا القبيل قولهم: «المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه»، لأنه لم يصرح بثبوت المجد والكرم له بل كنى عن ذلك بكونهما بين بُرديه وثوبيه.

واعلم أن الموصوف في القسم الثاني والثالث قد يكون مذكوراً كما مر وقد يكون غير مذكور لا لفظاً ولا تقديراً نحو: «أنا لا أعتقد حل الخمر» في عرض المدمن كناية عن كفره، لأنه ينتقل من نفي اعتقاد حل الخمر عن نفسه إلى ثبوته للمؤمن كناية ومن ثبوته له إلى كفره وكما تقول في عَرض من يؤذي المسلمين: «المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده»، أي ليس المؤذي مسلماً وكما تقول في عرض المنافق: «الحمد لله، لإنفاق فينا»، وفي عرض الملحد: «لا إلحاد فينا» هكذا قياس سائر الألفاظ المكنية وههنا تفصيل آخر ومن أراد الإطلاع عليه، فليرجع إلى المفصلات.

ولما فرغ من الكناية بأنواعها الثلاثة أراد أن يبين تقسيم الاستعارة مطلقاً.

(4) بكلمة التراخي.

(5) أي بطريق العموم والشمول على كلها.

(6) يعني ينقسم مطلق الاستعارة عنده انقساماً.

بمعناه الأصلي مع قرينة مانعة عن إرادة ما وضع له، أعني المشبه به كما ذكر فيما قبل[1] ، ولا بمعنى اللفظ المستعمل في غير الموضوع له بعلاقة المشابهة كما اعتبر هذا المعنى للاستعارة عند السكاكي[2] ، أي الاستعارة عند الخطيب وهو صاحب الإيضاح التلخيص تطلق بالاشتراك اللفظي[3] على معان ثلاثة:

الأول: الاستعارة التصريحية[4] : وهو اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الأصلي مع قرينة مانعة عن إرادة معناه الأصلي، كقولك: «رأيت أسداً يرمي» أو[5] «في الحمام»[6] .

وقولك في تردد المفتي في الجواب: حيث أقدم عليه تارة وهرب عنه تارة

---

(1) يعني الاستعارة فيما قال، ثم المجاز ينقسم إلى قسمين: استعارة إن كان علاقته المشابهة ملتبسة بمعنى اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الأصلي مع قرينة مانعة عن إرادة ما وضع له وههنا ليست ملتبسة بمعناه.

(2) وعرفها بأن يذكر فيها أحد طرفي التشبيه، ويراد به الطرف الآخر مدعياً دهول المشبه في جنس المشبه به.

(3) كالعين.

(4) سميت بها لأن ذكر لفظها تصريح بها، ولذا سميت بها مصرحاً ومصرحة أيضاً وسمي تحقيقية أيضاً، يتميز عن التخييلية والمكني عنها لتحقق معناها المستعار له حسّاً أو عقلاً بأن يكون اللفظ قد نقل إلى أمر معلوم يمكن أن يصرح عليه ويشار إليه إشارة حسية أو عقلية، فالحسية نحو قوله: «لدي أسد شاكي السلاح مقذف»، أي رجل شُجاع. والعقلي كقوله تعالى: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ (الفاتحة:6)، أي الدين الحق وملة الإسلام كما سيأتي - إن شاء الله تعالى-.

(5) رأيت أسداً.

(6) أي رجلاً شجاعاً بقرينة يرمي أو في الحمام، لأنها مانعة عن إرادة الحيوان المخصوص المفترس و في هذا المثال القرينة واحدة وقد تكون أكثر منها كقول بعض العرب: «فإن تعافوا العدل والإيمان فإن في أيماننا نيراناً»، أي سيوفاً تلمع، كأنها شعل النيران فقوله: تعافوا باعتبار كل واحد من تعلقه بالعدل وتعلقه بالإيمان قرينة، لذلك لدلالته على أن الجواب هذا الشرط أنهم يحاربون ويعترون على الطاعة بالسيوف وقد تكون معاني مربوطة بعضها ببعض كما في قول البحتري:

وصاعقةٍ من فصله تنكفي بها — على أرؤسِ الأقران خمسُ سحائبِ

يعني أنامل الممدوح.

أخرى تشبيهاً له حال من أراد أن يذهب[1]، فقدم رجلاً تارة، ولم يرد أخرى فأخَّره أخرى «إني أراك تقدم رجلاً وتؤخر أخرى»[2].

والثاني[3]: **الاستعارة المكنية**[4]: وهي تشبيه شيء بشيء في النفس[5] مع عدم التصريح بشيء[6] من أركانه[7] سوى المشبه وإضافة خواص المشبه به إلى المشبه[8] دلالة[9] على ذلك التشبيه المضمر في النفس كقولك: «أظفار المنية ومخالبها[10]»، فإنه[11] قد شبه فيه[12] المنية[13] بالسبع في إهلاك النفوس[14]، ولم يُذكر شيء من أركان ذلك التشبيه سوى المشبه الذي هو المنية -أي الموت- وأضيف إليه -أي

---

(1) إلى موضع.

(2) قوله: «إني اراك» مقول القول والكلام فيه تقدم فيما سبق فراجع ثمة.

(3) من الثلاثة.

(4) أما التسمية بالاستعارة فقد قيل: إنها مجرد تسمية خالية عن المناسبة اللغوية.
وقيل لأنها استعيرت للدلالة عليه ذكر لازم المشبه به وما هو حقيقة تلك الدلالة إرادة التشبيه على ما قاله الفاضل العصام في شرح التلخيص.
وقيل: بناء على أنه يشبه به الاستعارة في صفة وهي ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به ذكره مولانا حسن جلبي في حاشية المطول وإما بالمكنية فلأنه لم يصرح به، وإنما أشير إليه بذكر خواصه ولوازمه.

(5) أي في نفس المتكلم باللفظ المستعار.

(6) أي بذكر شيء.

(7) أي طرفيه ووجهيه، أي التشبيه، وأداته.

(8) أي إثبات له.

(9) بفتح الدال وكسرها من: «دل على الطريق يدله»، بالضم.

(10) «نشبت بفلان» أي علقت فإن الأظفار.
والمخالب: قرينة الاستعارة، والمخالب جمع مخلب بكسر الميم وفتح السلام، إما بمعنى ظفر كل سبع طائراً كان أو ماشياً أو هو لما يصيد من الطيور والظفر لما لا يصيد.

(11) أي الشأن

(12) أي في القول المذكور.

(13) وهو الموت.

(14) بالقهر والغلبة من غير تفرقة بين نفاع وضرار ولا رقة قلب ولا شفقة لمرحوم ولا بقياً على ذي فضيلة.

أثبت له[1] - الأظفار والمخالف التي هي من خواص المشبه به، أعني السبع[2].

فالاستعارة بالكناية عند الخطيب ليست إلا هذا التشبيه المضمر في النفس[3]، ليس شيء من التشبيهات بمجاز من حيث هي تشبيهات.

وأما إذا تُرك التشبيه فيها يصير مجازاً أو استعارة تصريحية[4] إن استعمل لفظ المشبه به في المشبه مع قرينة عدم إرادة المشبه به.

وإما إذا ترك التشبيه فيها[5] صراحة[6]، ولكن أضمر[7] في النفس يطلق عليه الاستعارة المكنية من غير مجاز في اللفظ عند الخطيب.

والثالث[8]: الاستعارة التخييلية[9]: وهي[10] عند الخطيب عبارة عن جعل شيء لشيء، وليس ذلك الشيء له[11]، كجعل الأظفار مثلاً للمنية[12]، وجعل اليد

---

(1) اللفظ لها بالتأنيث، لكن ذكر باعتبار الموت أو لعدم الاعتداد بتأنيث الكلمة التي وضعت مع التاء فكانت خبراً لها كالمعرفة.

(2) يعني أثبت المنية الأظفار التي لا يكمل ذلك الاغتيال في السبع، بدونها تحقيقاً للمبالغة في التشبيه، فتشبيه المنية بالسبع استعارة بالكناية عند الخطيب وإثبات الأظفار للمنية استعارة تخييلية على ما حقق.

(3) فظهر أن كلاً من لفظي الأظفار والمنية حقيقة مستعملة في المعنى الموضوع له وليس في الكلام مجاز لغوي، وإنما المجاز هو إثبات شيء لشيء ليس هو له وذلك مجاز عقلي كإثبات الإثبات للربيع على ما سيأتي - إن شاء الله تعالى-.

(4) عطف تفسير لقوله مجازاً، لأن المجاز عام في هذا الفن كما مر.

(5) أي في التشبيهات.

(6) ولم يذكر شيء سوى المشبه وإثبات لوازم المشبه به له.

(7) ذلك التشبيه المتروك.

(8) من المعاني الثلاثة.

(9) سميت بها، لأنه قد استعير للمشبه ذلك الأمر الذي يختص المشبه به وبه يكون كماله وقوامه في وجه الشبه ليخيل أنه من جنس المشبه به.

(10) أي التخييلية.

(11) أي ذلك الشيء الثاني وهو المجعول له.

(12) كما في قول أبي ذؤيب الهزلي:

وإذ المنية أنشبت أظفارها ... ألفيت كل تميمة لا تنفع

يعني إذ علق الموت مخلبه في شيء لذهب به بطلت عنده الحيل كلها.

للشمال[1] في قولك: «أظفار المنية[2]» و«يد الشمال[3]»، فإن الأظفار[4] للسبع لا للموت، واليد[5] للإنسان لا للشمال.

فالاستعارة التخييلية عنده[6] إضافة الأظفار مثلاً إلى المنية، وهي[7] مجاز عقلي لا لغوي هذا كما ذكرنا[8].

ثم اعلم أن المجاز يطلق أيضاً -أي الاستعارة- بالاشتراك اللفظي على معنيين:

أحـــدهما: المجاز اللغوي: وهو[9] اللفظ الذي استعمِل في غير ما وضع له مع العلاقة بينهما والقرينة المانعة عن إرادة ما وضع له.

وثانـــيهما[10]: المجاز العقلي[11]: وهو نسبة الشيء أي شيء كان[12] إلى غير

(1) كما في قول لبيد:

وغداة ريح قد كشفت وقرة   إذ أصبحت بيد الشمال زمامها

حيث جعل للشمال يداً من غير أن يشير إلى معنى معين فيجري عليه اسم اليد ومعنى البيت: ورب صباح الريح قد كشفت، أي أزلت ودفعت برودتها عن الناس بالإطعام والكسوة وإيقاد النيران. و«قرة» عطف على «غداة» والقرة بالكسر البرد وأصبحت، أي صارت تلك القرة بيد الشمال زمامها، أي زمام القرة وجملة الظرف خبر منصوب لأصبحت.

(2) نشبت بفلان.

(3) الأول للأول والثاني للثاني.

(4) الحقيقية موضوعة.

(5) وهي الجارحة المخصوصة مختصة وموضوعة.

(6) أي عند الخطيب.

(7) تلك الإضافة.

(8) حاصله: أن الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية أمران معنويان وهما فعلان للمتكلم ويتلازمان في الكلام لا يستحق أحدهما بدون الآخر، لأن التخييلية يجب أن تكون قرينة للمكنية البتة وهي تجب أن تكون قرينتها التخييلية البتة، ذكره التفتازاني في المطول.

(9) أي المجاز اللغوي.

(10) من المعنيين للمجاز.

(11) ويسمى مجازاً حُكميّاً ومجازاً في الإثبات وإسناداً مجازيّاً.

(12) أي سواء كان فعلاً أو غيره كالمصدر واسم الفاعل والمفعول ونحو ذلك من المشتق وعيره، يعني نسبة الفعل أو غيره.

ما[1] هو[2] له[3] في ظاهر حال المتكلم[4] كنسبة الأظفار إلى المنية[5]، ونسبة اليد إلى الشمال، ونسبة الإنبات إلى الربيع في قولك: «أنبت الربيعُ البقل[6]»، فإن الإنبات الذي هو لله القادر، نُسب إلى الربيع لكون الربيع مناسباً للقادر في تعلق الإثبات به أيضاً من حيث كونه[7] زماناً لخلق القادر الإنبات للبقل.

ثم اعلم أن مذهب الجمهور في الاستعارة التخييلية كمذهب الخطيب.

وفي إطلاق المجاز أيضاً للاشتراك اللفظي على المجاز اللغوي بمعنى اللفظ المستعمل في غير المعنى الموضوع له بعلاقة تَعُمُّ المشابهة وغيرها[8] وبالقرينة المانعة عن إرادة الموضوع له، وعلى المجاز العقلي الذي هو نسبة الشيء إلى غير ما هو له في ظاهر حال المتكلم[9]، كقولك: «أنبت الربيع البقل» و«هزم الأمير

---

(1) أي غيره شيء.
(2) أي الشيء المسند.
(3) أي ذلك الشيء المسند إلى الحقيقي.
(4) متعلق بالظرف المذكور، أعني قول المصنف «له»، أي إلى غير ما يكون الفعل أو غيره له عند المتكلم فيما يفهم من ظاهر كلامه ويدرك في ظاهر حاله وذلك بأن لا ينصب قرينة على أن ما هو له في اعتقاده، وإنما قيد به لإخراج قول الجاهل: «أنبت الربيع البقل» راثياً الإنبات من الربيع فهذا الإسناد وإن كان إلى غير ما هو له، لكنه ليس بمجاز، لأنه مراده ومعتقدة وكذا «شفي الطبيب المريض» معتقداً شفاء الطبيب ونحو ذلك مما يطابق الاعتقاد دون الواقع وكذا الأقوال الكاذبة، لأنه لا تأول فيها لعدم نصب قرينة تدل على خلافها.
(5) في قولك: «أظفار المنية».
(6) مما طرفاه حقيقيان وضعيان ونحو: «أحيي الأرض شباب الزمان» مما طرفاه مجازان وضعيان ومختلفان، لأن الإحياء والشباب الحقيقيين غير مراد، بل المراد بالإحياء تهيج القوى النامية في الأرض وإحداث نضارتها بأنواع النبات وكذا المراد بشباب الزمان ازدياد قولها وما كان مختلفين نحو: «أنبت البقل شباب الزمان» و«أحيا الأرض الربيع».
(7) أي الربيع.
(8) أي غير المشابهة من السببية والحلول والجوار مما مر بيانه.
(9) يعني مذهب الجمهور كمذهب الخطيب في إطلاق المجاز كالاستعارة بالاشتراك اللفظي على معنيين من المجاز اللغوي والمجاز العقلي.

الجند[1] »، والهازم هو جيش الأمير، لا نفسُهُ، لكن نسب الهزم إليه لكونه آمراً لهم[2] ، ولكن الجمهور حالفوا الخطيب في الاستعارة المكنية، فإن الاستعارة المكنية كما في «أظفار المنية» و«في يد الشمال» عندهم[3] ، هو[4] لفظ السبع المرموز إليه[5] بالأظفار المستعمل في المنية، ولفظ الإنسان المتمكن القادر في تصرف الأشياء بيده، المرموز إليه[6] باليد المستعمل في الشمال[7] المشبه[8] به[9] .

فالاستعارة التصريحية والاستعارة المكنية كلاهما[10] مجاز لغوي مستعمل فيما هو غير ما وضع له المشابه[11] بما وضع له[12] ، أي كل منهما[13] لفظ مستعمل فيما شبه بمعناه الأصلي مع القرينة المانعة عن إرادته[14] ، لكن الفرق في الاستعارة التصريحية ذُكر لفظ المشبه به المستعمل في المشبه صراحة، وفي الاستعارة المكنية

(1) وهو الأعوان والأنصار على ما وقع في المختار.

(2) كما في قوله: ﴿يَا هَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحاً﴾ (غافر:36)، لأن هامان آمر البناء، ثم لما فهم من ظاهر كلامه من أول الأمر عدم مخالفة الجمهور للخطيب في المكنية استدرك بقوله الآتي.

(3) أي عند الجمهور.

(4) الظاهر: «هي» بالتأنيث إلا أنه ذكر باعتبار الخبر.

(5) أي المشار إليه.

(6) صفة «لفظ الإنسان».

(7) بيد المرموز إليه صفة لفظ الإنسان باليد المستعمل في الشمال.

(8) هو أي الشمال.

(9) أي بالإنسان.

(10) الظاهر: «كلتاهما».

(11) الصواب مشابه بناء على أنه خبر بعد خبر أو صفة له كما كان في قوله: «مستعمل» والرفع على النيابة لوضع فاسد، لأن المشابه.

(12) لفظ المستعار هو الرجل الشجاع، لا الحيوان المفترس فتأمل.

(13) أي من التصريحية والمكنية.

(14) أي إرادة الموضوع له وهذه العبارة حشو زائد لا طائل تحته، بل الأخصر المفيد بالمقصود أن يقال أولا فالتصريحية والمكنية كلتاهما مجازان لغويان بمعنى اللفظ المستعمل في غير ما وضع له العلاقة المشابهة والقرينة المانعة عن إرادته فلا يحتاج إلى التفسير ثانياً ولما فهم من مقارنة الاستعارتين ومن التأكيد كونها متساويين في التصرف وعدم الفرق بينهما استدراك بقوله الآتي.

لـم يُذكر لفظ المشبه به المستعمل في المشبه، إلا بطريق الكناية والرمز إليه بخواصه ولوازمه كاليد والأظفار مثلاً هذا كما ذكرنا[1].

ثـم اعلـم أن الاسـتعارة التـصريحية كلفـظ الأسـد[2] فـي الـرجل الـشجاع، والاستعارة المكنية كما في قولك[3]: «أظفار المنية» والاستعارة التخييلية كلها[4] مجاز لغوي عند السكاكي[5]؛ لأن الاستعارة بمعنى اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة المشابهة مع قرينة مانعة عن إرادة ما وضع له مع ترك أحد طرفي التشبيه من المشبه والمشبه به رأساً[6]. فإن كان[7] المذكور المشبه به والمتروك المشبه، فالاستعارة تصريحية كقولك: «رأيت أسداً يرمي» أو «في الحمام»، وإن كان[8] المذكور المشبه والمتروك المشبه به كالمنية المذكورة في قولك: «أظفار المنية» مع إضافة خاصة المشبه به للمشبه كإضافة الأظفار إلى المنية، وإضافة اليد إلى الشمال، فالاستعارة حينئذ مكنية وبالكناية. فالمكنية عند السكاكي لفظ المشبه المستعمل في المشبه به كلفظ المنية المستعمل في السَّبُع الذي شُبِّه به

(1) يعني هذا التفصيل المذكور مبني على ما ذكرنا، لأن الكاف تجيء بمعنى على أو مثل ما ذكرنا ولو قال في بيان الفرق بعد الأخصر السابق ذكره إلا أنه ذكر لفظ المشبه به صراحة في التصريحية وبذكر ذلك في المكنية إلا كناية رمزاً إليه بلوازمه لكان أخصر.

(2) مستعملاً.

(3) أي قول المتكلم بهذا اللفظ الأول إضافة القول إلى كاف الخطاب، لأنه لم يرد به ما في البيت السابق.

(4) أي كل واحد منها.

(5) وهو الفاضل العلامة سراج الملة والدين أبو يعقوب يوسف السكاكي.

(6) أي قطعاً مدعياً دخول المشبه في جنس المشبه به كما تقول: «في الحمام أسد» وأنت تريد به الرجل الشجاع مدعياً أنه من دنس الأسد، فتثبت له ما يختص المشبه به وهو اسم جنس وكما تقول: «أنشبت المنية أظفارها» وأنت تريد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها، فتثبت لها ما يختص المشبه به، أعني السبع وهو الأظفار فالشجاع قد اكتسى اسم الأسد كما اكتساه الحيوان المفترس والمنية قد برزت مع الأظفار في معرض السبع معها في أنه كذلك ينبغي كما هو شأن العارية

(7) الطرف.

(8) الطرف.

المنية[1].

ثم الاستعارة التصريحية التي هي اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الأصلي.

إما تحقيقية[2] لتحقق المراد بها حسّاً أو عقلاً[3]، كقولك[4]: «رأيت أسداً يرمي» مراداً به الرجل الشجاع، فإنه[5] متحقق[6] حسّاً وعقلاً وكقولك[7]: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾[8]، أي الدين القيم الذي هو كالصراط المستقيم في إصابة

(1) يعني أن السكاكي أراد بالاستعارة المكنية عنها أن يكون الطرف المذكور من طرف التشبيه هو المشبه ويراد به المشبه به على أن المراد بالمشبه في أظفار المنية هو السبع بادعاء السبعية لها، وإن كاد أن يكون شيئاً غير السبع بقرينة إضافة الأظفار التي هي من خواص السبع إلى المنية فقد ذكر المشبه، أعني المنية وأريد به المشبه به، أعني السبع فالاستعارة بالكناية لا تنفك عن التخييلية، لأن في إضافة خواص المشبه به إلى المشبه استعارة تخييلية هذا.

(2) هذا البيان مبني على مذهب الخطيب في الاستعارة التصريحية، لا على مذهب السكاكي وعديله مبني على مذهب السكاكي وبيان لمذهبه في الاستعارة التخييلية فلا مناسبة لكون الثاني عديلاً للأول، فينبغي للمصنف بناء على إرادة بيان مذهب السكاكي أن يقول: «ثم الاستعارة التصريحية التي هي أن يكون اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الأصلي المذكور من طرفي التشبيه هو المشبه به» فيوجد المناسبة بين قوله: «إما تحقيقية» وبين قوله: «إما تخييلية»، لأن السكاكي قسم المجاز إلى الاستعارة وغيرها وعرف الاستعارة بأن تذكر فيها أحد طرفي التشبيه وتريد به الطرف الآخر مدعياً دخول المشبه في جنس المشبه به وقسم الاستعارة إلى المصرح بها والمكنية عنها وأعني بالمصرح بها أن يكون المذكور من طرفي التشبيه هو المشبه به وجعل المصرح بها على ثلاثة أضرب تحقيقية وتخييلية ومحتملة للتحقيق والتخييل وفسر التحقيق بأن يكون المشبه المتروك محققاً حسّاً أو عقلاً وعد التمثيل على سبيل الاستعارة من التحقيقية وفسر الاستعارة التخييلية بأن تحقق حسّاً أو عقلاً، يعني هذا أو فيه اعتراض الخطيب فراجع إلى كتبه.

(3) عيني إنما سميت بالتحقيقية لتحقق المراد إلى آخره.

(4) أي فالحسي مثل قولك.

(5) أي الرجل الشجاع.

(6) موجود.

(7) أي العقلي مثل قولك في دعائك أو قرائتك في الصلاة.

(8) الفاتحة:6.

المتمسك بالحق، والدين[1] متحقق[2] عقلاً وإن لم يكن متحققاً حسّاً[3].

وإما تخييلية[4] لعدم تحقق معناه المراد لا حسّاً ولا عقلاً[5] كلفظ الأظفار ولفظ المخالف[6]، فإنه لما شبه المنية بالسبع في إهلاك النفوس بالقهر والغلبة من غير تفرقة بين نفّاع وضرّار أخذ الوهم[7] في تصوير المنية بصورة السبع، فأثبت لها الوهم وتخيل لها ما للسبع[8] من الأظفار والمخالف المشبهة بالأظفار، والمخالب الحقيقية للأسد المشبه به للمنية[9]، فأُطْلِقَ[10] اسم الأظفار المتحقق[11] الموضوع هي[12]

(1) هو ملة الإسلام أمر.
(2) وموجود.
(3) وكذا قوله تعالى: ﴿فَأَذَاقَهَا الله لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ﴾ (النحل:112)، لأنه مستعار لما يلبسه الإنسان عند جوعه من انتفاع اللون وتغيره ورثاثة هيئة وسئلها كما ذهب إليه صاحب الكشاف وإن حمل أصحابه على التخييل بأن يشبه الجوع في التأثير بذي لباس قاصد للتأثير مبالغ فيه فيخترع له حينئذ صورة كاللباس ويطلق عليه اسم الموضوع لما هو متحقق لكن كلام صاحب الكشاف بعد الاستعارة بالتحقيق ليحتمل أن يكون عقلية وأن يكون حسية، لأنه قال في البيان والتفسير: شبه ما غشي الإنسان والتبس به من الحوادث باللباس لاشتماله على اللابس، فالحادث الذي غشيه يحمل أن يريد به الضرر الحاصل من الجوع فيكون عقلية وأن يريد به انتفاع اللون ورثاثة الهيئة، فيكون حينئذ حسية.
خلاصته: أن المشبه ليه هو الجوع، بل الأمر الحادث عند الجوع فليتأمل.
(4) سميت بها.
(5) هذا التعليل موافق لتفسير السكاكي الاستعارة التخييلية بما مر من أنه ما تحقق بمعناه حسّاً ولا عقلاً، بل معناه صورة وهمية محضة لا يشوبها شيء من التحقيقي العقلي والحسي.
(6) في قولك: «أظفار المنية ومخالبها نشبت بفلان».
(7) أي شرع.
(8) يعني تخيل لوازم السبع وأثبتها للمنية وعلى الخصوص ما يكون قوام اغتيال السبع للنفوس به.
(9) يعني مشبه به والمنية مشبه.
(10) الوهم.
(11) صفة الأظفار الموضوعة هو صفة الاسم في قوله: «اسم الأظفار» لتعرفه بالإضافة في بعض النسخ.
(12) فحينئذ صفة للأظفار.

لها[1]، وهي الأظفار[2] للسبع المشبه به للمنية[3] على الأظفار[4] المتخيلة[5] غيرَ المتحققة[6]، وهي[7] أظفار المنية[8]، ولم يوضع الأظفار[9] إلا للمتحققة[10]، فاستعمالها في المتخيلة مجاز واستعارة تخييلية لكون المراد أمراً تخييليّاً محضاً[11].

---

(1) متعلق بالموضوع، يعني أن تعيين الواضع لفظ الأظفار إنما هو للأظفار المتحققة للأسد، لا للمتخيلة للمنية.

(2) المتحققة.

(3) والسبع بضم الباء، واحد من السباع كالأسد المستعمل للحيوان المخصوص المفترس بالترادف كسائر أسمائه، قال ابن خالويه: للأسد خمسمائة اسم وصفة، وزادج عليه علي بن قاسم بن جعفر اللغوي مائة وثلاثين اسماً فعلى هذا صار المجموع ستمائة وثلاثين اسماً ونحن نقول إن كثرة الأسماء تدل على شرف المسمى على ما قال الإمام السيوطي في إتفاقه في حق بعض كثرة أسماء السور فبناء على هذا كثر أسمائه في لغة العرب العرباء، فمن أشهرها أسامة، والبهين، والتاج، والجخدب، والحارث، وخيدرة، والدولس، والريبال والزفر، والسبع، والصعب، والضرغام، والضيغم، والطيسار، والغنيس، والغضنفر العراضفة، والقسورة، والكهمس، والليث، والأيس، والنهاب، والهرماس، والورد. كذا قاله كمال الدين الإمام الدميري في حياة الحيوان الكبرى.

(4) متعلق بقوله: فأطلق.

(5) صفة للأظفار.

(6) صفة بعد صفة لها أو حال أو خبر محذوف.

(7) أي الأظفار المتخيلة.

(8) يعني ما أثبت للمنية.

(9) لشيء من الأشياء في الخارج.

(10) وفيه ركاكة حتى كاد أن لا يفهم المقصود منه، لأن المقصود بيان الموضوع له فالأوضح أن يقال: ولم يوضع الأظفار إلا للسبع موافقاً كما سبق أو يقال ولم يطلق الأظفار إلا على المستحقة أو إلا على ما هو للسبع من الأظفار المتحققة.

(11) لا حاجة لهذا التعليل، بل تكرار، لأنه علة لكونه تخييلياً وهي قد سبقت وفي كلام المصنف إطناب يورث الملالة وعدم الحفظ للمتعلمين، فاللائق أن يقول: لما شبه المنية بالسبع في إهلاك أخذ الوهم في تصويرها بصورة السبع وفي اختراع لوازمه لها فاخترع لها صورة مثل صورة الأظفار المتحققة، ثم أطلق على ذلك المثل، أعني الصورة التي هي مثل صورة الأظفار لفظ الأظفار فيكون استعارة تصريحية بهذا، إنما كانت تصريحية، لأنه أطلق اسم المشبه به وهو الأظفار المتحققة على المشبه وهو صورة وهمية شبيهة بصورة الأظفار المتحققة والقرينة إضافتها إلى المنية والتخييلية عند السكاكي قد يكون بدون الاستعارة =

{أنواع الاستعارة التصريحية}

ثم اعلم أن الاستعارة التصريحية تنقسم عند الجمهور والخطيب أيضاً[1] :

1- إلى أصلية: إن كان لفظ المشبه به المستعمل للمشبه اسم جنس[2] كالأسد[3] في الرجل الشجاع[4] والقتل[5] في الضرب الشديد[6] .

2-وإلى تبعية: إن كان لفظ المشبه به المستعمل في المشبه غير اسم الجنس كالفعل وما يشتق وما يشتق منه[7] والحرف[8] .

=

بالكناية فصرح بالتشبيه لتكون الاستعارة في الأظفار فقط بل استعارة بالكناية في المنية والخطيب بعده في الإيضاح لعدم وجوده في الكلام.

(1) أي كالاستعارة مطلقاً، أي كالانقسام فيما سبق.

(2) حقيقة أو تأويلاً كما في الأعلام المشتهرة بنوع وصف نحو: «رأيت اليوم خاتماً».
اعلم أن الاستعارة لا تكون علماً، يعني لا تجري في الأعلام فلا يحوز أن يقال: «رأيت زيداً» وأنت تريد بزيد عمراً، لأن الاستعارة تقتضي إدخال المشبه في جنس المشبه به بجعل أفراده متعارفاً وغير متعارف ولا يمكن ذلك في العلم لمنافاته الجنسية، لأنه يقتضي التشخيص ومنع الاشتراك والجنسية تقتضي العموم وتناول الأفراد، فلذلك لا تكون الاستعارة علماً إلا إذا تضمن نوع وصف بواسطة اشتهاره و بوصف من الأوصاف لحاتم تضمن الاتصاف بالجود وما در بالبخل وسحبان بالفصاحة وبأقل بالفهامة، فحينئذ يجوز أن يشبه شخص بحاتم ابن عبد الله في الجود ويتأول في حاتم فيجعل كأنه موضوع للجود سواء كان ذلك الرجل المعهود أو غيره فبهذا التأويل يتأول حاتم الفرد المتعارف المعهود والفرد الغير المتعارف ويكون إطلاقه على المعهود، أعني حاتم الطائي حقيقة وعلى غيره ممن يتصف بالجود استعارة نحو: «رأيت اليوم حاتماً»، كذا حققه القوم من علماء البيان.
واسم الجنس: هو ما دل على نفس الذات الصالحة، لأن تصدق على كثيرين من غير اعتبار وصف من الأوصاف.

(3) إذا استعير.

(4) أي للرجل الشجاع.

(5) مستعملاً.

(6) واستعير له مثل بمثالين نظرًا إلى كونه اسم عين، فأتى الأسد وإلى كونه اسم معنى، فأتى القتل به.

(7) أي من اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وأفعل التفضيل واسم الزمان والمكان والآلة.

(8) والسر في كونها تبعية، لأن الاستعارة مبنية على التشبيه والتشبيه يقتضي كون المشبه موصوفاً

=

فإن الاستعارة في الفعل والمشتقات تابعة للاستعارة في المصدر، وفي الحرف تابعة لمتعلَّق معنى الحرف وهو[1] ما عُبِّر به عن معناه كما يعبر بالابتداء عن معنى «من»[2].

وعند السكاكي الاستعارة التبعية عند القوم مردودة إلى الاستعارة بالكناية[3]،

=

بوجه الشبه أو بكونه مشاركاً للمشبه به في وجه الشبه والصالح للموصوفية الحقائق، أي الأمور المتقررة الثابتة كقولك: «جسم أبيض» و«بياض صاف» دون معاني الأفعال والصفات المشتقة منها لكونها متجددة لدخول الزمان في مفهوم الأفعال وعروضه في الصفات ودون الحروف وهوظاهر، كذا قاله القوم.

وقال العلامة الثاني سعد الدين التفتازاني في شرح التلخيص بعد الاعتراض على القوم: التحقيق في كون الاستعارة تبعية، إن الاستعارة في الأفعال وجميع المشتقات التي يكون القصد بها إلى المعاني القائمة بالذوات تبعية، لأن المصدر الدال على المعنى القائم بالذات هو المقصود الأهم اللائق بأن يعتبر فيه التشبيه وإن لم يقصد لذكرت الألفاظ الدالة على نفس الذوات دون ما يقوم بها من الصفات، فالتشبيه في الفعل وما يشتق منه لمعنى المصدر فالحرف لمتعلق معناه. وإلى ما ذكر أشار المصنف.

(1) أي متعلق معنى الحرف.

(2) قال صاحب المفتاح: المراد بمتعلقات معاني الحروف ما يعبر بها عند تفسير معانيها كقولك: «من» معناها ابتداء الغاية و«في» معناه الظرفية و«كي» معناها الغرض ونحو ذلك فهذه ليست معاني الحروف وإلا لما كانت حروفاً، بل أسماء لأن الأسمية والحرفية إنما هي باعتبار المعنى وإنما هي متعلقات لمعانيها، أي إذا أفادت هذه الحروف معاني رجعت تلك المعاني إلى هذه بنوع استلزم انتهى.

مثال استعارة الحروف نحو «زيد في النعمة»، لأن مقتضاه كون النعمة ظرفاً لزيد مع أنها ليس كذلك، فامتنع حمل اللفظ على حقيقة فحمل على الاستعارة بأن شبه ما بين زيد والنعمة من التلبس المخصوص بالظرفية وهو متعلق المجرور فوقع التشبيه أوّلاً «في» الظرفية المطلقة، ثم يسري إلى الظرفية التي هي معنى «في» فاستعمل اللفظ الموضوع للمشبه به الضمني وهو الظرفية المخصوصة في المشبه، أعني تلبس لزيد مستعار له والظرفية مستعار منه ولفظه في مستعار وفي هذا المقام تفصيل زائد تجده في حاشية المطول لسيد السند، فراجع إن كنت من الرجال ولا تنفع كثرة الكلام من الأقوال لمن لم يخرج عن قلادة الصبيان والأطفال فجاهد في التحصيل يهد الله سبيل النوال.

(3) بجعل قرينة التبعية استعارة مكنياً عنها وجعل الاستعارة التبعية قرينة المكني عنها نحو قوله في «أظفار المنية» حيث جعل المنية استعارة بالكناية وإضافة الأظفار إليها قرينتها.

فإن الاستعارة التبعية[1] في قولك: «نطقت الحال بكذا» عند الجمهور والخطيب بمعنى دلت[2] بقرينة كون الحال فاعلاً؛ لأن النطق[3] بمعنى «التكلم اللساني» لا يصدر عن الحال[4]، فيكون «نطقت» بمعنى «دلت» بعد كون النطق بمعنى الدلالة[5].

وعند السكاكي لا استعارة في «نطقت»، بل[6] في الحال[7] استعارة بالكناية[8] بأن يشبه الحال بالإنسان الناطق في الدلالة على المقصود، فتُرِكَ المشبه به ونُسِب إلى المشبه ما هو من خواص المشبه به، وهو النطق، فيكون الحال المشبه بالإنسان المتكلم مستعملاً فيه[9] بقرينة نسبة النطق إلى الحال، فيكون استعارة مكنية وما جعله القوم تبعية قرينة لها[10].

وكذا[11] عند السكاكي المجاز العقلي الذي هو عبارة عند غير السكاكي عن نسبة الشيء إلى غير ما هو له بناء على ظاهر حال المتكلم مردود أيضاً[12] إلى

(1) تفصيل وبيان لما أجمله أوّلاً، لا تعليل كون التبعية مردودة عند السكاكي إلى الاستعارة بالكناية.
(2) يعني جعل القوم والخطيب «نطقت» استعارة عن «دلت» والحال حقيقة لا استعارة.
(3) حال كونه.
(4) ولا يسند إليها.
(5) هذا مثال لما كان مدار قرينة الاستعارة التبعية على الفاعل، وأما مثال ما كان مدار قرينتها على المفعول نحو «فلان قتل البخل وأحيى السخاء» فإن القتل والإحياء الحقيقيين لا يتعلقان بالبخل والجود فكان مدار قرينتها في الفعل وما يشتق منه منحصرة في الفاعل أو المفعول، وأما قرينتها في الحرف فغير مضبوط صرح به في حاشية المطول والتفصيل يطلب من المطولات ويكشف فيها المستورات.
(6) الاستعارة.
(7) أي في لفظ الحال.
(8) يعني جعل السكاكي الحال استعارة بالكناية عن التكلم ونسبة النطق إليها قرينة الاستعارة.
(9) أي في الإنسان.
(10) أي للمكنية.
(11) أي كالاستعارة التبعية.
(12) تكرار بعد قوله و «كذا».

الاستعارة بالكناية، كقولك: «أنبت الربيعُ البقلَ»، فإنه مجاز عقلي عند غير السكاكي بناء على أنه نُسِب الإنبات الذي هو فعل للقادر المختار إلى الربيع الذي ليس الإنبات فعلاً له[1] عند المتكلم الموحد[2] لكونه زماناً له، فيكون له أيضاً[3]، تعلق بالإنبات.

وأما عند السكاكي: فهو[4] استعارة مكنية بناء على تشبيه الربيع بالفاعل الحقيقي للإنبات[5] في كون كل منهما[6] متعلق الإنبات وإن كان تعلق[7] بالفاعل[8] من حيث التأثير[9] والربيع من حيث كونه زماناً للإنبات[10].

ثم اعلم أيضاً[11] أن المجاز كما يطلق[12] عند القوم بطريق الاشتراك اللفظي[13] على المجاز اللغوي، وهو اللفظ الذي استعمل في غير ما وُضِع له[14]

(1) أي الربيع.

(2) وعند غيره لا مجاز فيه، بل حقيقة بناء على أنه معتقده ومراده كما سبق، وأما اعتقاد الموحد فيكون الإنبات فعل القادر عليه، لا فعل الربيع الذي هو غير قادر عليه فحمل الموحد على المجاز حيث نسب الإثبات إلى الربيع وليس فعلاً له عنده.

(3) أي كتعلق فعل القادر.

(4) أي ما كان مجازاً عقلياً عند غيره أو قولك: «أنبت الربيع البقل».

(5) صلة للفاعل.

(6) أي كون كل من الربيع والفاعل الحقيقي.

(7) أي تعلق الإنبات.

(8) الحقيقي القادر عليه.

(9) وكان تعلقه.

(10) يعني كان العادة الكريم لله تعالى أن يخلق النباتات الكاملة وقت الربيع ولو وجد الإنبات في الجملة في غيره.

(11) أي مثل ما سبق من الاستعارة مطلقاً وغيرها.

(12) أي مثل ما يطلق.

(13) وهو اللفظ الذي استعمل.

(14) لا حاجة لإعادة تعريف المجاز اللغوي، لكونه معلوماً في ما سبق وكما يطلق.

وعلى المجاز العقلي الذي هو النسبة[1] كذلك[2] يطلق المجاز على المجاز بالزيادة وعلى المجاز بالنقصان[3]، كقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾[4]، أي ليس مثله شيء، فالكاف زائدة[5]، ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾[6]، أي أهل القرية[7]، فالأهل المسؤول عنه حقيقة محذوف[8]، فهو[9] مجاز بالنقصان[10].

ثم بعد ما تقرر لك ما ذكرنا[11] فاعلم أن لك[12] أن تجعل مثل قوله: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ[13]﴾[14] من قبيل تشبيه القرية بأهلها بأن تُذكر القرية ويُراد بها الأهل، فيكون

(1) أي النسبة المذكورة في تعريف العقلي.
(2) أي كالمجاز المذكور تأكيد لقوله «كما» لقصد التقرير.
(3) أي يطلق المجاز على كلمة تغير إعرابها من نوع إلى آخر بزيادة لفظ أو بحذفه، فمثال الأول.
(4) الشورى:11.
(5) يعني أن المقصود نفي أن يماثله شيء لا نفي أن يماثل مثله شيء، فلذلك كان الكاف زائدة ويمكن أن يقال لا زيادة فيه أصلاً، بل قصد نفي مثله تعالى بطريق برهاني بيانه: أن وجوده تعالى مسلم قطعاً، فلو كان له مثل لكان لذلك المثل مثل هو ذاته تعالى فثبوت مثله مستلزم لثبوت مثل مثله، فينفي اللازم قصداً إلى نفي الملزوم وجاز الحمل على الكناية، فإنه إذا نفى المثل عمن يماثله ويكون على أخص أوصافه كان ذلك نفياً للمثل عنه بطريق المبالغة كما عرفت فيما سبق لكن فيه اعتراض ذكره عنه مولانا حسن جلبي في حاشية المطول مع إشارة إلى جواب فليطلب منه. ومثال الثاني كقوله تعالى.
(6) يوسف:82.
(7) للقطع بأن المقصود ههنا سؤال عن أهل القرية، لأن الجماد لا يسال عنه طلباً للجواب، وأما خلق الله تعالى في الجماد الشعور والتكلم وإن كان جائزاً إلا أن ذلك إنما يكون عند خرق العادة إظهاراً للمعجزة والكرامة وليس هذا الكلام في ذلك المقام كذا حققه مولانا المذكور في حاشية التلويح.
(8) من الكلام.
(9) أي مثل «واسأل القرية».
(10) أي بنقص كلمة وكذا قوله تعالى «وجاء ربك» أي أمر ربك لاستحالة مجيء الرب.
(11) قوله «بعد» تأكيد وتفسير لقوله «ثم» يعني بعد ما علمت ما ذكرناه من تقرير المجاز بالزيادة والمجاز بالنقصان.
(12) أي جاز لك.
(13) أراد مسألة ما يكون مجازاً بالنقصان على الإطلاق.
(14) يوسف:82.

حينئذ استعارة بالكناية[1]، وأن تجعل[2] من قبيل المجاز العقلي بأن تُنسب حال أهل القرية إليها لكونها مكاناً له كما نسب حال الماء إلى مكانه في قولك: «جرى النهر» و«سال الميزاب»، وكما نسب حال القادر، وهو[3] الإنبات إلى زمان إيجاده، أعني الربيع، وجعل «أنبت الربيعُ البقلَ» مجازاً عقليّاً لا مجازاً بالحذف، ولك أن تجعل مثل: «أنبت الربيعُ البقلُ» و«هزم الأميرُ الجندَ» من قبيل المجاز بالحذف لا من المجاز العقلي بأن تقدّر «أنبت خالقُ الربيعِ البقلَ» و«هزم جيشُ الأميرِ الجندَ» بحذف «الخالق» و«الجيش» كما حذف الأهل في قولك: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾[4].

{أنواع الحقيقة والمجاز}

ثم اعلم أن كل واحد من الحقيقة والمجاز ينقسم إلى:

1-لغوية.

2-وعرفية.

والعرفية:

1-إلى عرفية خاصة[5].

2-وعرفيه عامة[6].

والعرفية الخاصة إلى:

1-شرعية.

---

(1) هذا صادق بناء على مذهب السكاكي في الاستعارة المكنية أنه لفظ المشبه المستعمل في المشبه به والتخييل السؤال، لأن الاستعارة بالكناية لا تنفك عن التخييل بالاتفاق ولو كانت التخييلية عند السكاكي قد يكون بدون الاستعارة بالكناية كما حقق في المفصلات وإن لك، أي جاز لك.

(2) مثل «واسأل القرية».

(3) أي حاله.

(4) يوسف:82.

(5) وهو ما يتعين ناقله عن المعنى اللغوي كالنحو والصرف والكلام وغير ذلك.

(6) وهي ما لا يتعين ناقله.

2-وغير شرعية من الاصطلاحات الخاصة كاصطلاح النحو وغيره[1] من العلوم المدونة[2].

والحقيقة والمجاز اللغويان كالأسد[3] في السبع وفي الرجل الشجاع[4].

والحقيقة والمجاز الشرعيان كالصلاة في العبادة المخصوصة والدعاء[5].

والحقيقة والمجاز العرفيان العاميان كالدابة[6] لذي القوائم الأربع[7] والإنسان[8].

والحقيقة والمجاز الاصطلاحيان باصطلاح أهل الكلام كالحادث[9] في

(1) أي اصطلاح النحو.

(2) كالصرف والمنطق والمعاني ونحوها. اعلم أن الحقيقة إن كان واضعها واضع اللغة فهو لغوي، وإن كان الشارع فشرعية، وإلا فعرفية عامة أو خاصة، والجملة تنسب إلى الواضع المخصص: إما ذات اللفظ وقد بطل أو غيره فهو الواضع، ثم الواضع وهو إما الله تعالى أو غيره أو المجموع بالتوزيع، فالاحتمالات أربعة:
والقائل بالأول: هو عباد بن سليمان الصيرمي.
وبالثاني: أبو الحسن الأشعري ويسمى مذهبه مذهب التوقيف.
وبالثالث: وهو أن الواضع للغات كلها بنو آدم ، أبو هاشم، وسمي هذا مذهب الاصطلاح.
والقائل بالمذهب الرابع: وهو أن المخصص في البعض وهو القدر الذي وقع به التنبيه على الاصطلاح هو الله تعالى والباقي مصطلح، البشر أبو إسحاق الاسفراني، كذا حققه مولانا حسن جلبي في الحواشي على المطول.
وأما المجاز فلأن الاصطلاح الذي به وقع التخاطب وكان اللفظ مستعملاً في غير ما وضع له في ذلك الاصطلاح إن كان هو اصطلاح اللغة فالمجاز اللغوي وإن كان اصطلاح الشرعي فشرعي، وإلا فعرفي عام أو خاص.

(3) مستعملاً.

(4) الأول للأول والثاني للثاني، يعني أن لفظ السد إذا استعمله المخاطب بعرف اللغة في السبع المخصوص يكون حقيقة لغوية وفي الرجل الشجاع يكون مجازاً لغوياً.

(5) كذلك الأول للأول والثاني للثاني، يعني إذا استعمل المخاطب بعرف الشرع لفظ الصلاة في العبادة المخصوصة يكون حقيقة شرعية، وفي الدعاء يكون مجازاً شرعياً.

(6) إذا استعمل لفظ الدابة.

(7) فإنها في العرف العام حقيقة فيه.

(8) يعني إذا استعملت الدابة للإنسان تكون محازاً في العرف العام.

(9) أي كائناً كلفظ الحادث أو مثله مستعملاً.

الوجود المسبوق بالعدم[1] وفي الإضافات المتحددة[2] ، والأحوال التي تحصل للموجود بعد ما لم تحصل له[3] ، كتجدد العالميات وتغيرها[4] .

فالضابطة[5] في هذا التقسيم[6] : أن كل واحد من الحقيقة والمجاز لابد له[7] من انتسابه إلى وضع سابق من الأوضاع، فالوضع الذي كان الحقيقة حقيقة بحسبه[8] ، إن كان وضع اللغة كانت الحقيقة حقيقة لغوية[9] ، والمجاز المستعمل في ذلك الوضع اللغوي يكون مجازاً لغوياً[10] .

وإن كان الوضع الذي كانت الحقيقة حقيقة بحسبه وضع الشرع[11] يكون المجاز المستعمل في ذلك الوضع مجازاً شرعيّاً كما أن حقيقة ذلك الوضع[12] حقيقة شرعية، وهكذا في غيره[13] ، والصلاة في الدعاء حقيقة لغوية، وفي العبادة

---

(1) من الجوهر والأعراض ومستعملاً.

(2) أي غير المقررة وغير الثابتة ففسرها بطريق العطف بقوله.

(3) يعني أن لفظ الحادث إذا استعمل ملتبساً باصطلاح الكلام في ذات كل أفراد الموجود المسبوق بالعدم يكون حقيقة اصطلاحية وعرفيّاً خاصّاً ، وإذا استعمل به في الأحوال العارضة للموجود وذاته يكون مجازاً اصطلاحيّاً.

(4) من حال إلى آخر.

(5) والقاعدة الكلية.

(6) على ما يبينه البيانيون والأصوليون في موضعه.

(7) أي لكل واحد منهما.

(8) أي بحسب ذلك الوضع.

(9) يعني أن المراد بوضع اللفظ تعيينه للمعنى بحيث يدل عليه من غير قرينة، أي يكون العلم بالتعيين كافياً في ذلك، فإن كان ذلك التعيين من جهة واضع اللغة فوضع لغوي وحققة لغوية في ذلك المعنى.

(10) مثل ما ترمز أن لفظ الأسد حقيقة لغوية في الحيوان المفترس مجاز لغوي في الرجل الشجاع.

(11) يعني إن كان تعيين اللفظ للمعنى من الشارع كان الحقيقة حقيقة شرعية.

(12) الشرعي.

(13) من أنه إن كان الوضع الذي كان الحقيقة حقيقة عرفية عامة بحسبه، أي إن كان تعيين لفظ المعنى من قوم غير مخصوص كان الحقيقة حقيقة عرفية عامة، والمجاز المستعمل في ذلك الوضع مجازاً عرفياً عاماً كما مر في الدابة، وإن كان الوضع الذي كان الحقيقة حقيقة =

مجاز كذلك[1]، وفي الشرع بالعكس[2] حقيقة شرعية في العبادة، ومجاز شرعي في الدعاء، لأن وضعه[3] في اللغة[4] للدعاء، وفي الشرع المخصوصة للعبادة[5].

=

اصطلاحية خاصة بحسبه، أي إن كان تعيين لفظ لمعنى من قوم مخصوص كأهل الصناعات من العلماء وغيرهم، كان الحقيقة حقيقة عرفية خاصة ويسمى عرفياً اصطلاحاً خاصّاً من الاصطلاحات التي يخصهم كالنقض والقلب والجمع والفرق للفقهاء، والجوهر والعرض والكون للمتكلمين، والرفع والنصب والجر للنحاة، وكان المجاز المستعمل في ذلك الوضع مجازاً اصطلاحياً وعرفياً خاصّاً. هذا ما سنح لي في هذا المقام، وبما قررنا يتضح لك معنى الكلام، فاحفظ هذا الضبط ينفعك في المرام فإنه غير موجود في كتب الأقوام.

(1) أي كما كانت حقيقة لغوية في الدعاء لا فائدة لقوله «كذلك» غير ما فسرناه.

(2) أي الصلاة.

(3) أي وضع لفظ الصلاة.

(4) أي باعتبار اللغة.

(5) وبالجملة أن لفظ الصلاة في الدعاء حقيقة لغوية ومجاز شرعي. هذا هو المشهور عند الكشاف صلى حقيقة لغوية في تحريك الصلوين ، أي طرق الاليتين، مجاز لغوي في الأركان المخصوصة، استعارة في الدعاء تشبيهاً له بالراكع والساجد في التخشع، فظهر أن اللفظ الواحد قد يكون حقيقة ومجازاً، لكن من جهتين كلفظ الصلاة على ما ذكره، بل من جهة أيضاً لكن باعتبارين كلفظ الدابة في الفرس من جهة اللغة حيث يكون حقيقة، إذا اطلعت عليه باعتبار مجرد أنه يدب على الأرض ويكون مجازاً باعتبار خصوصية الفرسية والدبيبية جميعاً، وأما من جهة العرف فهي موضوعة للفرس ابتداء وفيه تفصيل بما لا يزيد عليه يطلب من التلويح والمطول فراجع إليه.

الاستنارة في الاستعارة

تأليف

فخر الدين بن السيد ملا عبد اللّٰه العرناسي ثم

الباطماني

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين. والصلاة والسلام على سيد المرسلين، محمد الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد: فيقول فخر الدين ابن السيد ملا عبد الله العرناسي ثم الباطماني حفظهما الله من عذاب النيران آمين.

{مقدمة}

اعلم أن علم البيان علمٌ يعرف به إيرادُ المعنى الواحد[1] بُطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه[2] كإيراد جود زيدٍ بكثيرِ الرمادِ، وجَبَانِ الكلب، ومهزولِ الفصيلِ[3].

وهو منحصر في:

1-التشبيه.

---

(1) الغرض من معرفة هذا الإيراد أن يحترز المتكلم عن الخطأ في تأدية الكلام بحيث لا يورد من الكلام ما يدل على مقصوده دلالة خفية عند اقتضاء المقام دلالة واضحة أو دلالة واضحة عند اقتضائه دلالة خفية أو دلالة أوضح عند اقتضائه دلالة متوسطة أو دلالة متوسطة عند اقتضائه دلالة أوضح أو خفي.

(2) بأن يكون بعضها أوضح من بعض سواء كانت تلك الطرف من قبيل الكناية أو المجاز أو التشبيه.

مثال الكناية ذكر في المتن وكثير الرماد أوضحها.

ومثال الاستعارة في وصف زيد بالجود رأيت بحراً في الدار في الاستعارة التحقيقية وطم زيد بأنعامه جميع الأنام ولجة زيد تتلاطم بالأمواج كلاهما في الاستعارة المكنية وأوضحها الأول.

ومثال التشبيه زيد كالبحر في السخاء وزيد كالبحر وزيد بحر والأول أوضحها.

(3) هذه التراكيب تفيد وصف زيد بالجود من طريق الكناية؛ لأن هزال الفصيل إنما يكون بإعطاء لبن أمه للضيفان وجبن الكلب لألفه للواردين عليه منهم بكثرة فلا يعادي أحداً، كذا في الدسوقي وكثرة الرماد من ثرة إحراق الحطب للطبخ من أجل كثرة الضيفان.

2-والمجاز.

3-والكناية.

{التشبيه}

التشبيه[1] : الدلالة على مشاركة أمر لآخر في معنى بالكاف ونحوه بحيث لا تكون على سبيل الاستعارة.

{أركان التشبيه}

وأركانه أربعة: طرفاه[2] ، ووجهه، وأداته.

فطرفان:

إما جسيان: نحو: «خد زيد كالورد».

وإما عقليان: نحو: «العلم كالحياة»[3] .

وإما مختلفان: نحو: «المنية كالسبع»[4] .

وأيضاً طرفان:

إما مفردان: كما مر.

وإما مركبان: كما في قول بشار:

---

(1) لم يأت بالضمير بأن يقال هو لئلا يعود إلى التشبيه الاصطلاحي المبني عليه الاستعارة الذي هو أخص من مطلق التشبيه مع أنه المراد وما يقال أن المعرفة إذا أعيدت كانت عين الأول فقاعدة أغلبية لا كلية فلا يرد أن الظاهر كالضمير في العود إلى المذكور.

(2) وهما المشبه والمشبه به.

(3) وجه الشبه بينهما كونهما جهتي إدراك وإن كان العلم سبباً له والحياة شرطاً له فالمراد بالعلم هنا الملكة التي يقتدر بها على الإدراكات الجزئية لا نفس الإدراك.

(4) هذا المثال لما كان المشبه عقلياً والمشبه به حسياً فإن المنية أي الموت عقلي لأنه عدم الحياة عما من شأنه الحياة والسبع أي المتفرس من الحيوان حسي ووجه المشبه بينهما اغتيال النفوس أي إهلاكها من غير تفرقة بين نفاع وضرار ومثال العكس أن يقال العطر كخلف كريم.

كَأَنَّ مُثَارَ النَّقْعِ فَوْقَ رُؤُوسِنَا[1] وَأَسْيَافَنَا لَيْلٌ تَهَاوَى كَوَاكِبُه[2]

وإما مختلفان: كما في قول الآخر:

وَكَــأَنّ مُحْمَــرَّ الــشَّقِيـ ـقِ إذا تَـصَوَّبَ أَوْ تَـصَعَّدْ[3]

أَعْــلاَمُ يَاقُــوتٍ نُــشِرْ نَ عَلَـى رِمَـاحٍ مِـنْ زَبَـرْجَدْ[4]

ووجهه: ما يشتركان فيه تحقيقاً كما مر أو تخييلاً، نحو: «السنة كالنور في الإضاءة» و«البدعةُ كالظلمة في السواد»، وكقوله:

---

(1) مثار النقع: أي: مثار الغبار الذي تثيره حوافر الخيل وحركة القتال في الحرب.
تهاوى: أي: تتهاوى.
فشبه صورة الغبار المثار بحركة القتال والذي تتهاوى داخله أسياف المقاتلين على أعدائهم بصورة ليل تتهاوى على الأرض كواكبه.
ووجه الشبه الجامع بينهما الهيئة الحاصلة من هوي أجرام مشرقة مستطيلة متناسبة المقدار، ومتفرقة، في جوانب شيء مظلم، وتظهر فيها الحركة التي زادت التمثيل حسناً.
ولدى التحليل نلاحظ أن التشبيه المركب قد جاء في شكل عناصر متلاقية في المشبه، تقابل أمثالها في المشبه به، ويتحصل من ذلك هيئة كلية في صورة.

(2) المثار: اسم مفعول من أثار الغبار أي هيجه وحركه والنقع الغبار وقوله فوق رؤوسنا أي المنعقد فوق رؤوسنا، والواو في قوله وأسيافنا بمعنى مع وقوله تهاوى أصله تتهاوى حذفت إحدى التائين أي بتساقط بعضها أثر بعض ووجه الشبه هو الهيئة الحاصلة من سقوط أجرام مشرقة وهي السيوف والنجوم مستطيلة متناسبة المقدار متفرقة في جوانب شيء مظلم أما السيوف ففي ظلمة الغبار، وأما الكواكب ففي ظلمة الليل.

(3) قوله محمر الشقيق من باب جرد قطيفة والشقيق ورد أحمر في وسطه سواد ينبت بالجبال، وإذا ظرف لأشبه المأخوذ من كأن وتصوب أي مال إلى أسفل وتصعد أي مال إلى علو والأعلام جمع علم وهي الراية والزبرجد حجر أخضر من المعادن النفيسة فالمشبه هنا مفرد حسي والمشبه به مركب خيالي.

(4) محمر الشقيق: أي: الشقيق المحمر، والمراد به شقائق النعمان، وهو ورد أحمر في وسطه سواد.
إذا تصوب: أي: إذا مال إلى أسفل.
أو تصعد: أي: أو نهض إلى الأعلى مستقيماً.
شبه شقائق النعمان تحركها الرياح راكعة ناهضة بأعلام من ياقوت أحمر نشرن على رماح من زبرجد أخضر.

وَكَأَنَّ النُّجُومَ بَيْنَ دُجَاهُ سُنَنٌ لاَحَ بَيْنَهنَّ ابتداعُ[1]

{أداة التشبيه}

وأداته: الكاف وكأن ومثل ونحوها.

وقد لا يذكر الأدات بأن يكون المشبه به خبراً لمشبه مقدر، نحو: ﴿صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ[2]﴾[3]، أو مذكور، أو يكون في حكم الخبر كخبر باب كان وباب إن والمفعول الثاني لـ«باب علمت» والثالث لـ«باب أعلمت» والحال والصفة، نحو: «جائني زيداً أسداً والأسد».

{غرض التشبيه}

والغرض منه في الأغلب يعود إلى المشبه:

1-وهو إما بيان إمكانه كما في قوله:

فَإِنْ تَفُقِ الأَنَامَ وَأَنْتَ مِنْهُمْ[4] فَإِنَّ الْمِسْكَ بَعْضُ دَمِ الْغَزَالِ[5]

---

(1) قوله دجاه جمع دجية وهي كالظلمة وزناً ومعنى والضمير لليل في قوله قبله رب ليل إلى آخره وروى دجاها والضمير للنجوم والسنن جمع سنة ولاح أي ظهر وابتداع أي بدعة ثم لا يخفى أن قوله سنن لاح بينهن ابتداع من باب القلب أي سنن لاحت بين الابتداع ولا يخفى أن هذا أيضاً من تشبيه المحسوس بالمعقول فيقدر أن السنن محسوسة ويجعل كأنها أصل على طريق المبالغة أو يجعل من عكس التشبيه والأصل وكان السنن بين الابتداع نجوم بين دحاه ووجه الشبه هو الهيئة الحاصلة من حصول أشياء مشرقة بيض في جوانب شيء مظلم أسود فهي غير موجودة في المشبه به الذي هو السنن إلا على طريق التخييل.

(2) أي هم صم بكم عمي والصم جمع أصم والبكم جمع أبكم وهو الأخرس والعمي جمع أعمى.

(3) البقرة:18.

(4) الشطر الثاني اشتمل على تشبيه ضِمْنِيّ واضح الدّلالة، وقد ساقه مساق حُجَّةٍ يُثْبتُ فيها ما ادّعاه لسيف الدولة، من تفوّق على أنَام زمانه.

(5) قول فإن تفق من فاق يفوق أي علا والأنام قال في المصباح الجن والإنس وقيل ما على وجه الأرض من جميع الخلق انتهى وأراد الشاعر الأنام الموجودين في زمانه وقوله وأنت منهم جملة حالية وقوله فإن المسك إلى آخره، ليس جواباً للشرط وإنما هو علة للجواب، أقيم مقامه والأصل فلا بعد في ذلك لأن المسك إلى آخره والتشبيه في البيت ضمني ومكنتي =

أي حالك كحال السك.

2-أو بيان حاله: نحو: «هذا الثوب مثل ذاك الثوب في السواد».

3-أو بيان مقدراها: نحو: «هذا الثوب كالغراب في شدته».

4-أو تقريرها: نحو: «فلان كمن يرقم على الماء» أو «يبني على الهواء» في أن سعيه لا طائل تحته.

5-أو تزيينه[1] : كما في تشبيه وجهٍ أسود بمقلة الظبي.

6-أو تشويهُهُ: كما في تشبيه وجه مجدور بسلحة جامدة قد نقرتها الديكة[2] .

وينبغي أن يكون المشبه به أعرف وأشهر بوجه الشبه.

وقد يعود[3] إلى المشبه به وهو قسمان:

أحدهما: إيهام أنه أتم من المشبه، وذلك في التشبيه المقلوب كقوله:

وَبَدَا الصَّبَاحُ كَأَنَّ غُرَّتَهُ[4]   وَجْهُ الْخَلِيفَةِ حِينَ يُمْتَدَحُ[5]

=

عنه لأنه ذكر فيه لازم التشبيه وهو وجه الشبه الذي هو فوقان الأصل وأراد الملزوم وهو التشبيه أي حالك كحال المسك في التفوق على الجنس أي كما أن المسك كان في أصله دماً ثم صار مسكاً وفاق سائر الدماء لما فيه من الأوصاف الشريفة التي لا توجد في الدم كذلك الممدوح كان من الإنسان ثم فاقهم وعلا عليهم بالشرف والرتبة لما فيه من أوصاف الكمال التي لا توجد في غيره حتى صار كأنه أصل برأسه وجنس بنفسه.

(1) عطف على بيان إمكانه أي تزيين المشبه في عين السامع.

(2) تشويهه أي تقبيحه والسلحة بحاء مهملة الغائط والديكة وزان قردة جمع ديك، ويلغز فيقال: ديك وديك أي ديك سمين فالواو في قوله وديك من أصل الكلمة لا للعطف من الودك وهو دسم اللحم والشحم.

(3) أي الغرض من التشبيه.

(4) قلب التشبيه ليُشْعِر بأنّه يرى وجه الخليفة أكثر إشراقاً وضياءً من غُرَّة الصباح.

(5) قوله: وبدا الصباح أي ظهر الصباح بمعنى الصبح أو ضيائه والغرة بياض في جبهة الفرس فوق الدرهم استعير لبياض الصبح فإن الشاعر جعل الغرة مشبهاً ووجه الخليفة مشبهاً به مع أن الأول أتم من الثاني قصداً إلى إيهام أن وجه الخليفة أتم من الصباح في الوضوح والضياء مبالغة في المدح.

ونحو: «أبو حنيفة كأبي يوسف».

وثانـــيهما: بيان الاهتمام به كتشبيه الجائع وجهاً كالبدر في الاستدارة والاستنارة بالرغيب، ويسمى هذا إظهار المطلوب.

{مراتب التشبيه}

وأعلى مراتب التشبيه حذف وجهه وأداته، نحو: «زيد أسد» و﴿صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ[1]﴾[2].

وأدناها ذكر جميع الأركان.

وأوسطها غيرهما[3].

وقد يضاف المشبه به إلى المشبه للمبالغة، نحو: «لجين الماء»[4].

الحقيقة والمجاز

الحقيقة ضربان:

1-حقيقة عقلية: وهي نسبة الفعل، أو معناه، أو غيرهما إلى ما هو له عند المتكلم في الظاهر[5].

---

(1) سواء ذكر المشبه كالمثال الأول أو حذف كالمثال الثاني.

(2) البقرة:18، 171.

(3) وبيان ذلك أن القوة إما بعموم وجه الشبه ظاهراً وذلك يحصل بحذفه لأنه إذا حذف الوجه أفاد بحسب الظاهر أن جهة إلحاق المشبه بالمشبه به كل وصف إذ لا ترجيح لبعض الأوصاف على بعض في الإلحاق عند الحذف وذلك يقوي الاتحاد بخلاف ما إذا ذكر الوجه فإنه يتعين وجه الإلحاق. وإما بحمل المشبه به على المشبه وذلك يحصل بحذف الأداة لأن ذكرها يدل على المباينة بين الملحق والملحق به وحذفها يشعر بحسب الظاهر بجريان أحدهما على الآخر وصدقه عليه فيتقوى الاتحاد بينهما فما اشتمل على الوجهين أي حذف الوجه والأداة فهو في غاية القوة فهو أعلى وما خلا عنهما فلا قوة فيه فهو أدنى وما اشتمل على أحدهما فهو متوسط.

(4) أي ماء كاللجين أي الفضة في الصفاء.

(5) عند المتكلم وفي الظاهر كلاهما متعلق بقوله له ودخل بقوله في الظاهر ما لا يطابق الاعتقاد كالمثال الأول فإن المعتزلي نسب خلق إلى غير فاعله الحقيقي في اعتقاده وبقوله عند =

وأقسامها أربعة: لأنه:

1-إما يطابق الواقع فقط، كقول المعتزلي لمن لا يعرف حاله: «خلق الله الأفعال كلها».

2-أو الاعتقاد فقط، كقول الجاهل: «أنبت الربيعُ البقلَ».

3-أو يطابقهما جميعاً، كقول المؤمن: «أنبت الله البقل».

4-أو لا يطابقهما جميعاً، نحو قولك: «جاء زيد» وأنت تعلم أنه لم يجيء[1].

2-وحقيقة لغوية: وهي الكلمة المستعملة فيما وضعت له في اصطلاح به التخاطب.

والمجاز أيضاً قسمان:

1-مجاز عقلي[2]: وهو نسبة الفعل، أو معناه، أو غيرهما إلى ملابس له غير ما هو له بتأول[3]، فيشمل النسبة الإسنادية، نحو: ﴿عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ﴾[4] فيما بني للفاعل، وأسند إلى المفعول به، و«سيل مفعم» في عكسه[5] وجد جدّه في المصدر، و«نهاره صائم» في الزمان، و«نهر جار» في المكان، و«بنى الأمير المدينة» في

=

المتكلم ما يطابق الاعتقاد دون الواقع كالمثال الثاني.

(1) أي ولا يعلم المخاطب أنه لم يجيء إذ لو علمه المخاطب أيضاً لما تعين كونه حقيقة لجواز أن يكون المتكلم قد جعل علم السامع بشأنه لم يجيء قرينة على أنه لم يرد ظاهره فيكون الإسناد إلى غير ما هو له فيكون مجازاً عقليّاً.

(2) نسبة للعقل لأن التجوز والتصرف فيه في أمر معقول يدرك بالعقل وهو الإسناد ويسمى مجازاً حكمياً أي منسوباً للحكم ومجازاً في الإثبات وإسناداً مجازيّاً.

(3) متعلق بنسبة أي تطلب ما يؤول إليه من الحقيقة أو الموضع الذي يؤول إليه من العقل وحاصله أن ينصب قرينة صارفة عن أن يكون الإسناد إلى ما هو له.

(4) الحاقة:21؛ القارعة: 7.

(5) أي فيما بني للمفعول وأسند إلى الفاعل لأن السيل هو الذي يفعم أي يملأ وقوله في المصدر وفي الزمان وفي المكان وفي السبب أي فيما بني للفاعل وأسند إلى المصدر أو إلى الزمان أو إلى المكان أو إلى السبب كالأمثلة المذكورة في المتن.

السبب والإضافية[1]، نحو: «مخالب المنية نشبت بفلان»، والإيقاعية، نحو: «نومت الليل» و«أجريت النهر».

وأقسامه أيضاً أربعة: لأن طرفيه:

إما حقيقتان لغويتان: نحو: «أنبت الربيع البقل»[2].

أو مجازان: نحو: «أحيى الأرض شباب الزمان»[3].

أو مختلفان: بأن يكون المسند حقيقة، والمسند إليه مجازاً، نحو: «أنبت البقل شباب الزمان».

أو بالعكس[4]: نحو: «أحيى الأرض الربيع».

ومجاز لغوي: وهو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له في اصطلاح[5] به التخاطب لعلاقة[6] مع قرينة مانعة عن إرادته[7] سواء كان ذلك الاصطلاح لغة، أو شرعاً، أو عرفاً خاصّاً، أو عامّاً كالأسد[8] للسبع، والرجل الشجاع، والصلاة[9] للعبادة والدعاء، والفعل[10] للفظ والحدث، والدابة[11] لذوات الأربع والإنسان.

والمجاز مفرداً كان أو مركباً مرسل[12] إن كانت علاقته غير المشابهة

---

(1) عطف على الإسنادية وكذا قوله والإيقاعية.

(2) فإن الإنبات والربيع حقيقتان لغويتان والنسبة التي بينهما مجاز عقلي.

(3) فإن الإحياء مجاز عن الإنبات والشباب مجاز عن الربيع والنسبة التي بينهما مجاز عقلي.

(4) أي يكون المسند مجازاً والمسند إليه حقيقة.

(5) متعلق بغير.

(6) متعلق بالمستعملة.

(7) أي إرادة ما وضعت له.

(8) فإنها حقيقة لغوية في السبع مجاز لغوية في الرجل الشجاع.

(9) فإنها حقيقة شرعية في العبادة المخصوصة مجاز شرعي في الدعاء.

(10) فإنها حقيقة عرفية خاصة أي نحو فيما دل على نفسه مقترناً بأحد الأزمنة الثلاثة مجاز نحوي في الحدث.

(11) فإنها حقيقة عرفية عامة في ذوات الأربع مجاز عرفي عام في الإنسان.

(12) سمي مرسلاً لأن الإرسال في اللغة الإطلاق والمجاز الاستعاري مقيد بادعاء أن المشبه من جنس المشبه به والمرسل مطلق عن هذا القيد، وقيل إنما سمي مرسلاً لإرساله عن التقيد =

وإلا[1] فاستعارة.

والمجاز المرسل كتسمية الشيء باسم سببه كاليد[2] في النعمة والقدرة ونحو: «رعينا الغيث»، أي النبات[3].

أو مسببه، نحو: «أمطرت السماء نباتاً»، أي مطراً.

أو كله[4]، نحو: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ﴾[5]، أي أناملهم.

أو جزئه[6] كالعين في الشخص الرقيب.

أو محله[7]، نحو: ﴿فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ﴾[8] أي «أهل ناديه».

أو حاله[9]: نحو: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ ابْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِي رَحْمَةِ اللهِ﴾[10]، أي في الجنة.

أو متعلقه[11]: نحو: ﴿بِأَيِّكُمُ الْمَفْتُونُ﴾[12]، أي الفتنة.

أو مجاوره[13] كالراوية، أي البعير في المزادة أي القربة.

=

بعلاقة مخصوصة بل ردد بين علاقات بخلاف المجاز الاستعاري فإنه مقيد بعلاقة واحدة هي المشابهة.

(1) بأن كانت علاقته المشابهة.

(2) مثل كثرت أيادي فلان عندي أي نعمة وللأمير يد أي قدرة فإنها سبب لصدور النعمة ولظهور القدرة.

(3) فإن الغيث سبب للنبات.

(4) أي تسمية الشيء كالأنامل باسم كله كالأصابع.

(5) البقرة:19.

(6) أي تسمية الشيء كالشخص الرقيب أي الجاسوس باسم جزئه كالعين.

(7) أي تسمية الشيء كأهل النادي باسم محله كالنادي أي المجلس.

(8) العلق:17.

(9) أي تسمية الشيء كالجنة باسم حاله أي الواقع فيه كالرحمة.

(10) آل عمران:107.

(11) أي تسمية الشيء كالفتنة باسم متعلقه بفتح اللام كالمفتون.

(12) القلم:6.

(13) أي تسمية الشيء كالمزادة بفتح الميم وهو ظرف الماء الذي يستقي به على الدابة باسم ما

=

أو مضاده[1] كالمفازة في البرية المهلكة.

أو آلته[2] : نحو: ﴿وَاجْعَلْ لِي لِسَانَ صِدْقٍ فِي الآخِرِينَ﴾[3] ، أي ذكراً حسناً.

أو مقيده[4] كالمشفر في الشفة.

أو مطلقه[5] كعكس هذا المثال.

أو باعتبار ما كان[6] ، ويسمى مجازاً بالكون، نحو: ﴿وَآتُوا الْيَتَامَى أَمْوَالَهُمْ﴾[7]، أي الذين كانوا يتامى.

أو ما يؤول إليه[8] ، ويسمى مجازاً بالأول، نحو: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ[9] ﴾[10]، و ﴿إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْراً﴾[11] ، أي عنباً.

هذه أمثلة المفرد المجاز المرسل.

=

يجاوره وهو البعير فإن الراوية اسم له.

(1) أي تسمية الشيء كالبرية المهلكة باسم ضده كالمفازة فإنه اسم لمكان الفوز أي النجاة.

(2) أي تسمية الشيء كالذكر الحسن باسم آلته كاللسان.

(3) الشعراء:84.

(4) أي تسمية الشيء كالشفة المطلقة باسم مقيده كالمشفر بكسر الميم لشفة البعير.

(5) أي تسمية الشيء كالمشفر باسم مطلقه كالشفة المطلقة.

(6) أي تسمية الشيء كالأولاد البالغين باسم الشيء الذي كان هو عليه في الزمان الماضي كاليتامى في الآية الكريمة أي الذين كانوا يتامى إذ لا يتم بعد البلوغ.

(7) النساء:2.

(8) أي تسمية الشيء كالحي باسم ما يؤول إليه كالميت.

(9) قيل الميت بالتحريك المتحرك وبالسكون للساكن كما قال:

أَيَـا سَـائِلِي تَفْسِيرَ مَيْتٍ ومَيِّتٍ فَدُونَكَ قَدْ فَسَّرْتُ إِنْ كُنْتَ تَعْقِلُ

فمَنْ كَانَ ذَا رُوحٍ فَذَلِكَ مَيِّتٌ وَمَا الْمَيْتُ إِلاَّ مَنْ إِلَى الْقَبْرِ يُحْمَلُ

وإلا ظهر القول بالاتحاد فكل من المخفف والمشدد حقيقة فيمن مات بالفعل مجاز فيمن سيموت.

(10) الزمر:30.

(11) يوسف:36.

وأما مثال المركب المجاز المرسل فكقوله:

هَوَايَ مَعَ الرَّكْبِ الْيَمَانِينَ مُصْعِدُ   جَنِيبٌ وجُثْمَانِي بِمكَّةَ مُوثَقُ[1]

فإن هذا المركب موضوع للإخبار.

والغرض منه لازمه الذي هو إظهار التحزن والتحسر.

والاستعارة[2]

وهي مجاز تكون علاقته المشابهةَ، يقال لطرفيها: مستعار منه ومستعار له، وللفظ مستعار[3].

ولما قصد اشتراك الطرفين فيه جامع، ولما يمنع إرادة المعنى الحقيقي قرينة، وهي[4] باعتبار المستعار منه قسمان:

استعارة مصرحة: إن ذكر المشبه به، وأريد المشبه، نحو: «رأيت أسداً في الحمام».

واستعارة مكنية: إن ذكر المشبه، وأثبت له ما يختص بالمشبه به قرينة كقول الْهُزَلِي:

وَإِذَا الْمَنِيَّةُ أَنْشَبَتْ أَظْفَارَهَا   أَلْفَيْتَ كُلَّ تَمِيمَةٍ لاَ تَنْفَعُ[5]

---

(1) هو أي مهزمي والركب اسم جمع لراكب واليمانين جمع يمان بمعنى يمني وأصل يمان يماني أهل إعلال قاض ومصمد بكسر العين خبر هو أي من أصمد في الأرض مضى فيها أي مبعد ذاهب في الرض والجنيب المجنوب المستتبع أي الذي يتبعه قومه ويقدمونه أمامهم وهو كناية عن أن المحبوبة لا يمكن انفلاتها عن الركب وتأتي إليه وجثماني أي شخص وموثق أي مقيد.

(2) مبتدأ خبره يقال.

(3) المستعار منه هو المعنى الحقيقي والمستعار له هو المعنى المجازي واللفظ المستعار بمنزلة اللباس الذي استعير من أحد فألبس غيره.

(4) أي الاستعارة.

(5) المنية الموت وهو فاعل فعل محذوف يفسره أنشبت أي علقت وألفيت أي وجدت والتميمة الخرزة بفتح الخاء والراء التي تجعل معاذة أي تعلق على عنق الصبيان صوناً لهم عن العين أو الجن على زعمهم.

وتسمى هذه أي قرينة المكنية استعارة تخييلية، ويحكمون بعدم انفكاك المكنية عنها.

ثم إن المشبه قد يذكر بلفظه كما مر.

وقد يذكر بغير لفظه كقوله تعالى: ﴿فَأَذَاقَهَا الله لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ﴾[1]، فإن شبه ما غشي الإنسان عند الجوع والخوف من أثر الضرر من حيث الاشتمال باللباس، فاستعير له اسمه، ومن حيث الكراهة بالطعم المر البشيع، فيكون استعارة مصرحة نظراً إلى الأول، ومكنية نظراً إلى الثاني، ويكون الإذاقة تخييلاً.

وجعل السكاكي الاستعارة المصرحة قسمين:

أحدهما: تحقيقية: وهي ما يكون المستعار له فيه محققاً حسّاً، نحو: «رأيت أسداً يرمي»، أو عقلاً، نحو: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾[2]، أي الدين الحق.

وثانيهما: تخييلية: وفسرها بما لا تحقق لمعناه حسّاً ولا عقلاً، بل هو صورة وهمية محضة كلفظ الأظفار فيما مر، فإنه لما شبه المنية بالسبع في الاغتيال[3] أخذ الوهم في تصويرها بصورته، واختراع[4] لوازمه لها، فاخترع لها مثل صورة الأظفار، وفيه تعسف.

فهي[5] باعتبار المستعار له أيضاً قسمان:

1-تحقيقية.

(1) النحل:112.

(2) الفاتحة:6.

(3) أي في الإهلاك.

(4) أي إيجاد وحاصل ما ذكره السكاكي هو أنه لما شبه المنية بالسبع خيل الوهم وفرض أن لها أظفاراً مثل أظفار السبع فشبه أظفارها المخيلة المفروضة بأظفار السبع الحقيقية واستعمل في المشبه المخيل المفروض لفظ الأظفار الموضوع للأظفار الحقيقية فهي استعارة مصرحة تخييلية أما كونها استعارة مصرحة فلأنه ذكر المشبه به وأريد المشبه.
وأما كونها تخييلية فلأن المشبه فرضي خيالي لا حقيقي.

(5) أي الاستعارة المصرحة.

2-وتخييلية.

وباعتبار[1] اللفظ المستعار قسمان:

1-**أصـــلية**: إن كان اسم جنس، أي اسماً كليّاً حقيقة أو حكماً من غير اعتبار وصف فيه سواء كان اسم عين كأسد للرجل الشجاع أو اسم عين كقتل للضرب الشديد.

2-**وتبعية**: إن كان فعلاً أو ما يشتق منه[2] أو حرفاً.

فالاستعارة في الأولين تجري أوّلاً في المصدر، ثم فيهما.

ففي قولنا: «نطقت الحال» و«الحال ناطقة بكذا» يشبه الدلالة بالنطق في إيصال المعنى إلى الذهن، فيستعار لها لفظ النطق، ثم يشتق منه الفعل أو الصفة، فيكون الاستعارة في المصدر أصلية، وفي الفعل والصفة تبعية، وقرينتها[3] فيهما ذكر الفاعل كما مر، أو المفعول، نحو: «قتل البخل» أي أزاله، و«أحيى السماح» أي أكثره، أو المجرور، نحو: ﴿فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾[4]، أي أنذرهم، أو الحال والمقام، نحو: «قتلت زيداً»، أي ضربته ضرباً شديداً.

وفي الحرف[5] تجري أوّلاً في متعلق معناه، ثم في معناه تبعاً له.

والمراد بمتعلق معناه: ما يعبر به عنه[6] من المعاني المطلقة، كقولنا «من» للابتداء و«إلى» للانتهاء إلى غير ذلك.

---

(1) عطف على قوله باعتبار المستعار منه.
(2) أي من الفعل بناء على أن الاشتقاق منه كما هو مذهب الكوفيين أو من مصدره على حذف مضاف كما هو مذهب البصريين.
(3) أي قرينة الاستعارة.
(4) آل عمران:21.
(5) عطف على قوله في الأولين أي والاستعارة في الحرف تجري أوّلاً في منطق معنى الحرف وهو المعنى الكلي كالابتداء المطلق ثم في حصصه وجزئياته ثانياً.
(6) ما عبارة عن العاني المطلقة وضمير به راجع إلى ما وضمير عنه راجع إلى معنى الحرف.

ففي قوله تعالى: ﴿وَلأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾[1] يشبه الاستعلاء المطلق بالظرفية المطلقة في مطلق الاستقرار، فيستعار لفظ المشبه به[2] للمشبه أوّلاً، ثم يستعمل الحرف الموضوع لجزئيات المشبه به في جزئيات المشبه ثانياً.

واختار السكاكي رد التبعية إلى الاستعارة بالكناية بجعل قرينتها مكنيّاً عنها، وجعل نفسها قرينة لها.

ففي: «نطقت الحال» و«الحال ناطقة بكذا» يجعل الحال استعارة بالكناية عن إنسان متكلم في الدلالة على المقصود، ونسبة النطق إليها قرينة لها.

وفي قوله تعالى: ﴿وَلأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾[3] يجعل الجذوع استعارة بالكناية عن الظروف، واستعمال لفظة «في» قرينة، وعلى هذا القياس.

وباعتبار الطرفين قسمان؛ لأن اجتماعهما في شيء:

إما **ممكن**: نحو: أحييناه في ﴿أَوَمَنْ كَانَ مَيْتاً فَأَحْيَيْنَاهُ﴾[4] ، أي ضالاً فهديناه، استعير الإحياء للهداية.

وقد اجتمعا في الله سبحانه[5] ، وتسمى وفاقية.

وإما **ممتنع**: نحو ميتاً فيما مر[6] ، استعير الموت للضلالة.

ولا يجتمعان في شيء[7] ، وتسمى عنادية.

ومنها: التهكمية والتلميحية، وهما ما استعمل في ضده أو نقيضه[8]

---

(1) طه:71.
(2) وهو الظرفية المطلقة والمشبه الاستعلاء المطلق.
(3) طه:71.
(4) الأنعام:122.
(5) فإن الله سبحانه يحيي ويهدي.
(6) وهو ﴿أَوَمَنْ كَانَ مَيْتاً فَأَحْيَيْنَاهُ﴾.
(7) إذ الميت لا يوصف بالضلالة.
(8) والفرق بين الضد والنقيض هو أن الضدين هما الأمران الوجوديان اللذان لا يجتمعان وقد يرتفعان كالسواد والبياض وأن النقيضين الأمران اللذان لا يجتمعان ولا يرتفعان وأحدهما وجودي والآخر عدمي كالثبوت والنفي.

=

كإطلاق الكريم على البخيل، والأسد على الجبان، وكقوله تعالى: ﴿فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾[1]، استعير البشارة للإنذار على سبيل التهكم.

وباعتبار الجامع قسمان: لأنه إما داخل في مفهوم المستعار له والمستعار منه كما في قوله تعالى: ﴿وَقَطَّعْنَاهُمْ فِي الأَرْضِ أُمَماً﴾[2]، فإنه شبه تفريق الجماعة بالتقطيع الموضوع لإزالة الاتصال بين الأجسام الملتزقة، واستعير التقطيع للتفريق، ثم اشتق منه الفعل[3]، والجامع إزالة الاجتماع، وهي داخلة في مفهومهما.

وإما غير داخل في مفهومهما كاستعارة الأسد للرجل الشجاع، والشمس للوجه المتهلل.

وباعتبار الثلاثة[4] ستة أقسام: لأن المستعار منه والمستعار له إن كانا حسيين فالجامع:

إما حسي: نحو قوله تعالى: ﴿فَأَخْرَجَ لَهُمْ عِجْلاً جَسَداً لَهُ خُوَارٌ﴾[5]، فالمستعار منه ولد البقرة، والمستعار له الحيوان الذي[6] خلقه الله تعالى من حلي القبط، والجامع الشكل، والجميع حسي.

وإما عقلي: نحو قوله تعالى: ﴿وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ﴾[7]، فالمستعار منه كشط الجلد[8]، والمستعار له كشف الضوء[1] عن مكان الليل، وهما

=

والفرق بين التهكمية والتلميحية بحسب الغرض لأنه إن كان الغرض الحامل على استعمال اللفظ في ضد معناه الهزؤ والسخرية بالقول فيه كانت الاستعارة تهكمية وإن كان الغرض الحامل على ذلك بسط السامعين وإزالة السآمة عنهم بواسطة الإتيان بشيء مليح مستظرف كانت تمليحية.

(1) آل عمران:21.

(2) الأعراف:168.

(3) وهو قطعنا.

(4) وهي المستعار منه والمستعار له والجامع.

(5) طه:88.

(6) وهو على صورة العجل.

(7) يس:37.

(8) أي إزالته عن الشاة ونحوها.

حسيان باعتبار متعلقهما، وهو اللحم والضوء، والجامع ترتب أمر على آخر، وهو في الأول ترتب ظهور اللحم على كشط الجلد، وفي الثاني ترتب ظهور ظلمة الليل على إزالة ضوء النهار، وهو عقلي، ومتعلق الترتيب ليس محسوساً دائماً[2]، فلم يجعل حسيّاً.

وإما مختلف: كقولك: «رأيت شمساً»، وأنت تريد إنساناً كالشمس في حسن الطلعة ونباهة الشأن[3]، وإن كانا عقليين؛ أو مختلفين بأن كان المستعار منه حسيّاً والمستعار له عقليّاً أو بالعكس[4]، فالجامع عقلي لا غير.

فالأول[5]: كقوله تعالى: ﴿مَنْ بَعَثَنَا مِنْ مَرْقَدِنَا﴾[6]، فالمستعار منه الرقاد، والمستعار له الموت، والجامع عدم ظهور الفعل الاختياري، والجميع عقلي.

والثاني[7]: كقوله تعالى: ﴿فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾[8]، فالمستعار منه كسر الزجاجة، وهي حسي، والمستعار له التبليغ، والجامع التأثير، وهما عقليان.

=

(1) أي إزالته والمراد بكان الليل الهواء الذي بين السماء والأرض.
وقيل: سطح الأرض والمراد بكون ما ذكر مكاناً لليل إنه مكان لفلله أي لظلمته أي أنه مكان تظهر فيه ظلمته.

(2) جواب سؤال مقدر تقديره أن كلاً من كشط الجلد وكشف الضوء والترتب إذا نظر إلى نفسه ليس بمحسوس لأنه مصدر والمعنى المصدري لا وجود له في الخارج وإذا نظر إلى متعلقه كان محسوساً وهو في الأول اللحم وفي الثاني الضوء وفي الثالث اللحم والظلمة فلم جعل الأولان حسيين ولم يجعل الثالث حسيّاً فأجاب بقوله ومتعلق الترتب ليس محسوساً دائماً انتهى. فإنه صادق بترتب محسوس على محسوس كما هنا وترتب معقول على معقول كترتب العلم بالنتيجة على العلم بالمقدمات فلم يجعل حسيّاً.

(3) الطلعة الوجه وسمي طلعة لأنه المطلع عليه عند الشهود والمواجهة والنباهة الرفعة.

(4) بأن كان المستعار منه عقلياً والمستعار له حسيّاً.

(5) وهو ما كان الطرفان فيه عقليين.

(6) يس:52.

(7) وهو ما إذا كان المستعار منه حسياً والمستعار له عقليّاً.

(8) الحجر:94.

والثالث[1] : كقوله تعالى: ﴿إِنَّا لَمَّا طَغَا الْمَاءُ حَمَلْنَاكُمْ فِي الْجَارِيَةِ﴾[2] ، فالمستعار له كثرة الماء، وهو حسي، والمستعار منه التكبر، والجامع الاستعلاء المفرط، وهما عقليان.

وباعتبار الملائم ثلاثة أقسام: لأنها:

إن لم تقترن بما يلائم شيئاً[3] من المستعار منه والمستعار له **فمطلقة**، نحو: «رأيت أسداً يرمي».

وإن اقترنت بما يلائم المستعار منه **فمرشحة**، نحو قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلالَةَ بِالْهُدَى فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ[4] ﴾[5] .

وإن اقترنت بما يلائم المستعار له **فمجردة** كقوله:

غَمْرُ الرِّدَاءِ إِذَا تَبَسَّمَ ضَاحِكاً ... غَلِقَتْ لِضَحْكَتِه رِقَابُ الْمَالِ[6]

استعار الرداء للعطاء بجامع الصون عما يكره، ثم وصفه بالغمر الذي يناسب العطاء تجريداً.

وقد يجتمعان كقوله:

لَدَى أَسَدٍ شاكي السِّلاح مُقَذَّفٍ ... لَهُ لِبَدٌ أَظْفَارُهُ لَمْ تُقَلَّمِ[7]

---

(1) وهو ما إذا كان المستعار منه عقلياً والمستعار له حسيّاً.
(2) الحاقة:11.
(3) أي بعد تمام القرينة إذ هي مما يلائم المستعار له فلو اعتبرت لم توجد مطلقة كذا قيل وفيه إنه لا حاجة إلى ذلك لأن القرينة من جملة الاستعارة فبدونها لا يقال لها استعارة.
(4) شبه استبدال الحق بالباطل واختياره عليه بالاشتراء فاستعير له اسمه ثم اشتق منه الفعل أي اشتروا وذكر الربح ترشيح والمرشحة من الترشيح وهو التقوية سميت هذه الاستعارة مرشحة لفوتها حيث ذكر المشبه به مع ملائمه.
(5) البقرة:16.
(6) غمر بفتح الغين خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو غمر إلى آخره أي كثير العطاء وضاحكاً أي شارعاً في الضحك آخذاً فيه وغلقت كعلمت أي تمكنت والضحكة بفتح الضاد المرة من الضحك أي إذا تبسم الممدوح غلقت وتمكنت رقاب أمواله في أيدي السائلين.
(7) لدي أسد خبر مبتدأ محذوف تقديره أنا لدي أسد أو خبر لكان المحذوفة مع اسميّاً أي أنا كنت لدي أسد وشاكي السلاح أي تامه وهذا تجريد؛ لأنه ملائم المستعار له وهو الرجل =

والترشيح أبلغ لاشتماله على تحقيق المبالغة في التشبيه[1] ، والإطلاق أبلغ من التجريد، وجمع الترشيح والتجريد في مرتبة الإطلاق.

واعتبار الترشيح والتجريد إنما يكون بعد تمام الاستعارة.

فلا تعد قرينة المصرحة تجريداً، ولا قرينة المكنية ترشيحاً[2].

والترشيح يجوز أن يكون باقياً على معناه الحقيقي لا يقصد به إلا تقوية الاستعارة، وأن يكون مستعاراً من ملائم المستعار منه لملائم المستعار له.

ويحتمل الوجهين قوله تعالى: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللهِ جَمِيعاً﴾[3] ، استعير الحبل للعهد، وذُكِرَ[4] الاعتصام ترشيحاً: إما باقياً على معناه الحقيقي أو مستعاراً للوثوق بالعهد.

ثم الاستعارة على قسمين: مفرد كما مر.

ومركب: وهو اللفظ المركب المستعمل فيما شبه بمعناه الأصلي كما يقال للمتردد في أمر: «إني أراك تقدم رجلاً وتؤخر أخرى»[5] .

=

الشجاع ومقذف يحتمل أن المراد قذف به ورمى به في الوقائع والحروب فيكون ملائماً للمستعار له، فيكون تجريداً ويحتمل أن المراد قذف ورمى باللحم فيكون ملائماً لهما فلا يكون تجريداً ولا ترشيحاً بل هو في معنى الإطلاق ولبد كعنب جمع لبدة وهي ما تلبد وتضام من شعر الأسد على منكبه فيكون ملائماً للمستعار منه فيكون ترشيحاً وأظفاره لم تقلم يحتمل أن يراد به أنه ليس من جنس من شأنه تقليم الأظفار فيكون ترشيحاً ويحتمل أن يراد به أن أظفاره انتفت المبالغة في تقليمها فيكون أصله ثابتاً لها فيكون تجريداً ويحتمل أن يكون من المبالغة في النفي لا من نفي المبالغة والمعنى أن أظفاره انتفى تقليمها انتفاء مبالغاً فيه فيكون ترشيحاً أيضاً.

(1) أي تقوية المبالغة لأن في الاستعارة مبالغة في التشبيه فترشيحها بما يلائم المستعار منه تحقيق وتقوية لها فأصل المبالغة جاء من الاستعارة بجعل المشبه فرداً من أفراد المشبه به وتقويتها حصلت بالترشيح.

(2) وقرينة المكنية كالأظفار في أظفار المنية نشبت بفلان.

(3) آل عمران:103.

(4) بالبناء للمجهول ليناسب ما قبله والمعنى الحقيقي للاعتصام التمسك بالحبل.

(5) قوله أخرى نعت لتارة مقدرة والتقدير إني أراك تقدم رجلاً تارة وتؤخر تلك الرجل تارة

=

وهذه[1] إن لم يشتهر استعمالها تسمى تمثيلاً، وتمثيلاً على سبيل الاستعارة، واستعارة تمثيلية.

وإن اشتهرت تسمى مثلاً، والأمثال لا تغير في مضربها عن حال موردها[2]، فيقال للرجل أيضاً في «الصيف ضيعت اللبن» بكسر التاء.

والاستعارة تفارق الكذب ببنائها على التأويل، وبنصب قرينة على إرادة المعنى المجازي دونه.

وتفارق الغلط بوجود الجامع فيها دونه.

وقد يطلق[3] المجاز على كلمة تغير إعرابها بحذف لفظ، نحو قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾[4]، ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾[5]، أي أمر ربك، وأهل القرية، أو بزيادة لفظ، نحو قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾[6].

=

أخرى وليس المعنى تقدم رجلاً وتؤخر رجلاً أخرى كما يتبادر إلى الذهن في الوهلة الأولى.

(1) أي الاستعارة المركبة.

(2) مورد المثل ما استعمل فيه الكلام أوّلاً ومضربه ما استعمل فيه الكلام الآن وقوله بكسر التاء لأنه كان في الأصل لا مرءة.

(3) أي يطلق عليها لفظ المجاز على سبيل الاشتراك اللفظي بأن وضع لفظ المجاز مرتين مرة للكلمة المستعملة في غير ما وضعت له الخ وأخرى للكلمة التي تغير إعرابها الخ، فيكون إطلاق لفظ المجاز عليها حقيقة أو على سبيل التشبيه بأن شبهت الكلمة المنتقلة عن إعرابها الأصلي بالكلمة المنتقلة عن معناها الأصلي بجامع الانتقال واستعير اسم المشبه به وهو لفظ المجاز للمشبه فيكون إطلاق لفظ المجاز عليها مجازاً بالاستعارة.

(4) الفجر:22.

(5) يوسف:82.

(6) الشورى:11.

{الكناية}

والكـــــــــــناية[1] : لفـظ أريـد بــه لازم معـناه مــع جــواز إرادتــه

(1) الكناية مظهر من مظاهر البلاغة، وغاية لا يصل إليها إلا من لطف طبعُه وصفت قريحته، والسرُّ في بلاغتها أنها في صور كثيرة تُعْطِيكَ الحقيقة مصحوبة بدليلها، والقضية وفي طيها برهانها، كقول البحتري في المديح:

يغضون فضل اللحظ من حيث ما بدا   لهم عن مهيب في الصدور محبب

فإنه كنى عن إكبار الناس للمدوح وهيبتهم إياه بغض الأبصار الذي هو في الحقيقة برهان على الهيبة والإجلال، وتظهر هذه الخاصة جلية في الكنايات عن الصفة والنسبة.

ومن أسباب بلاغة الكناية أنها تضع لك المعاني في صور المحسات، ولا شك أن هذه خاصة الفنون فإن المصور إذا رسم لك صورة للأمل أو اليأس بَهرَك وجَعَلَك ترى ما كنت تَعْجزُ عن التعبير عنه واضحاً ملموساً.

فمثل «كثير الرماد» في الكناية عن الكرم، و«رسول الشر» في الكناية عن المزاج، وقول البحتري:

أَوَمَا رأيتَ الْمَجْدَ أَلْقى رَحْلهُ   في آل طَلْحةَ ثم لَمْ يَتَحَوَّلِ

في الكناية عن نسبة الشرف إلى آل طلحة، كل أولئك يُبْرِزُ لك المعاني في صورة تشاهدها وترتاح نفسُك إليها.

ومن خواص الكناية أنها تمكِّنك من أن تَشْفِيَ غُلتك من خصمك من غير أن تجعل له سبيلاً؛ دون أن تَخْدِشَ وجه الأدب، وهذا النوع يسمى بالتعريض، ومثاله قول المتنبي في قصيدة يمدح بها كافوراً ويعرض بسيف الدولة:

رحلتُ فكَمْ باكٍ بأَجْفانِ شَادِنٍ   عَلَيَّ وكم باكٍ بأجفان ضَيْغَمِ
وما ربة القرط المليح مكانه   بأجزع من رب الحسام المصمم
فلو كان ما بي من حبيب مُقنع   عذرت ولكن من حبيب مُعمم
رمى واتقى رمي ومن دون ما اتقى   هوى كاسر كفي وقوسي وأسهمي
إذا ساء فعل المرء ساءت ظنونه   وصدق ما يعتاده من توهم

فإنه كنى عن سيف الدولة أولاً بالحبيب المعمم، ثم وصفه بالغدر الذي يدَّعي أنه من شيمة النساء، ثم لامه على مبادهته بالعدوان، ثم رماه بالجبن لأنه يرمي ويتقي الرمي بالاستتار خلف غيره، على أن المتنبي لا يجازيه على الشر بمثله لأنه لا يزال يحمل له بين جوانحه هوى قديماً يكسِر كفه وقوسه وأسهمه إذا حاول النضال، ثم وصفه بأنه سيئ الظن بأصدقائه لأنه سيء الفعل كثير الأوهام والظنون حتى ليظن أن الناس جميعاً مثله في سوء الفعل وضعف الوفاء. فانظر كيف نال المتنبي من سيف الدولة هذا النيل كله من غير أن يذكر من اسمه حرفاً.

=

معه[1]، نحو: «زيد طويل النجاد»[2]، المراد منه طول القامة مع جواز إرادة طول النجاد معه.

فهي تخالف المجاز؛ لأنه إن قامت قرينة مانعة عن إرادة المعنى الحقيقي فمجاز وإلا فكناية.

{أنواع الكناية}

وهي ثلاثة أقسام:

الأولى[3]: المطلوب بها الذات، كقولنا كناية عن الإنسان: «مستوي القامة عريض الأظفار».

والثانية: المطلوب بها صفة كالجود والكرم، فإن لم يكن الانتقال فيه بواسطة فقريبة، كقولنا كناية عن الأبله: «عريض القفا»، وإلا فبعيدة كقولنا كناية عن المضياف[4]: «فلان كثير الرماد»، فإنه ينتقل منه إلى كثرة إحراق الحطب تحت

=

هذا ومن أوضح ميزات الكناية التعبير عن القبيح بما تسِيغُ الآذان سماعَه، وأمثلة ذلك كثيرة جدّاً في القرآن الكريم وكلام العرب، فقد كانوا لا يعبِّرون عما لا يحسن ذكره إلا بالكناية، وكانوا لشدة نخوتهم يكنون عن المرأة بالبيضة والشاة.

ومن بدائع الكنايات قول بعض العرب:

ألا يا نخلة من ذات عرق   عليك ورحمة الله السلام

فإنه كنى بالنخلة عن المرأة التي يحبها.

ولعل هذا المقدار كاف في بيان خصائص الكناية وإظهار ما تضمنته من بلاغة وجمال. البلاغة الواضحة ص 131-132.

(1) ضمير إرادته راجع إلى معناه وضمير معه راجع إلى لازم.

(2) النجاد بوزن كتاب حمائل السيف والمراد من طويل النجاد طويل القامة مع جواز أن يراد منه أنه طويل حمائل السيف أيضاً.

(3) وإنما قال الأولى: ولم يقل الأول مع أنه الظاهر؛ لأن لفظ قسم مذكر باعتبار كونها عبارة عن الكناية.

(4) أي كثير المضيافية التي هي القيام بحق الضيف.

القدور، ومنها إلى كثرة الطبائخ[1]، ومنها إلى كثرة الأَكَلَةِ[2]، ومنها إلى كثرة الضيفان[3]، ومنها إلى المقصود، وهو المضياف.

والثالثة: المطلوب بها نسبة أي إثبات أمر لآخر كقوله:

إِنَّ السَّمَاحَةَ وَالْمَرُوءَةَ وَالنَّدَى ... فِي قُبَّةٍ ضُرِبَتْ عَلَى ابْنِ الْحَشْرَجِ[4]

فإنه كناية عن إثبات هذه الصفات له أو نفيه[5] عنه كقوله صلى الله عليه وسلم في عرض من يؤذي المسلمين كناية عن نفي الإسلام عنه[6]: «المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده».

ويقال لهذا القسم التعريض، وهو لفظ استعمل في معناه الحقيقي، وأشير به إلى معنى آخر.

وقد يكون مجازاً كقولك: آذيتني فستعرف وأنت تريد إنساناً مع المخاطب دونه، وإن أردتهما جميعاً كان كناية، ولا بد فيهما من قرينة[7].

---

(1) جمع طبيخ أي ما يطبخ.
(2) بوزن الفجرة جمع أكل.
(3) بكسر الضاد جمع ضيف.
(4) السماحة بذل ما لا يجب بذله من المال عن طيب نفس سواء كان المبذول قليلاً أو كثيراً والندى بذل الأموال الكثيرة لاكتساب الأمور الجليلة العامة كثناء كل أحد ويجمعها الكرم والمروءة في العرف سعة الإحسان بالأموال وغيرها كالعفو عن الجناية وتفسر بكمال الرجولية لكن يرد عليه أنه يقتضي اختصاصها بالرجل دون المرأة مع أنها تتصف بالمروءة إلا أن يقال المراد بالرجولية الإنسانية الشاملة للذكر والأنثى وتفسر أيضاً بالرغبة في المحافظة على دفع ما يعاب به الإنسان وعلى ما يرفع به على الأقران وهذا قريب مما قبله ثم في جعل هذه الصفات الثلاثة في قبة مضروبة على ابن الحشرج كناية عن ثبوتها له لأنه إذا أثبت الأمر في مكان الرجل وحيزه فقد أثبت له.
ابن الحشرج: اسمه عبد الله، وكان سيداً من سادات قيس وأميراً من أمرائها، ولي كثيراً من أعمال خراسان ومن أعمال فارس وكرمان، وكان جواداً كثير العطاء.
(5) عطف على قوله: إثبات أمر.
(6) وجه الكناية هنا أن مدلول الجملة حصر الإسلام فيمن لا يؤذي ولا ينحصر فيه إلا بانتفائه عن المؤذي فأطلق الملزوم وأريد اللازم.
(7) ضميرهما راجع إلى المجاز والكناية فلذا وجدت قرينة دالة على أن الممدد غير المخاطب
=

أطبق البلغاء على أن المجاز أبلغ من الحقيقة، وإن الكناية أبلغ من التصريح؛ لأن الانتقال فيهما من الملزوم إلى اللازم فهو كدعوى الشيء ببينة.

فإذا قلت: «رأيت أسداً في الحمام»، فكأنك قلت: «رأيت شجاعاً في الحمام»؛ لأنه كالأسد.

وإذا قلت: «فلان كثير الرماد»، فكأنك قلت: «فلان جواد»؛ لأنه كثير الرماد.

هذا ونسأل الله سبحانه أن يستر عيوبنا، ويغفر ذنوبنا، وأن يختم بالصالحات أعمالنا، ويبلغنا في الدارين آمالنا، وصلى الله علي سيدنا وحبيبنا وقرة أعيننا محمد وعلى آله وصحبه وسلم أجمعين، وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين. تَمَّتْ

=

فقط كان يكون المخاطب صديقاً له وغير مؤذ كان اللفظ مجازاً وإذا وجدت قرينة دالة على أنهما هددا معاً كأن يكونا عدوين للمتكلم ومؤذيين له كان اللفظ كناية فلابد من قرينة تميز أحدهما من الآخر. وصلى الله على سيدنا ونبينا وقرة أعيننا محمد وعلى آله وصحبه وسلم أجمعين، وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين.

متن السمرقندية

للإمام أبي القاسم السمرقندي

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ (1)

---

(1) ويتعلق بها من فن البيان الباحث عن حال اللفظ من حيث الحقيقة والمجاز والكناية خمسة مباحث:

الأول: الباء حقيقتها الإلصاق، وهو حقيقي كـ«أمسكت بزيد» إذا قبضت على شيء من جسمه، أو على ما يحبسه من يد أو ثوب، ومجازي نحو «مررت بزيد» أي ألصقت مروري بمكان يقرب منه، والإلصاق هنا حقيقي على ما اختاره العلامة الأمير معللاً بأن ما هنا من قبيل مسألة الثوب أو أولى أي لعدم الواسطة هنا.

وقد قال في المغني: إنه فيها حقيقي، ووافقه الشمني رادّاً على الدماميني المستظهر أنه فيها مجازي؛ إذ هو إلصاق بما يجاوز يداً لا بنفس زيد بأن اللغة لا يناقش فيها هذه المناقشة، ولك أن تجعل الباء للاستعانة. قال الأمير: فتكون استعارة تبعية لتشبيهها بارتباط الإلصاق على ما لا يخفى تقريره، فالاستعانة بالاسم مجاز على مجاز على ما قاله الخادمي، قال: لأن الاستعانة حقيقة بالذات، والحق جوازه كما في الإتقان كقوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ لاَ تُوَاعِدُوهُنَّ سِرّاً﴾ «البقرة:235»، فإن الوطء تجوز عنه بالسر لكونه لا يقع غالباً إلا في السر، وتجوز به عن العقد؛ لأنه مسبب عنه. وشبهة المانع أنه أخذ للشيء من غير مالكه، واكتفى المجيز باختصاص ما.

الثاني: في حذف المتعلق مجاز بالحذف إن لم يشترط فيه تغيير الأعراب، ومجاز بالزيادة إن قيل بزيادة الباء أو اسم، والحق أنه مجاز بمعنى خلاف الأصل لا بمعنى الكلمة.

الثالث: إضافة اسم إلى الله حقيقية إن أريد من لفظ الجلالة الذات، وعليه يأتي ما مر من بناء المجاز على المجاز، وبيانية إن أريد نفس اللفظ، وهي مجاز بالاستعارة عندهم؛ لأنها مقابلة للحقيقة، والإضافة نسبة جزئية بمنزلة معنى الحرف والاستعارة فيه تبعية، فكذا ما هو بمنزلته، وتقريرها أن تقول: إن هيئة الإضافة موضوعة لتخصيص الأول بالثاني، أو تعريفه به، واستعملت هنا في تبيين الثاني للأول بأن شبه مطلق نسبة شيء لشيء على أن الثاني مبين للأول بمطلق نسبة شيء لشيء على أن الثاني مخصِّص أو معرِّف للأول بجامع مطلق التعلق في كل، فسرى التشبيه للجزئيات، واستعيرت صورة الإضافة الموضوعة للنسبة الجزئية المفيدة للتعريف أو للتخصيص للنسبة الجزئية المفيدة للبيان على سبيل الاستعارة التصريحية التبعية.

الرابع: الاسم الكريم حقيقة. وقال في الإتقان: الأعلام واسطة بين الحقيقة والمجاز كأنه لاحظ أنها ليست من موضوعات اللغات الأصلية، ولا يخفاك أنها لا تضعف عن اصطلاح التخاطب، والظاهر عدم المجازية فيه بوجه من الوجوه. ولو قلنا: إنه كلي وضعاً وأنه في الجزئي باعتبار خصومه مجاز؛ إذ لا مانع من استثناء أسمائه تعالى وتخصيصها بمزايا كما =

الْحَمْدُ لِوَاهِبِ الْعَطِيَّةِ[1].

وَالصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ عَلَى خَيْرِ الْبَرِيَّةِ[2] وَعَلَى آلِهِ[3] ذَوِي النُّفُوسِ الزَّكِيَّةِ[4].

أَمَّا بَعْدُ: فَإِنَّ مَعَانِيَ الاسْتِعَارَاتِ[5]، وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهَا[6] قَدْ ذُكِرَتْ فِي الْكُتُبِ[7] مُفَصَّلَةً[8]، عَسِيرَةَ الضَّبْطِ[9]، فَأَرَدْتُ[10]

=

جعلوا تعريف علميته فوق الضمير إلى غير ذلك.

الخامس: الرحمن الرحيم من الرحمة أصلها رقة القلب المقتضية للتفضل فهما مجاز مرسل تبعي عن التفضل في بعض الحواشي هنا أو كناية، وفيه أن الكناية يصح معها الحقيقي إلا أن يقال: الاستحالة هنا لمعنى خارجي، فالمراد أن ذات الكناية لا تنافي الحقيقة على ما أشير إليه في جعل ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ «الشورى:11» كناية عن نفي المثل.

(1) أي كل عطية.

(2) أي جميع البرايا، أو البرية المعهودة التي عهد تفضيل النبي عليه الصلاة والسلام عليها من الإنس والجن والملك الكرام؛ إذ ما عداها خارج عن أن يكون له في سلك التفضيل الانتظام.

(3) أي أتباعه؛ إذ هي أحد معني الآل، فلا يلزم على المصنف الإهمال، بل فيه إيهام حسن لا يخفى على أرباب الكمال، ولو قال: وعلى آله العلية لكان أحسن سبكاً، وأعلى مزية، عند أصحاب الروية.

(4) أي أصحاب النفوس النامية في الهدى أو الطهارة من الأدناس.

(5) إضافة «معاني» إلى «الاستعارات» من إضافة المدلول للدال. أراد الاستعارة المصرحة والاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية.

أركان الاستعارة ثلاثة:

مستعار: وهو لفظ المشبه به.

ومستعار منه: وهو معنى لفظ المشبه.

ومستعار له: وهو المعنى الجامع.

وأقسامها كثيرة باعتبارات.

(6) أي من الأقسام والقرائن.

(7) المراد بها ما يشمل كتب المتقدمين وزبر المتأخرين.

(8) حال من الضمير في قوله «ذكرت»، وكذا قوله «عسيرة الضبط»، فهو حال مترادفة.

(9) أي عسير ضبطها على من يطلع على تلك الكتب لتفرقها، وتشتتها فيها.

(10) معطوف على جملة فإن معاني الاستعارات إلى آخره من عطف المسبب على السبب،

=

ذِكْرَهَا[1] مُجْمَلَةً[2] مَضْبُوطَةً[3] عَلَى وَجْهٍ[4] نَطَقَ بِهِ كُتُبُ الْمُتَقَدِّمِينَ، وَدَلَّ عَلَيْهِ زُبُرُ الْمُتَأَخِّرِينَ[5] ، فَنَظَمْتُ[6] فَرَائِدَ عَوَائِدَ[7] لِتَحْقِيقِ[8] مَعَانِي الاسْتِعَارَاتِ[9] ، وَأَقْسَامِهَا[10]، وَقَرَائِنِهَا[11] فِي ثَلاثَةِ عُقُودٍ[12] .

فالفاء للسببية.

(1) أي معاني الاستعارات وما يتعلق بها من الأقسام والقرائن.

(2) مقابل لقوله: «مفصلة».

(3) مقابل لقوله: «عسيرة الضبط».

(4) متعلق بقوله «ذكرها».

(5) عبر في جانب المتقدمين بالنطق، وفي جانب المتأخرين بالدلالة؛ لأَنَّ مِنْ عَادَةِ الْمُتَقَدِّمِينَ: الإِطْنَابُ فِي الْعِبَارَةِ حَتَّى تَتَّضِحُ دَلالَتُهَا، فَكَأَنَّهَا نَاطِقَةٌ بِمَدْلُولِهَا بِخِلافِ الْمُتَأَخِّرِينَ، فَإِنَّ مِنْ عَادَتِهِمْ الإِيجَازُ فِيهَا، فَيَكُونُ فِي دَلالَتِهَا خَفَاءٌ مَا.

(6) والمراد منه هنا: التأليف.

(7) من إضافة المشبه به للمشبه كلجين الماء.

(8) متعلق بـ«نظمت»، واللام تعليلية.

والمراد من **التحقيق**: ذِكْرُ الشَّيْءِ عَلَى الْوَجْهِ الْحَقِّ كما هو أحد معنييه لا إِثْبَاتُ الشَّيْءِ بِدَلِيلٍ كما هو المعنى الآخر، وهذا أحد الألفاظ الخمسة التي توجد في كلامهم.

وثانيها: **التدقيق**: وهو إِثْبَاتُ الْمَسْأَلَةِ بِدَلِيلٍ عَلَى وَجْهٍ فِيهِ دِقَّةٌ.

وقيل: إِثْبَاتُ دَلِيلِ الْمَسْأَلَةِ بِدَلِيلٍ آخَرَ.

وثالثها: الترقيق: وَهُوَ التَّعْبِيرُ بِفَائِقِ الْعِبَارَاتِ الْحُلْوَةِ.

ورابعها: التنميق: وَهُوَ مُرَاعَاةُ النِّكَاتِ الْمَعَانِيَةِ وَالْمُحَسِّنَاتِ الْبَدِيعِيَّةِ.

وخامسها: **التوثيق**: وَهُوَ جَعْلُ الْعِبَارَةِ سَالِمَةً مِنَ الاعْتِرَاضِ النَّحْوِيّ.

(9) أي معنى الاستعارة التصريحة، ومعنى الاستعارة المكنية، ومعنى الاستعارة التخييلية.

(10) أي أقسام الاستعارة الثلاثة.

(11) أي قرائن الاستعارات الثلاثة.

(12) أي في ثلاثة سلوك، وهي الخيوط قبل النظم فيها.

العقد الأول في أنواع المجاز[1]

وَفِيهِ سِتُّ فَرَائِدَ.

الفريدة الأولى

الْمَجَازُ[2] الْمُفْرَدُ[3] - أَعْنِي[4] - الْكَلِمَةَ[5] الْمُسْتَعْمَلَةَ فِي غَيْرِ مَا وُضِعَتْ لَهُ لِعَلاَقَةٍ[6] مَعَ قَرِينَةٍ[7]

---

(1) الأولى في أنواع الاستعارة؛ لأن المقصود في الرسالة تحقيق الاستعارة وأقسامها وقرائنهما، فما سواها مذكور بالتبع.
وأقسام المجاز أوضح من أنواع المجاز، إلا أن يقال: اختاره لئلا يتبادر الوهم إلى الأقسام الأولية.

(2) هو في الأصل: مصدر ميمي يصلح للزمان والمكان والحدث، ثم نقل للكلمة المستعملة في غير ما وضعت له إلى آخره.
ولم يختلف في أن الزمان ليس منقولاً عنه لعدم المناسبة بينه وبين هذه الكلمة، وإنما اختلف هل المنقول عنه المكان أو الحدث؟

(3) إنما قيد بذلك مع عدم تقييد القوم به لئلا يقع في تعريفه ما وقع في تعريفهم من التجوز في الكلمة.
وتوضيح ذلك: أن القوم لم يقيدوا المجاز بالمفرد، وعرفوه: بأنه الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له إلى آخره.
ثم قسموه إلى مفرد ومركب، فتنافى ظاهر التعريف وظاهر التقسيم؛ لأن ظاهر التعريف يقتضي أن المراد المجاز المفرد، وظاهر التقسيم يقتضي أن المراد المجاز مطلقاً، فكان ذلك داعياً لتأويل الكلمة بما يشمل الكلام مجازاً لدفع ذلك التنافي.

(4) أي به، فصلته محذوفة للعلم بها.

(5) المراد بها ما يشمل الاسم والفعل والحرف كما هو مصطلح النحاة.

(6) -بفتح العين-؛ لأنه الأكثر في المعنوية كما هنا، واللام متعلقة بالمستعملة بعد تقييدها بقوله «في غير ما وضعت له».
وأما بالكسر ففي الأمور الحسية.
قال في الصحاح: هي بالكسر علاقة السوط ونحوها، وبالفتح علاقة الحب.

(7) صفة لعلاقة أي لعلاقة كائنة مع قرينة.
الأولى: وقرينة؛ لأن إدخال لام الأجل على العلاقة. وجعل القرينة من تعلقات صفاتها يقتضي أن العلاقة هي الأصل في القصد، والقرينة تابعة لها، وليس كذلك فإن قيل: العطف =

مَانِعَةٍ[1] عَنْ إِرَادَتِهِ[2] :

إِنْ كَانَتْ عَلاَقَتُهُ[3] غَيْرَ الْمُشَابَهَةِ[4] فَمَجَازٌ مُرْسَلٌ[5] .

=

كذلك.

أجيب: بأنه وإن كان كذلك، لكن المعطوف مقصود بالحكم كالمعطوف عليه بخلاف الصفة ومتعلقاتها، فإنها لمجرد التقييد.

وقوله: «مانعة إلى آخره» علم منه أن المجاز لا يتوقف على القرينة المعينة، وهو كذلك، نعم يتوقف عليها من حيث الاعتداد به عند البلغاء.

(1) وقوله: «مانعة إلى آخره» علم منه أن المجاز لا يتوقف على القرينة المعينة، وهو كذلك، نعم يتوقف عليها من حيث الاعتداد به عند البلغاء.

والفرق بين المانعة والمعينة: أن الأولى: لا تفصح عن المراد، وإنما تمنع من إردة المعنى الأصلي بخلاف الثانية، فإنها تفصح عن المراد، ويلزم من ذلك أنها تمنع من إرادة المعنى الأصلي، فكل معينة مانعة، ولا عكس.

ومثال الأولى في الحمام: من قولك: «رأيت بحراً في الحمام».

ومثال الثانية: يعطي من قولك: «رأيت بحراً يعطي».

(2) يؤخذ منه امتناع الجمع بين الحقيقة والمجاز، ومن أجازه من الأصوليين فقد رأى أن القرينة تمنع من الحقيقة وحدها بخلاف ما لو كانت مع المجاز.

ولا يخفى أن الجمع بين الحقيقة والمجاز غير عموم المجاز؛ إذ الأول يعتبر فيه شخص المعنيين.

وأما **الثاني**: فيعتبر فيه كلي يعمهما، ولذلك كان من المجاز، فتدبر.

(3) هذا التفصيل هو الطريقة المشهورة. وهناك طريقة ثانية، وهي أن كل مجاز فهو استعارة، ولا مشاحة في الاصطلاح.

وعلى الطريقة الأولى: فالمعتبر في التقسيم إنما هو ملاحظة العلاقة، فإن لوحظ أن العلاقة غير المشابهة فمجاز مرسل، وإن لوحظ أنها المشابهة فاستعارة مثلاً إذا أطلق المشفر على شفة الإنسان مجازاً عن شفة البعير، فإن أريد أن العلاقة الإطلاق والتقييد كان مجازاً مرسلاً، وإن أريد بها المشابهة كان استعارة، فالمدار على ملاحظة العلاقة لا على وجودها، فتأمل.

(4) أي كاعتبار ما كان، واعتبار ما يكون، واعتبار السببية والمسببية والكلية والجزئية والحالية والمحلية والإطلاق والتقييد والمجاورة إلى غير ذلك.

(5) إنما وصفوه بالإرسال؛ لأنهم أرسلوه عن ادعاء أن المشبه فرد من أفراد المشبه به الذي ينبت عليه الاستعارة.

وَإِلاَّ[1] فَاسْتِعَارَةٌ مُصَرَّحَةٌ[2] .

الفريدة الثانية[3]

إِنْ كَانَ الْمُسْتَعَارُ اسْمَ جِنسٍ[4] ، أَيْ اسْماً غَيْرَ مُشْتَقٍّ[5] : فَالاسْتِعَارَةُ أَصْلِيَّةٌ[6] .

وَإِلاَّ[7] فَتَبَعِيَّةٌ[8] لِجَرَيَانِهَا[9] فِي اللَّفْظِ

---

(1) أي وإن لم تكن علاقته غير المشابهة بأن كانت المشابهة؛ لأن نفي النفي إثبات مما ينبغي التنبه له أن «إلا» في نحو هذا الموضع كقوله تعالى: ﴿إِلاَّ تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللهُ﴾، ﴿إِلاَّ تَنْفِرُوا يُعَذِّبْكُمْ عَذَاباً أَلِيماً﴾، إلى غير ذلك أصلها «إن» الشرطية المدغمة في «لا» النافية، فليست أداة استثناء كما قد يتوهمه بعض القاصرين.

(2) المشهور: أن اللفظ المستعمل في غير الموضوع له للمشابهة استعارة، ولم نجد التقييد بالمصرحة في كلام غيره، مع أنه ينافيه ما سيأتي من أن الاستعارة المكنية عند صاحب الكشاف المشبه به المضمر في النفس المشار إليه بالتخييل المستعمل في المشبه، فإنه يصدق عليه الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له للمشابهة مع أنها ليست استعارة مصرحة، بل مكنية.

(3) تعرض المصنف في هذه الفريدة لتقسيم الاستعارة إلى أصلية وإلى تبعية باعتبار المستعار الذي هو لفظ المشبه به كما يرشد لذلك قوله: «إن كان المستعار إلى آخره» فتأمل.

(4) اسم الجنس في عرف النحاة يساوق أي يرادف النكرة، فيتناول المشتقات النكرة، ولا يتناول أسامة والأسد ونظائرهما، فلا يصح إرادته في هذا المقام، لشمول الاستعارة الأصلية جميع المعارف الغير المشتقة إلا العلم الشخصي، وعدم شمولها المشتقات.

(5) أي ولو تأويلاً، فيدخل في المشتق المنفي هنا، والمثبت فيما يأتي، وأسماء الأفعال الجامدة كصه ومه وهيهات وأوه؛ لأنها في حكم الأفعال.

ويدخل فيه أيضاً المصغر كرجيل والمنسوب كقرشي، فإن كلاً منهما في حكم المشتق.

(6) أي لأنها أصل بالنسبة للتبعية كما يشعر بذلك قوله فيما يأتي لجريانها إلى آخره.

ولا يخفى أن الأصلية نسبة للأصل من نسبة الخاص للعام إن نظر لمفهومه الكلي، فإن نظر للمراد منه هنا كانت تلك النسبة من نسبة الشيء إلى نفسه مبالغة.

(7) أي وإلا يكن المستعار اسم جنس بالمعنى المذكور بأن كان فعلاً أو حرفاً أو اسماً مشتقاً ولو تأويلاً.

(8) لا يخفى أن التبعية نسبة للتابع من نسبة الخاص للعام إن نظر لمفهومه الكلي، فإن نظر للمراد منه هنا كانت تلك النسبة من نسبة الشيء إلى نفسه مبالغة كما تقدم في الأصلية.

(9) علة لتسميتها تبعية، والضمير للاستعارة، لكن بمعنى الاستعمال، لا بمعنى الكلمة المستعملة =

الْمَذْكُورِ[1] بَعْدَ جَرَيَانِهَا فِي الْمَصْدَرِ[2] .

إِنْ كَانَ الْمُسْتَعَارُ مُشْتَقّاً[3] ، وَفِي مُتَعَلَّقِ مَعْنَى الْحَرْفِ[4] إِنْ كَانَ حَرْفاً[5] .

وَالْمُرَادُ بِمُتَعَلَّقِ مَعْنَى الْحَرْفِ[6] : مَا يُعَبَّرُ بِهِ عَنْهُ[7] مِنَ الْمَعَانِي الْمُطْلَقَةِ[8] كَالابْتِدَاءِ وَنَحْوِهِ[9] .

وَأَنْكَرَ التَّبَعِيَّةَ[10] السَّكَّاكِيُّ، وَرَدَّهَا إِلَى الْمَكْنِيَّةِ[11] كَمَا سَتَعْرِفُهُ[12] .

= في غير ما وضعت له إلى آخره، وإن كان هو المراد فيما تقدم، فيكون في كلام المصنف استخدام، وهو أن يذكر اللفظ بمعنى، ويعاد عليه الضمير بمعنى آخر.

(1) أي المستعار المشتق، والحرف.

(2) أي ولو مقدراً، فلا يعترض بالمشتق الذي لم يسمع له مصدر كما قاله الشيخ يس.

(3) أي بأن كان فعلاً، أو اسماً مشتقّاً ولو تأويلاً.

(4) معطوف على قوله: في المصدر.
والمناسب: أن يقرأ متعلق بفتح اللام، وإن كان التعلق نسبة بينهما؛ لأن الأولى أن يعتبر الكلي أصلاً، والجزئي فرعاً، فتدبر.

(5) أي إن كان المستعار حرفاً كما لا يخفى.

(6) إنما عبر بقوله: والمراد مع أنه لا يعبر به إلا في مقام يوهم خلاف المراد؛ لأنه قد اشتهر أن متعلق معنى الحرف ما يذكر لبيان متعلق معنى الحرف(6) كالعامل والمجرور، فربما يتوهم أن المراد به ذلك، فدفعه بقوله: والمراد بمتعلق معنى الحرف إلى آخره.
وإنما لم يكن ذلك مراداً؛ لأن العامل والمجرور في نحو قوله: ﴿وَلأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾، لم تجر الاستعارة فيهما حتى تكون الاستعارة في الحرف تابعة لها، فتأمل.

(7) ما واقعة على معنى كلي أخذاً من البيان المذكور بعد، وحينئذ فلا بد من تقدير مضاف في كلام المصنف، والأصل: ما يعبر بداله؛ لأن المعنى لا يعبر به، وإنما يعبر باللفظ الدال عليه.

(8) بيان لـ«ما»، وكما تسمى المعاني المطلقة تسمى المعاني الكلية والمعاني العامة.

(9) من الانتهاء والتعليل.

(10) قدم المفعول؛ لأنه من وضع الظاهر موضع الضمير لمكان الالتباس، فوضعه موضع الضمير؛ لأن الضمير كان متصلاً واجب التقديم على الفاعل لعدم تعذر الاتصال فاحفظ، فإنه نكتة جليلة قد وفقنا لاستخراجها.

(11) ظاهر هذه العبارة أنه رد نفس التبعية إلى نفس المكنية وليس كذلك؛ لأنه يرد نفس التبعية إلى قرينة المكنية، ويرد قرينة التبعية إلى نفس المكنية.

(12) الكاف للتشبيه، وما موصولة، والمعنى أن ما ذكره المصنف هنا كالذي ستعرفه فيما سيأتي.

الفريدة الثالثة[1]

ذَهَبَ السَّكَّاكِيُّ[2] إِلَى أَنَّهُ[3] إِنْ كَانَ الْمُسْتَعَارُ لَهُ[4] مُحَقَّقاً حِسّاً أَوْ عَقْلاً[5]،

---

(1) تعرض المصنف في هذه الفريدة لتقسيم الاستعارة إلى تحقيقية وإلى تخييلية باعتبار المستعار له الذي هو المشبه كما يرشد لذلك، قوله: إن كان المستعار له إلى آخره، لكنه سلك في هذا التقسيم مذهب السكاكي؛ لأنه خاص به دون غيره من الجمهور؛ إذ الاستعارة عندهم لا تكون إلا تحقيقية مصرحة كانت أو مكنية.

(2) نسبة لسكاكة قرية باليمن واسعة، واسمه يوسف، وكنيته أبو يعقوب.

(3) الضمير للحال والشأن ، وقد فسره بقوله: إن كان المستعار له إلى آخره؛ لأن القاعدة: أن ضمير الحال والشأن يفسره ما بعده كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾ إلى آخر السورة بناء على أن الضمير للحال والشأن.

(4) مقتضاه: أن السكاكي لم يذكر إلا هذين القسمين، وليس كذلك؛ لأنه ذكر في المفتاح ثلاثة أقسام: تحقيقية على القطع، وتخييلية، ومحتملة لهما على القطع بأن كان المستعار له صالحاً للحمل على ما له تحقق، وعلى ما ليس له، وذلك كالأفراس والرواحل في قول زهير:

صحا القلب عن سلمى وأقصر باطله ... وعـرّى أفـراس الـصبا ورواحلـه

يريد الإخبار بأنه ترك ما كان يرتكبه من المحبة والجهل والغي زمن الصبا، فشبه في نفسه الصبا بالجهة التي يتخذ لها أفراس ورواحل كالحج والتجارة بجامع الاشتغال التام، وركوب المسالك الصعبة في كل، وحذف اسم المشبه به، وأثبت شيئاً من لوازمه، وهو الأفراس والرواحل، فالأفراس والرواحل يحتمل أن يكون استعارة تحقيقية إن جعل المستعار له أمراً محققاً حسيّاً، وهو ما يكون سبباً لإتباع الغي من المال والأعوان، أو جعل أمراً محققاً عقلاً، وهو دواعي النفس وشهواتها، ويحتمل أن يكون استعارة تخييلية إن جعل المستعار له أمراً متخيلاً، وهو ما تتخيله القوة المفكرة للصبا من الصورة الشبيهة بالأفراس والرواحل بعد تشبيهه بالجهة التي يتخذ لها أفراس ورواحل.

(5) المراد بالمحقق حسّاً: ما له تحقق في الخارج بحيث يحس بحاسة البصر، وذلك كما في قولك: «رأيت أسداً في الحمام»، فإن المستعار له وهو الرجل الشجاع محقق حسّاً بالمعنى المذكور.

والمراد بالمحقق عقلاً: ما يحكم العقل بأنه ذو تحقق لكونه ثابتاً في نفسه كالأمور الاعتبارية الصادقة، وذلك كما في قوله تعالى: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ ، فإن المستعار له، وهو الدين الحق محقق عقلاً بالمعنى المذكور.

وعلم من ذلك أنه ليس المراد بالتحقق عقلاً مجرد كون المستعار له موجوداً في الذهن، فإن هذا القدر موجود في التخييلية.

=

فَالاسْتِعَارَةُ تَحْقِيقِيَّةٌ[1] ، وَإِلاَّ[2] فَتَخْيِيلِيَّةٌ[3] ، وَسَتَنْكَشِفُ لَكَ حَقِيقَتُهَا[4] .

=

ولا يخفى أنه يلزم من كون المستعار له محققاً حسّاً كونه محققاً عقلاً، وحينئذ فقوله: «حسّاً» أي وعقلاً، وقوله «أو عقلاً» أي فقط.

(1) سميت بذلك؛ لأن المستعار له محقق إما في الحس أو العقل.

(2) أي وإلا يكن المستعار له محققاً حسّاً أو عقلاً بأن كان متخيلاً، وذلك كما في قولك: «أنشبت المنية أظفارها بفلان»، فإن المستعار له متخيل؛ لأنه بعد تشبيه المنية بالسبع تتخيل القوة الفكرة للمنية صورة شبيهة بالأظفار، فشبهت الصورة المتخيلة بالصورة المحققة، واستعير لفظ الأظفار من الصورة المحققة للصورة المتخيلة على طريق الاستعارة التخييلية، والتعبير بالقوة المفكرة أولى من تعبيرهم بالوهم؛ لأن الذي من شأنه التحليل والتركيب، إنما هو القوة المفكرة، ويقال لها: القوة المتصرفة، لكن لما كان تصرفها المذكور بواسطة الوهم نسبوه إليه، وذلك إن الحكماء زعموا أن في الرأس ثلاث تجاويف تجويف في مقدمه، وفيه قوتان:

الأولى: الحس المشترك، وهو قوة تدرك صورة المحسوسات بأسرها.

والثانية: الخيال، وهو قوة تحفظ تلك الصور، فهي خزانة للحس المشتركة.

وتجويف في مؤخره وفيه قوتان:

الأولى: الواهمة، وهي قوة تدرك المعاني الجزئية كصداقة زيد، وعداوة عمرو.

والثانية: الحافظة، وهي قوة تحفظ تلك المعاني، فهي خزانة للواهمة، وتجويف في وسطه مستطيل بين التجويفتين نافذ لكل منهما، ومثلوه بالدودة ، وفيه قوة واحدة، وهي المفكرة هذا ما اشتهر في النقل عنهم، وفي كلام بعضهم أن الواهمة مع المفكرة في التجويف الذي في وسطه، والحافظة في أول التجويف الذي في مؤخره، واقتضت الحكمة الإلهية فراغ آخره للنزول والصدم كما قاله بعض شراح الهداية، وجميع هذه القوى غير القوة العاقلة التي في القلب، ولها شعاع متصل بالدماغ، وقد جمعت في قول بعضهم:

امنع شريكك عن خيالك وانصرف ... عن وهمه واحفظ لذلك واعقلا

وما عدا القوة العاقلة من هذه القوى لم يقم عند أهل السنة دليل على ثبوتها، ولا على انتفائها، فهم لا يقولون بثبوتها ولا بانتفائها.

(3) سميت بذلك؛ لأن المستعار له متخيل.

(4) أي في العقد الثالث.

الفريدة الرابعة[1]

الاسْتِعَارَةُ: إِنْ لَـمْ تَقْتَرِنْ[2] بِمَا يُلاَئِـمُ شَـيْئاً[3] مِـنَ الْمُـسْتَعَارِ مِنْهُ وَالْمُسْتَعَارِ لَـهُ فَمُطْلَقَةٌ[4] ، نَحْوُ: «رَأَيْتُ أَسَداً»[5] .

وَإِنْ قُـرِنَتْ بِمَـا يُلاَئِـمُ الْمُـسْتَعَارَ مِنْهُ فَمُرَشَّـحَةٌ[6] ، نَحْـوُ: «رَأَيْـتُ أَسَـداً لَـهُ لِبَدٌ أَظْفَارُهُ لَمْ تُقَلَّمْ»[7] .

---

(1) تعرض المصنف في هذه الفريدة لتقسيم الاستعارة إلى مطلقة ومرشحة ومجردة باعتبار أمر خارج، وهو الملائم كما قاله في الإيضاح، وهذا التقسيم حقيقي بالنسبة للمطلقة مع كل من المرشحة والمجردة، واعتباري بالنسبة للمرشحة مع المجردة، وذلك لأنه يمتنع اجتماع المطلقة مع كل منهما المرشحة والمجردة، واعتباري بالنسبة للمرشحة مع المجردة، وذلك لأنه يمتنع اجتماع المطلقة مع كل منهما، ولا يمتنع اجتماع المرشحة مع المجردة كما في قولك: «رأيت أسداً شاكي السلاح له لبد»، فإن الاستعارة في ذلك مرشحة مجردة لاقترانها بالترشيح، وهو قولك: «له لبد»، وبالتجريد وهو قولك: «شاكي السلاح»، وهذه الاستعارة هي المطلقة حكماً؛ لأنه لما تعارض الترشيح والتجريد تساقطا، فصارت في حكم المطلقة.

(2) والمراد من الاقتران بما يلائم الاقتران بما سوى القرينة، وإلا فالقرينة مما يلائم المستعار له، فلا يوجد استعارة مطلقة.

(3) لا يخفى أن مصدوق الشيء واحد من المستعار منه والمستعار له، فكأن المصنف قال: إن لم تقترن بما يلائم واحداً من هذين الأمرين، فسلب الاقتران عام.

(4) سميت بذلك لإطلاقها عما قيد به كل من المرشحة والمجردة.

(5) هذا مثال للمطلقة التي قرينتها حالية، وهي كون المقام مقام المدح بالشجاعة.
ومثال المطلقة التي قرينتها لفظية، نحو: «رأيت أسداً يرمي».

(6) سميت بذلك لاقترانها بالترشيح، وهو في الأصل تقوية الولد باللبن قليلاً قليلاً حتى يقوي على المص، ثم أطلق اصطلاحاً على تقوية الاستعارة بذكر ما يلائم المستعار منه، ووجه تقويتها بذلك أنه متضمن لتحقيق المبالغة في التشبيه الذي بنيت هي عليه، وكما يطلق الترشيح على ذلك يطلق على نفس اللفظ الملائم، فهو من قبيل المشترك.

(7) اللبد: على وزن علم الشعر الملتزق بعضها ببعض جدّاً.
واللبدة: شعر الأسد المتلبد على رقبته. ويقال للأسد: ذو لبدة، واللبد كعنب جمعها.
«أَظْفَارُهُ» جمع ظفر «لَمْ تُقَلَّمْ»» من التقليم بمعنى القطع.

وَإِنْ قُرِنَتْ بِمَا يُلاَئِمُ الْمُسْتَعَارَ لَهُ[1] فَمُجَرَّدَةٌ[2]، نَحْوُ: «رَأَيْتُ أَسَداً شَاكِي السِّلاَحِ»[3].

وَالتَّرْشِيحُ أَبْلَغُ[4] لاشْتِمَالِهِ[5] عَلَى تَحْقِيقِ الْمُبَالَغَةِ فِي التَّشْبِيهِ[6].

وَالإِطْلاَقُ أَبْلَغُ مِنَ التَّجْرِيدِ[7].

وَاعْتِبَارُ التَّرْشِيحِ وَالتَّجْرِيدِ إِنَّمَا يَكُونُ بَعْدَ تَمَامِ الاسْتِعَارَةِ[8].

---

(1) أي دون المستعار منه ليخرج ما لو قرنت بما يلائم كلاً من المستعار له والمستعار منه.

(2) لتجريدها عن بعض مبالغة في الاستعارة؛ لأنه صار بذكر ملائم المشبه أبعد من دعوى الاتحاد الذي في الاستعارة، ومنه تنشأ المبالغة.

(3) هذا مثال للمجردة التي قرينتها حالية وهي قرينة المتقدمة.
ومثال التي قرينتها لفظية نحو رأيت أسداً يرمي شاكي السلاح ويجعل القرينة في مثال المصنف حالية اندفع الاعتراض الحفيد عليه بأن الاستعارة فيه مطلقة لا مجردة؛ لأن الملائم المذكور فيه قرينة، والملائم الذي تصير الاستعارة به مجردة، إنما يكون بعد القرينة.
وقوله: «شاكي السلاح» أي حاده وقويه مأخوذ من الشوكة، وهي السلاح وحدته كما في القاموس.
وأما شاك السلاح بتشديد الكاف، وقد تخفف، فمعناه لابسه يقال: «شك الرجل في سلاحه» إذا لبسه فهو شاك السلاح كما في ضياء الحلوم إذا علمت ما تقدم علمت أن تفسير غير واحد الشاكي السلاح بتمامه لا يوافق ما في كتب اللغة إلا أن يقال المراد بتمامه كونه حادّاً قويّاً.

(4) أي من الإطلاق والتجريد والمحكوم عليه بالأبلغية إنما هو الكلام المشتمل على الترشيح لا نفس الترشيح؛ لأنه لا يوصف بالبلاغة إلا الكلام والمتكلم، فيقال: كلام أو متكلم بليغ، ولا يقال: كلمة بليغة، والترشيح كلمة، وليس بكلام، وعلى فرض ملاحظة جملة له لبد مثلاً، فليست مقصودة لذاتها حتى تكون كلاماً.

(5) الظاهر أن المراد بالاشتمال هنا الاستلزام والاقتضاء، فيكون كلام المصنف استعارة تصريحية حيث شبه ذلك بمعنى الاشتمال، واستعار اسم المشبه به للمشبه، ويحتمل أن في كلامه استعارة بالكناية، فيكون قد شبه اللازم والملزوم بظرف ومظروف، وحذف لفظ المشبه به.

(6) يؤخذ منه أن أصل المبالغة ثابت قبل الترشيح، وهو كذلك؛ لأن الاستعارة تقتضي المبالغة في التشبيه، والترشيح إنما يقتضي تحقيقها.

(7) أي لخلوه من المضعف.

(8) يعني أن اعتبار الترشيح لا يكون إلا بعد تمام الاستعارة بذكر قرينتها، واعتبار التجريد لا يكون إلا بعد تمام الاستعارة بذكر قرينتها.

فَلاَ تُعَدُّ قَرِينَةُ الْمُصَرَّحَةِ تَجْرِيداً، نَحْوُ: «رَأَيْتُ أَسَداً يَرْمِي»، وَلاَ قَرِينَةُ الْمَكْنِيَّةِ تَرْشِيحاً[1].

الفريدة الخامسة[2]

التَّرْشِيحُ[3] يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بَاقِياً[4] عَلَى حَقِيقَتِهِ[5]، تَابِعاً لِلاسْتِعَارَةِ[6]، وَلاَ يُقْصَدُ بِهِ إِلاَّ تَقْوِيَتُهَا[7].

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُسْتَعَاراً مِنْ مُلاَئِمِ الْمُسْتَعَارِ مِنْهُ لِمُلاَئِمِ الْمُسْتَعَارِ لَهُ[8].

---

(1) قد عرفت أنه مفرع على ما قبله على اللف والنشر المشوش.
وإنما اقتصر على نفي عد قرينة المصرحة تجريداً، ولم ينف عدها ترشيحاً؛ لأنه لا يتوهم إلا كونها تجريداً لكونها من جنسه، فإن كلاً منهما ملائم للمشبه بخلاف الترشيح، ونظير ذلك يقال في وجه اقتصاره على نفي عد قرينة المكنية ترشيحاً دون نفي عدها تجريداً، فتدبر.

(2) تعرض المصنف في هذه الفريدة لبيان أن الترشيح يجوز أن يكون باقياً على حقيقته، وأن يكون مستعاراً من ملائم المستعار منه لملائم المستعار له، وحينئذ يكون تجريداً بحسب المعنى، فتسميته حينئذ ترشيحاً باعتبار اللفظ، أو باعتبار ما كان كما هو ظاهر.

(3) المراد به هنا لفظ الملائم كما هو أحد إطلاقيه بدليل قوله: باقياً على حقيقته.
وقوله: مستعاراً، فإن كلاً منهما يقتضي أن المراد به ذلك كما لا يخفى.

(4) في تقديمه هذا الاحتمال إشعار براجحيته، فلا يرد أن التعبير بالجواز يقتضي الاستواء مع أنهم صرحوا بترجيح الاحتمال الأول.

(5) ليس المراد بالحقيقة هنا معناها المصطلح عليه، وهو الكلمة المستعملة فيما وضعت له كما هو ظاهر، بل المراد بها ما به الشيء هو هو ، وهو المعنى الموضوع له، فتدبر.

(6) التبعية هنا رتبية لا زمانية، فليس المراد أنه لا يذكر إلا بعدها؛ إذ كثيراً ما يذكر قبلها، بل المراد أنه غير مقصود لذاته، بل لأجل تقوية الاستعارة كما أشار لذلك المصنف بقوله لا يقصد به إلا تقويتها، وحينئذ فلا فرق بين أن يذكر بعدها أو قبلها كما في الآية الآتية، وتقييد المصنف بالاستعارة لأنها هي المحدّث عنها في هذا المقام، فلا ينافي أن الترشيح يكون تابعاً لغير الاستعارة أيضاً كالمجاز المرسل.

(7) كأنه نقل لفظ المشبه به مع رديفه إلى المشبه.

(8) ويكون ترشيح الاستعارة بمجرد أنه عبر عن ملائم المستعار له بلفظ موضوع لملائم المستعار منه.

وَيَحْتَمِلُ الْوَجْهَيْنِ[1] قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللهِ﴾[2] حَيْثُ اسْتُعِيرَ الْحَبْلُ لِلْعَهْدِ[3]، وَذُكِرَ الاعْتِصَامُ[4] تَرْشِيحاً[5]: إِمَّا بَاقِياً عَلَى مَعْنَاهُ[6]، أَوْ مُسْتَعَاراً[7] لِلْوُثُوقِ[8] بِالْعَهْدِ[9].

الفريدة السادسة[10]

الْمَجَازُ الْمُرَكَّبُ[11]: وَهُوَ الْمُرَكَّبُ[12] الْمُسْتَعْمَلُ[13] فِي غَيْرِ مَا وُضِعَ لَهُ

(1) بل الوجوه.
(2) آل عمران:103.
(3) لمشابهة العهد بالحبل في كونه وسيلة لربط شيء بشيء.
(4) وهو التمسك بالحبل.
(5) أي حالة كونه ترشيحاً، أو لأجل الترشيح، فهو إما حال أو مفعول لأجله.
وعلى الأول: فالترشيح بمعنى اللفظ الذي ذكر مقوياً بخلافه على الثاني، فإنه بمعنى التقوية، فتأمل.
(6) أي الذي هو بالتمسك بالحبل الحسي، وبحث في هذا الوجه بأن المعنى عليه، وتمسكوا بالحبل الحسي بحبل الله، ولا محصل لذلك إلا أن يلتزم التجريد بأن يراد من الاعتصام التمسك فقط ،فتفطن.
(7) وعلى هذا الاحتمال يكون قوله «واعتصموا» استعارة تبعية.
وتقريرها: أن تقول: شبه الوثوق بالعهد بمعنى الاعتصام، واستعير اسم المشبه به للمشبه، ثم اشتق منه اعتصموا بمعنى ثقوا بالعهد.
(8) لو عبر بالتوثق لكان أنسب بالاعتصام.
(9) وقوله: بالعهد كان الأولى حذفه؛ لأنه يلزم على ذكره التكرار، فإن المعنى حينئذ ثقوا بالعهد بعهد الله، فالسلامة في جعل التجوز إلى مطلق الوثوق، لا إلى الوثوق بالعهد. والتزم ذلك بعضهم قال: ومحل كون التكرار معيباً إذا لم يفد معنى مقبولاً كالبيان بعد الإبهام كما هنا.
(10) تعرض المصنف في هذه الفريدة لتقسيم المجاز المركب إلى ما يسمى بالاستعارة التمثيلية وإلى ما لا يسمى بها.
(11) لا يخفى أنه مبتدأ خبره قوله الآتي: إن كانت علاقته إلى آخره.
وأما قوله: وهو المركب إلى آخره فجملة معترضة بين المبتدأ والخبر قصد بها بيان المبتدأ.
(12) أي اللفظ المركب إلى آخره، فالمركب صفة لمحذوف.
(13) أخرج المركب غير المستعمل كالمهمل كقولك: ديز مركم مقلوب زيد مكرم.
وقوله: في غير ما وضع له أخرج الحقيقة المركبة.
ومنها التعريض نحو قولك ما أنا بزان، فإنه ليس مستعملاً في ثبوت زنا الغير، بل ملوح به
=

لِعَلاَقَةٍ[1] مَعَ قَرِينَةٍ[2] كَالْمُفْرَدِ إِنْ كَانَتْ عَلاَقَتُهُ غَيْرَ الْمُشَابَهَةِ[3] فَلاَ يُسَمَّى اسْتِعَارَةً[4]، وَإِلاَّ[5] سُمِّيَ اسْتِعَارَةً تَمْثِيلِيَّةً[6]، نَحْوُ: «إِنِّي أَرَاكَ تُقَدِّمُ رِجْلاً وَتُؤَخِّرُ أُخْرَى[7]» أَيْ تَتَرَدَّدُ فِي الإِقْدَامِ[8] وَالإِحْجَامِ[9] لاَ تَدْرِي أَيُّهُمَا أَحْرَى[10].

=

فقط مع استعماله فيما وضع له، وهو نفي زنا المتكلم.

(1) أخرج المركب المستعمل في غير ما وضع له غلطاً كقولك: جاء زيد في مقام ذهب عمرو.

(2) وقوله: مع قرينة إلى آخره أخرج الكناية كقولك: أنا عطشان في مقام الطلب، فإنه كناية عن الطلب، وليس مجازاً؛ لأن قرينته ليست كقرينة المفرد في كونها مانعة عن إرادة المعنى الأصلي؛ إذ لا تمنع القرينة التي هي حال المتكلم أن يراد مع الطلب المعنى الحقيقي، وهو الإخبار بثبوت العطش له.

(3) أي كالسببية والمسببية.

(4) كأن الأولى أن يقول: فلا يسمى باسم يخصه؛ لأن عبارته توهم أنه يسمى بغير لفظ الاستعارة؛ لأن الغالب توجه النفي على القيد فقط مع أنه لم يوجد للقوم تسمية لهذا القسم باسم خاص به.

(5) أي وإلا تكن علاقته غير المشابهة بأن كانت المشابهة؛ لأن نفي النفي إثبات.

(6) لاشتماله على التمثيل بمعنى التشبيه، وخص التمثيل بها مع أنه لا استعارة بدون تمثيل؛ لأن فضل التشبيه لتشبيه المركب بالمركب، حتى كأن ما عداه من التشبيه في نظر البليغ كَلاَ.

(7) ظاهره: وتؤخر رجلاً أخرى، ولا محصل له، بل أخرى صفة تارة: أي إني أراك تقدم رجلاً تارة وتؤخر تلك الرجل تارة أخرى.

(8) إلى الشجاعة والجراءة على الأمر.

(9) بتقديم الحاء على الجيم أو العكس، وكلاهما بمعنى واحد، وهو كف النفس عن الفعل كذا قال بعضهم، لكن الذي في القاموس أحجم بتقديم الحاء على الجيم.
وأما أجحم بتقديم الجيم على الحاء، فلم يذكر فيه، فليراجع.

(10) أي لا تدري الذي هو أحرى بناء على جعل أي موصولة، أو لا تدري جواب هذا الاستفهام بناء على جعلها استفهامية، وعلى كل فهو بيان لمنشأ التردد بين الإقدام والإحجام، فالمعنى أن سبب التردد المذكور أنك لا تعلم أيهما أحق من الآخر.

العقد الثاني

في تحقيق معنى الاستعارة بالكناية(1)

اتَّفَقَتْ كَلِمَةُ الْقَوْمِ(2) عَلَى أَنَّهُ(3) إِذَا شُبِّهَ أَمْرٌ بِآخَرَ مِنْ غَيْرِ تَصْرِيحٍ بِشَيْءٍ مِنْ أَرْكَانِ التَّشْبِيهِ سِوَى الْمُشَبَّهِ، وَدُلَّ عَلَيْهِ(4) بِذِكْرِ مَا يَخُصُّ الْمُشَبَّهَ بِهِ(5) كَانَ هُنَاكَ اسْتِعَارَةٌ بِالْكِنَايَةِ(6)، لَكِنْ اضْطَرَبَتْ أَقْوَالُهُمْ(7).

---

(1) أي في ذكر على الوجه الحق عند كل قائل بقول من الأقوال الآتية لا عند الجمهور فقط؛ لأنه قول من أقوال ثلاثة سيذكرها، وليس المراد من تحقيقه إثباته بدليل أنه لم يذكر أدلة.

(2) الظاهر كلمات القوم؛ لأنه لا بد للاتفاق من فاعل متعدد إلا أن يقال: قصد بتوحيدها المبالغة في الاتفاق حتى تجاوزت إلى الاتحاد.
ولا يبعد أن يقال: الإسناد مجازي، وحقيقته اتفق القوم في كلمتهم فلا يضر وحدة الكلمة في فاعليتها.

(3) أي الحال والشأن.

(4) أي على ذلك التشبيه.

(5) أي بلفظ ما يخص إلى آخره، فهو على تقدير مضاف؛ لأن الذكر إنما يكون للفظ، ويحتمل أن تكون ما واقعة على لفظ، لكن الاختصاص من حيث معناه؛ لأن المختص إنما هو المعنى، والمراد المعنى الحقيقي، وإن لم يكن مستعملاً فيه اللفظ كما في ﴿يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللهِ﴾ عند صاحب الكشاف، وكما في أظفار المنية عند السكاكي.

(6) أي في الكلام المشتمل على التشبيه المذكور، فاسم الإشارة للمكان الاعتباري.
وقوله: استعارة بالكناية أي واستعارة تخييلية، لكن المصنف لم يتعرض لها؛ لأنه ليس بصددها في هذا العقد.

(7) استدراك على قوله: اتفقت كلمة القوم، وأنه قد يوهم أنه لا خلاف بينهم أصلاً، فدفع ذلك بقوله: لكن اضربت أقوالهم، لكن الأنسب بقوله: اتفقت كلمة القوم أن يقال: لكن اضطربت كلماتهم إلا أن يقال: أشار بذلك إلى أن المراد في الموضعين واحد، وهو الآراء، والمراد من الإضطراب هنا الاختلاف، وإن كان في الأصل اسماً للاختلال، يقال: اضطرب الأمر اختل، وإنما لم يفسر هنا بذلك؛ لأنه يقتضي ثبوت الاختلال لجميع المذاهب، والواقع خلافه؛ لأن المختل إنما هو مذهب السكاكي، ومذهب الخطيب دون مذهب السلف.
وأيضاً لو فسر بذلك لفاتت المقابلة للاتفاق؛ لأن المقابل للاتفاق الاختلاف لا الاختلاف، ثم إن اضطراب أقوالهم إنما هو في تشخيص المعنى الذي يطلق عليه اللفظ المذكور، وهو الاستعارة بالكناية، وذلك يرجع إلى ثلاثة أقوال:

=

وَلْنَتَعَرَّضْ لَهَا[1] فِي ثَلاثَةِ فَرَائِدَ[2] مُذَيَّلَةٍ بِفَرِيدَةٍ أُخْرَى[3] لِبَيَانِ أَنَّهُ هَلْ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْمُشَبَّهُ فِي الاسْتِعَارَةِ بِالْكِنَايَةِ مَذْكُوراً بِلَفْظِهِ الْمَوْضُوعِ لَهُ[4] أَمْ لاَ[5]؟

=

أحدها: ما يفهم من كلام السلف.

وثانيها: ما يفهم من كلام السكاكي.

وثالثها: ما ذهب إليه الخطيب، ولذلك عقد المصنف لكل قول فريدة كما ذكره بقوله: ولنتعرض لها في ثلاثة فرائد.

وقد فهم بعض الناظرين في كلام صاحب الكشاف أن الاستعارة بالكناية عنده لفظ الأظفار مثلاً من حيث كونها رمزاً إلى استعارة السبع للمنية، وأثبت بذلك قولاً رابعاً، لكن المصنف لم يكترث بذلك، وسيصرح به في الفريدة الأولى بقوله: وإليه ذهب صاحب الكشاف كما سيأتي بيانه، نعم ذهب العصام إلى أنها من فروع التشبيه المقلوب، وهو ما يقلب فيه المشبه مشبهاً به، والمشبه به مشبهاً نحو قوله:

وبدا الصباح كأن غرته وجه الخليفة حين يمتدح

وتقريرها: أن يقال: شبه السبع بالمنية، واستعير لفظ المنية للسبع، ثم جعل التركيب كناية عن تحقق الهلاك به، ولا يرد ذلك على المصنف؛ لأنه إنما حدث بعده بكثير.

(1) فيه إدخال لام الأمر على فعل المتكلم، وهو قليل.
ونكتة الأمر لنفسه بذلك شدة الاعتناء ببيان الأقوال المذكورة.
وقوله لها: أي لتلك الأقوال أو للاستعارة بالكناية، والأول هو المتبادر.

(2) هكذا وجد في النسخ بإثبات التاء في اسم العدد مع أن المعدود مؤنث وهو مذكر، وفي هذه الحالة يجب تجريد اسم العدد منها.
ولعله أول الفرائد بالمباحث، فيكون المعدود مذكراً، أو جعل لفظ الفرائد بدلاً، والمعدود لا يعتبر إلا إذا ذكر تمييزاً دون ما إذا ذكر مبتدأ أو خبراً أو بدلاً أو نحو ذلك كما نقل عن النووي في قول الفقهاء سنن الوضوء عشرة، فتأمل.

(3) أي مجعولاً ذيلها فريدة أخرى.

(4) أي لبيان جواب هذا الاستفهام؛ لأن المبين ليس الاستفهام، بل جوابه، فتدبر.

(5) حق العبارة: أن تبدل أم بـ«أو» أو هل بالهمزة؛ لأن أم هنا متصلة، وهي لا تستعمل مع غير الهمزة إلا شذوذاً، لكن قد وقع مثل هذا التركيب في عبارة السعد التفتازاني، وكتب عليها عبد الحكيم ما نصه: قوله أم لا منقطعة؛ لأن المتردد انتقل من الاستفهام عن حكم إلى الاستفهام عن حكم آخر.
قال الرضى: وإذا كانت منقطعة جاز استعمالها مع هل، فإنها تستعمل مع جميع كلمات الاستفهام فافهم، فإنه قد زل فيه الأقدام، انتهى.
والمتصلة هي الواقعة بعد همزة التسوية، نحو: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لا

=

الفريدة الأولى[1]

ذَهَبَ السَّلَفُ[2] إِلَى أَنَّ الْمُسْتَعَارَ[3] بِالْكِنَايَةِ لَفْظُ الْمُشَبَّهِ بِهِ الْمُسْتَعَارُ[4] لِلْمُشَبَّهِ[5] فِي النَّفْسِ[6] الْمَرْمُوزُ[7] إِلَيْهِ بِذِكْرِ لاَزِمِهِ[8] مِنْ غَيْرِ

يُؤْمِنُونَ﴾ ، أو بعد همزة يطلب بها تعيين أحد الشيئين بحكم معلوم الثبوت نحو أزيد عندك أم عمرو.

والمنقطعة هي الخالية عن ذلك ولا يفارقها معنى الإضراب، ثم قد تقتضي معه استفهاماً، وقد لا تقتضيه كما هو موضح في محله.

(1) بين المصنف في هذه الفريدة مذهب السلف، وإنما بدأ به؛ لأنه المختار.

(2) كان الأولى التعبير بنحو يؤخذ من كلام السلف أن ما ذكره ليس معلوماً من كلامهم بطريق الصراحة، ولذلك قال السعد: ومعناها المأخوذ من كلام السلف إلى آخر ما ذكره.

والسلف في الأصل كما قاله الجوهري من تقدم من الآباء والأقارب.

والمراد به من تقدم من علماء هذا الفن كالشيخ عبد القاهر وأضرابه ما عدا صاحب الكشاف بقرينة ذكره بعد، وما عدا السكاكي والخطيب بقرينة أنه سيقرر لهما مذهبين آخرين، وحينئذ ففي كلام المصنف استعارة تصريحية حيث شبه من تقدم من علماء هذا الفن ما عدا هؤلاء بمن تقدم من الآباء والأقارب.

واستعار اسم المشبه به للمشبه كذا يؤخذ من كلام العصام وغيره.

وتعقب بأن ما ادعاه من تخصيصه السلف بالآباء والأقارب غير مسلم على الإطلاق، بل محله إذا أضيف لمفرد كما تشير إليه عبارة الصحاح، ونصها: فإذا قلت: قال سلفي فالمراد إلى آخره.

أما إذا لم يضف لمفرد كأن قلت: قال السلف: فمعناه حقيقة من تقدم قبلك مطلقاً كما تنطق به عبارة الأساس والصحاح وغيرهما، فليراجع.

(3) الأولى أن يعبر بالاستعارة بدل المستعار.

(4) المستعار بالرفع على أنه صفة للفظ، ولا يصح فيه الجر على أنه صفة للمشبه به؛ لأن القاعدة: أن التشبيه في المعاني، والاستعارة في الألفاظ.

(5) متعلق بالمستعار.

(6) متعلق بالمشبه، ويصح تعلقه بالمستعار.

(7) المرموز بالرفع على أنه صفة ثانية للفظ.

(8) متعلق بالمرموز.

تَقْدِيرٍ[1] فِي نَظْمِ الْكَلَامِ[2].

وَذِكْرُ اللَّازِمِ قَرِينَةٌ عَلَى قَصْدِهِ[3].

وَإِنَّمَا يُفْهَمُ مِنْ عُرْضِ الْكَلَامِ[4].

وَحِينَئِذٍ[5] وَجْهُ تَسْمِيَتِهَا اسْتِعَارَةً بِالْكِنَايَةِ وَمَكْنِيَّةً[6] ظَاهِرٌ[7]، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ

(1) أي وإلا لزم الجمع بين الطرفين؛ لأن المقدر كالثابت، فكأنه مصرح به.

(2) وقوله: في نظم الكلام أي في تركيبه، والإضافة للبيان.

(3) لا يخفى عليك الفرق بين تقدير الشيء في التركيب وبين قصده في التركيب فليس هذا منافياً لما قبله كما قد يتوهم كما أنه ليس منافياً لما تقدم من أن ذكر اللازم دليل على التشبيه؛ لأنه يلزم من دلالته على لفظ المشبه به المحذوف دلالته على التشبيه، فليتأمل.

(4) أي من طرفه كأوله أو آخره.

فالمراد بالعرض: بضم فسكون أو بضمتيسن الطرف، وإن كان في الأصل بمعنى الجانب والناحية، يقال: نظرت إليه من عرض أي من جانب وناحية، فيكون المصنف قد شبه الطرف بمعنى العرض، واستعار اسم المشبه به للمشبه على طريق الاستعارة التصريحية، أو شبه الكلام بشيء له عرض، وطوى لفظ المشبه به، ورمز إليه بذكر لازمه، وهو العرض على طريق الاستعارة المكنية، فتأمل.

(5) أي وحين إذ ذهب السلف إلى ما ذكر.

(6) معطوف على قوله: بالكناية، فينسحب عليه ما قبله، والتقدير: أو استعارة مكنية، فاندفع ما قد يرد على المصنف من أنه حذف جزء العلم على أن صاحب الكشاف صرح بأن حذف جزء العلم جائز لقرينة.

واختار بعضهم أنه معطوف على مجموع قوله: استعارة بالكناية لا على قوله: بالكناية فقط لئلا يلزم عليه العطف على جزء العلم.

قال: ولا يرد أنه يلزم عليه حذف جزء العلم؛ لأنه مقدر لقرينة، والمقدر لقرينة في قوة المذكور صراحة، فتأمل.

(7) أما الجزء الأول أعني لفظ استعارة، فلأن لفظ المشبه به يصدق عليه أنه كلمة مستعملة في غير ما وضعت له تقديراً.

وأما الجزء الثاني أعني لفظ بالكناية أو مكنية، فلأن الكناية في الأصل الخفاء، والمستعار لا شك في خفائه؛ لأنه لم يصرح به، وإنما دل عليه بذكر بعض خواصه.

صَاحِبُ الْكَشَّافِ(1)، وَهُوَ الْمُخْتَارُ(2).

الفريدة الثانية(3)

يُشْعِرُ ظَاهِرُ كَلامِ السَّكَّاكِيِّ(4) بِأَنَّهَا(5) لَفْظُ الْمُشَبَّهِ الْمُسْتَعْمَلُ(6) فِي الْمُشَبَّهِ بِهِ بِادِّعَاءِ أَنَّهُ(7) عَيْنُهُ(8)، وَاخْتَارَ رَدَّ التَّبَعِيَّةِ إِلَيْهَا بِجَعْلِ قَرِينَتِهَا اسْتِعَارَةً بِالْكِنَايَةِ، وَجَعْلِهَا(9) قَرِينَتَهَا عَلَى عَكْسِ مَا ذَكَرَهُ الْقَوْمُ(10) فِي مِثْلِ «نَطَقَتِ الْحَالُ بِكَذَا» مِنْ أَنَّ

(1) الزمخشري «467 - 538 هـ = 1075 - 1144 م» محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الخوارزمي الزمخشري، جار الله، أبو القاسم: من أئمة العلم بالدين والتفسير واللغة والأداب. ولد في زمخشر «من قرى خوارزم» وسافر إلى مكة فجاور بها زمنا فلقب بجار الله. وتنقل في البلدان، ثم عاد إلى الجرجانية «من قرى خوارزم» فتوفى فيها. أشهر كتبه: الكشاف في تفسير القرآن، وأساس البلاغة والمفصل. الأعلام 178/7.

(2) لم يقل: فهو المختار تفريعاً على ذهاب صاحب الكشاف إليه؛ لأن التفريع يفيد أنه مختار من هذه الحيثية فقط، ففي الإتيان بالواو تكثير لجهة الاختيار، والمراد أنه مختار عندي، أو عند كل محقق، وهو الأولى؛ لأن حذف المعمول يؤذن بالعموم.

(3) بين المصنف في هذه الفريدة مذهب السكاكي، ولما كان كلامه لا تصريح فيه بمخالفة السلف، ولا بموافقتهم، بل عبارته محتملة لهما، لكن الكثير من كلامه يميل لموافقتهم، والقليل منه يميل لمخالفتهم، راعى المصنف الجهتين، فذكر مذهبه عقب مذهبهم نظراً للجهة الأولى، وأفرده عنه نظراً للجهة الثانية، وبعضهم حمل القليل من كلامه على الكثير، ورجعه لكلام السلف، وهو الأولى؛ لأنه لو أراد المخالفة لصرح بها ورد على السلف، وذكر مستنداً لمذهبه، فالحمل على الموافقة أولى حتى تثبت المخالفة.

(4) إنما جمع المصنف بين يشعر و«ظاهر» مع أن كلاً منهما كاف في الدلالة على أن كلامه ليس نصّاً في ذلك زيادة في بيان الضعف، فتأمل.

(5) أي الاستعارة بالكناية.

(6) بالرفع صفة للفظ كما لا يخفى.

(7) أي المشبه.

(8) أي المشبه به، ولا خفاء في أن تسميتها استعارة بالكناية، أو مكنية غير ظاهرة، وإن سلم ظهور وجه كونها استعارة.

(9) أي جعل التبعية أي ما جعل القوم تبعية.

(10) أي جعلا كائناً على عكس ما ذكره القوم؛ لأن ما كان قرينة عند القوم جعله استعارة، وما كان استعارة عندهم جعله قرينة، فتأمل.

نَطَقَتْ اسْتِعَارَةٌ لِـ«دَلَّتْ»، وَالْحَالُ قَرِينَةٌ لَهَا.

وَيَرِدُ عَلَيْهِ[1] أَنَّ لَفْظَ الْمُشَبَّهِ لَمْ يُسْتَعْمَلْ إلاَّ فِي مَعْنَاهُ الْحَقِيقِيِّ، فَلاَ يَكُونُ اسْتِعَارَةً[2]، وَهُوَ[3] قَدْ صَرَّحَ بِأَنَّ نَطَقَتْ مُسْتَعَارٌ لِلأَمْرِ الْوَهْمِيّ، فَيَكُونُ اسْتِعَارَةً.

وَالاسْتِعَارَةُ[4] فِي الْفِعْلِ لاَ تَكُونُ إِلاَّ تَبَعِيَّةً، فَيَلْزَمُ الْقَوْلُ بِالاسْتِعَارَةِ التَّبَعِيَّةِ.

الفريدة الثالثة[5]

ذَهَبَ الْخَطِيبُ[6] إِلَى أَنَّهَا التَّشْبِيهُ الْمُضْمَرُ فِي النَّفْسِ، وَحِينَئِذٍ[7] فَلاَ وَجْهَ لِتَسْمِيَتِهَا اسْتِعَارَةً.

الفريدة الرابعة[8]

لاَ شُبْهَةَ فِي أَنَّ الْمُشَبَّهَ فِي صُورَةِ الاسْتِعَارَةِ بِالْكِنَايَةِ[9] لاَ يَكُونُ مَذْكُوراً بِلَفْظِ الْمُشَبَّهِ بِهِ[10]، كَمَا هُوَ فِي صُورَةِ الاسْتِعَارَةِ

(1) إما من الرد أو من الورود.
(2) لأن الاستعارة عنده مطلقاً قسم من المجاز.
(3) الظاهر أنه.
(4) والأظهر أنه بالنصب عطف على نطقت.
(5) بين المصنف في هذه الفريدة مذهب الخطيب.
(6) الخطيب: أي خطيب دمشق، وهو جلال الدين محمد بن عبد الرحمن القزويني، قدم مصر زمن سلطنة الناصر محمد بن قلوون، وخطب بجامع القلعة، وتحلى القضاء بها، وهو صاحب التلخيص والإيضاح.
(7) أي وحين إذ ذهب الخطيب إلى ذلك.
(8) بين المصنف في هذه الفريدة أنه هل يجب في صورة الاستعارة بالكناية ذكر المشبه بلفظ الموضوع له أو لا، أعني جواب هذا الاستفهام.
(9) كان الأولى حذف لفظ صورة؛ لأنه يوهم أن المراد صورة معينة إلا أن يقال: إن الإضافة للاستغراق أو للجنس أو أن لفظ صورة مفرد مضاف فيعم جميع الصور، والمراد بصورها موادها وأمثلتها، فتدبر.
(10) أي في التشبيه الذي بنيت عليه الاستعارة بالكناية وإلا فيجوز أن يكون مذكوراً بلفظ المشبه به في تشبيه آخر كما يدل عليه كلامه الآتي، ووجه منع ذكره بلفظ المشبه به أنه لو كان كذلك لكانت تصريحية، والتالي باطل، فكذا المقدم.

الْمُصَرَّحَةِ[1] ، وَإِنَّمَا الْكَلَامُ[2] فِي وُجُوبِ ذِكْرِهِ بِلَفْظِهِ الْمَوْضُوعِ لَهُ[3] .

وَالْحَقُّ عَدَمُ الْوُجُوبِ[4] لِجَوَازِ أَنْ يُشَبَّهَ[5] شَيْءٌ[6] بِأَمْرَيْنِ[7] ، وَيُسْتَعْمَلَ لَفْظُ أَحَدِهِمَا[8] فِيهِ[9] ، وَيُثْبَتَ لَهُ شَيْءٌ مِنْ لَوَازِمِ الآخَرِ[10] .

فَقَدِ اجْتَمَعَتِ الْمُصَرَّحَةُ وَالْمَكْنِيَّةُ[11] فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَأَذَاقَهَا اللهُ لِبَاسَ[12] الْجُوعِ وَالْخَوْفِ[13]﴾[14] ، فَإِنَّهُ شَبَّهَ[15] مَا غَشِيَ

---

(1) راجع للمنفي لا للنفي كما لا يخفى.

(2) مرتبط بمحذوف معلوم من قوله: لا شبهة إلى آخره، والتقدير: فليس الكلام في ذلك، وإنما الكلام إلى آخره.

(3) أي وعدم الوجوب، ففيه اكتفاء على حد قوله تعالى: ﴿سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ﴾ أي والبرد وأمثال ذلك.

(4) الحق هو الحكم المطابق للواقع، ويقابله الباطل، فهو الحكم المخالف للواقع كما بينه السعد في شرح العقائد.

(5) تعليل لما قبله، لكن فيه تصور؛ لأنه لا يشمل ما لو ذكر المشبه بغير لفظه الموضوع له، وكان مجازاً مرسلاً، أو كان كناية، فلو قال المصنف: لجواز أن يذكر بغير لفظه الموضوع له لكان أولى لشموله ما ذكر، فتأمل.

(6) أي كالذي يغشي الإنسان عن الجوع والخوف من أثر الضرر في الآية التي سيذكرها المصنف.

(7) وقوله بأمرين: أي كاللباس والطعم المر البشع في تلك الآية.

(8) وقوله: ويستعمل لفظ أحدهما أي كلفظ اللباس.

(9) وقوله: فيه أي في ذلك الشيء، وكذا الضمير في قوله: ويثبت له.

(10) وقوله: شيء من لوازم الآخر أي كالإذاقة، فإنها من لواز الآخر، وهو الطعم المر البشع.

(11) أي والتخييلية، وهذا تفريع على قوله: لجواز أن يشبه إلى آخره.

(12) الضمير عائد للقرية المذكورة في صدر الآية، أعني قوله تعالى: ﴿وَضَرَبَ اللهُ مَثَلاً قَرْيَةً﴾ إلى آخره، ولا بد من تقدير مضاف؛ لأن الأصل: فأذاق أهلها، فحذف المضاف، ومثله في البليغ أكثر من أن يحصى.

(13) ويستفاد من هذا البيان أنه اختلف في جواز ذكر المشبه بغير لفظه، ولم نعثر عليه، بل قال الشارح المحقق في شرح التلخيص: والذي يلوح من كلام القوم في هذه الآية أن في لباس الجوع استعارتين: إحداهما تصريحية، والأخرى مكنية.

(14) النحل:112.

(15) تعليل لما تضمنه التمثيل بالآية المذكورة من اجتماع المصرحة والمكنية فيها.

وحاصل ما ذكره أن ما غشى الإنسان من أثر الضرر له حيثيتان:

=

الإِنْسَانَ[1] عِنْدَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ[2] مِنْ أَثَرِ الضَّرَرِ[3] مِنْ حَيْثُ الاشْتِمَالُ[4] بِاللِّبَاسِ[5]، فَاسْتُعِيرَ لَهُ اسْمُهُ[6]، وَمِنْ حَيْثُ الْكَرَاهِيَّةُ[7] بِالطَّعْمِ الْمُرِّ الْبَشِعِ[8]، فَيَكُونُ اسْتِعَارَةً مُصَرَّحَةً نَظَراً إِلَى الأَوَّلِ[9]، وَمَكْنِيَّةً نَظَراً إِلَى الثَّانِي[10]، وَتَكُونُ الإِذَاقَةِ تَخْيِيلاً[11].

=

الأولى: حيثية اشتماله على من قام به، ومن أجلها شبه باللباس، واستعير له اسمه.

والثانية: حيثية كراهية من قام به، ومن أجلها شبه بالطعم المر البشع طوى لفظ المشبه به، ورمز إليه بشيء من لوازمه، وهو الإذاقة، فتدبر.

(1) أي ما نزل به.

(2) وقوله: عند الجوع والخوف كذا في بعض النسخ، وهو أنسب بالآية، وفي بعضها عند الجوع فقط، وعليه ففيه اكتفاء، والتقدير عند الجوع والخوف أخذاً من الآية.

(3) أي كالنحافة واصفرار اللون، ولا يخفى أن ذلك بيان لـ«ما».

(4) أي من حيث اشتماله على من قام به كاشتمال اللباس على لابسه، فالجامع بينهما الاشتمال في كل.

(5) المراد منه المدلول لا الدال؛ لأن التشبيه في المعاني كما تقدم.

وأيضاً القاعدة أن كل حكم ورد على لفظ فهو وارد على مدلوله إلا لقرينة في نحو: كتبت زيداً، فإن المكتوب هو اللفظ بشهادة القرينة.

(6) الضمير الأول لما غشى الإنسان، والثاني للباس، ثم إن أريد منه المدلول كانت إضافة اسم إليه من إضافة الدال للمدلول، وإن أريد منه الدال وهو اللفظ كانت إضافة اسم إليه من الإضافة التي للبيان، وعلى هذا الاحتمال ففي كلام المصنف استخدام حيث ذكر لفظ اللباس أوّلاً بمعنى، وأعاد عليه الضمير بمعنى آخر، فتدبر.

(7) أي من حيث كراهية من قام به له ككراهية ذائق الطعم المر البشع له، فالجامع بينهما الكراهية في كل.

(8) اعلم أن الطعم بضم الطاء الشيء المطعوم، وبفتحها الكيفية التي يدركها الذائق، وجعل بعضهم المراد هنا الأول، لكن الظاهر أن المراد الثاني؛ لأنه هو الذي يتعلق كما يؤخذ من كلام الشيخ الملوي.

(9) أي إلى التشبيه الأول، وهو تشبيه ما غشى الإنسان من حيث الاشتمال باللباس.

(10) وقوله: نظراً إلى الثاني أي إلى التشبيه الثاني، وهو تشبيه ما غشى الإنسان من حيث الكراهة بالطعم المر البشع.

(11) أي نفسها على كلام السكاكي أو إثباتها على كلام السلف.

العقد الثالث

في تحقيق قرينة الاستعارة بالكناية[1]

وَمَا يُذْكَرُ[2] زِيَادَةً[3] عَلَيْهَا[4] مِنْ مُلاَئِمَاتِ الْمُشَبَّهِ بِهِ[5] فِي نَحْوِ قَوْلِكَ[6]: «مَخَالِبُ الْمَنِيَّةِ[7] نَشِبَتْ[8] بِفُلاَنٍ».

(1) إنما احتيج لتحقيق ذلك لما فيه من الخلاف.
وإنما قال: في تحقيق قرينة الاستعارة بالكناية، ولم يقل: في تحقيق الاستعارة التخييلية إشارة إلى أن تحقيقها هنا باعتبار أنها قرينة المكنية، ومن متعلقاتها لا باعتبار أنها قسم مستقل من أقسام الاستعارة، فتدبر.

(2) عطف على مدخول التحقيق ليكون مسلطاً عليه أيضاً لا على التحقيق نفسه، وإلا لاقتضى أنه لم يحقق ما يذكر إلى آخره، وليس كذلك؛ لأنه قد ذكره على غاية من التحقيق.

(3) حال من نائب فاعل «يذكر» على تقدير مضاف، أي ذا زيادة أو بتاويله باسم الفاعل أي زائداً أو باقياً على مصدريته لقصد المبالغة على حد ما قالوه: في نحو زيد عدل، فسقط ما قيل: إن ما يذكر لفظ والزيادة معنى، فلا تصح الحالية حينئذ لاقتضائها أن ما يذكر نفس الزيادة، وليس كذلك، فتفطن.

(4) أي على تلك القرينة.

(5) -بفتح الياء وكسرها-، لكن الأحسن الكسر؛ لأن الملايمة وإن كانت مفاعلة من الجانبين، لكن الأنسب إسنادها إلى التابع؛ إذ يحسن أن يقال: المخالب تلايم السبع دون العكس كما أن المجالسة وإن كانت مفاعلة من الجانبين، لكن الأنسب إسنادها إلى التابع؛ إذ يحسن أن يقال: جالس الوزير السلطان دون العكس، فتأمل.

(6) أي الكائنين في نحو قولك إلى آخره، فهو متعلق بمحذوف صفة للقرينة، وما يذكر زيادة عليها، وإنما أورد المصنف المثال مع أن الإيجاز مطلوب في مثل هذه الرسالة دفعاً لما في الزيادة من الوحشة والغرابة؛ لأنها لم تقرع السمع إلا ههنا، فتدبر.

(7) المخالب جمع مخلب كمنبر من الخلب بمعنى الخدش والجرح، وهوظفر كل سبع طائر كان أو لا صائداً كان أو لا، أو هو ظفر ما يصيد من الطير هكذا بالترديد في عبارة القاموس.
قال بعضهم: والظاهر أنه إشارة إلى اشتراك المخلب بين معنيين:
أحدهما: ظفر السبع مطلقاً.
وثانيهما: ظفر الطائر الصائد.
وعلى كل فالظفر أعم مطلقاً؛ إذ الظاهر من كتب اللغة أن الظفر عام للإنسان والسبع الطائر وغير الطائر والصائد وغير الصائد، أفاده بعض المحققين.

(8) بكسر ثانية كفرحت أي علقت علوقاً حسياً، وإنما قيدناه بالحسي لأجل أن يكون من =

وَفِيهِ خَمْسُ فَرَائِدَ[1].

الفريدة الأولى[2]

ذَهَبَ السَّلَفُ[3] إِلَى أَنَّ الأَمْرَ الَّذِي أُثْبِتَ لِلْمُشَبَّهِ مِنْ خَوَاصِّ الْمُشَبَّهِ بِهِ مُسْتَعْمَلٌ[4] فِي مَعْنَاهُ الْحَقِيقِيِّ.

وَإِنَّمَا الْمَجَازُ فِي الإِثْبَاتِ[5].

وَيُسَمُّونَهُ اسْتِعَارَةً تَخْيِيلِيَّةً[6].

وَيَحْكُمُونَ بِعَدَمِ انْفِكَاكِ الْمَكْنِيِّ عَنْهُ عَنْهَا[7]، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْخَطِيبُ[8].

= ملائمات المشبه به، فيكون ترشيحاً.

(1) الضمير راجع للعقد الثالث كما لا يخفى.

(2) بين المصنف في هذه الفريدة مذهب السلف في قرينة المكنية.

(3) سوى صاحب الكشاف.

(4) أي لفظه، فالضمير راجع للأمر على تقدير مضاف، ويمكن أن الضمير راجع للأمر لا بمعناه السابق، بل بمعنى آخر، وهو اللفظ، فيكون في كلام المصنف استخدام، فتأمل.

(5) مرتبط بمحذوف معلوم مما تقدم، والتقدير: فلا مجاز في اللفظ، وإنما المجاز في الإثبات، أي في إثبات ذلك الأمر للمشبه، فهو من باب المجاز العقلي الذي هو إسناد الشيء لغير من هو له لمناسبة كما في قولك: أنبت الربيع البقل.

(6) الضمير راجع للإثبات، كذا قال بعضهم، وهو الموافق لما في التلخيص.

(7) الضمير الأول يرجع لأل التي هي عبارة عن الاستعارة المكنية، وإنما ذكر الضمير نظراً للفظ أل، والضمير الثاني يرجع للاستعارة التخييلية، وحينئذ فالمعنى: ويحكمون بعدم انفكاك الاستعارة المكنية عن الاستعارة التخييلية.

واعترض على المصنف بأنهم كما يحكمون بذلك يحكمون بعكسه، فيحكمون بعد انفكاك المكنية عن التخييلية وبالعكس.

فلو قال: ويحكمون بتلازمهما لكان أولى.

وأجيب: بأنه سكت عن عدم انفكاك التخييلية عن المكنية لموافقة صاحب الكشاف عليه، والذي يخالف فيه ليس إلا السكاكي، فتدبر.

(8) فهو موافق للسلف في قرينة الاستعارة بالكناية، وإن خالفهم في الاستعارة نفسها.

الفريدة الثانية[1]

جَوَّزَ صَاحِبُ الْكَشَّافِ كَوْنَهُ[2] اسْتِعَارَةً تَحْقِيقِيَّةً[3] لِمُلاَئِمِ الْمُشَبَّهِ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللهِ﴾[4] حَيْثُ[5] اسْتُعِيرَ الْحَبْلُ لِلْعَهْدِ[6] عَلَى سَبِيلِ الاسْتِعَارَةِ بِالْكِنَايَةِ، وَالنَّقْضُ لإِبْطَالِ الْعَهْدِ.

الفريدة الثالثة[7]

جَوَّزَ السَّكَّاكِيُّ كَوْنَهُ[8] مُسْتَعْمَلاً فِي أَمْرٍ وَهْمِيٍّ[9] تَوَهَّمَهُ الْمُتَكَلِّمُ تَشْبِيهاً بِمَعْنَاهُ الْحَقِيقِيِّ[10] ، وَيُسَمِّيهِ اسْتِعَارَةً تَخْيِيلِيَّةً[11] .

---

(1) بين المصنف في هذه الفريدة مذهب صاحب الكشاف في قرينة الاستعارة بالكناية.

(2) أي كون ذلك الأمر، لكن على تقدير مضاف، والأصل: كون دال ذلك الأمر.
ويمكن أن الضمير راجع للأمر، لكن لا بمعناه السابق، بل بمعنى آخر، وهو اللفظ، فيكون في كلام المصنف استخدام.

(3) في بعض المواد.
المراد بالتحقيقية هنا التصريحية لا ما تقدم للسكاكي في تقسيم الاستعارة إلى تحقيقية وإلى تخييلية كذا قال بعضهم.
ووجهه أن صاحب الكشاف متقدم على السكاكي المخصوص بهذا التقسيم، وليس وجهه أنه لا يصح كونه هذه الاستعارة تحقيقية بمعناها عند السكاكي كما توهم، فتأمل.

(4) البقرة:27؛ الرعد: 25.

(5) حيثية تعليل لما تضمنه التمثيل بالآية من أن فيها مكنية قرينتها تحقيقية.
وتقرير الأولى: أن يقال: شبه العهد بالحبل، واستعير اسم المشبه به للمشبه، ثم حذف، ورمز إليه بذكر شيء من لوازمه على طريق الاستعارة بالكناية.
وتقرير الثانية: أن يقال: شبه إبطال العهد بالنقض الذي هو فك طاقات الحبل، واستعير له اسمه، واشتق منه ينقضون بمعنى يبطلون عل طريق الاستعارة التصريحية.

(6) أي على طريق المكنية.

(7) بين المصنف في هذه الفريدة مذهب السكاكي في قرينة المكنية.

(8) أي كون ذلك الأمر، لكن على تقدير المضاف السابق، ويمكن ارتكاب الاستخدام.

(9) إنما نسب للوهم؛ لأنه بسببه، وإلا فهو من أعمال المفكرة.

(10) مفعول له، وهو في المعنى تعليل لقوله: مستعملاً في أمر وهمي، فكأنه قال: وإنما استعمله في أمر وهمي لتشبيهه له بمعناه الحقيقي.

(11) أي لأنه قد استعير لفظ ملائم المشبه به لأمر متخيل.

وَلاَ يَخْفَى أَنَّهُ[1] تَعَسُّفٌ[2].

الفريدة الرابعة[3]

الْمُخْتَارُ فِي قَرِينَةِ الْمَكْنِيَّةِ: أَنَّهُ[4] إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْمُشَبَّهِ الْمَذْكُورِ تَابِعٌ يُشْبِهُ رَادِفَ الْمُشَبَّهِ بِهِ[5] كَانَ[6] بَاقِياً عَلَى مَعْنَاهُ الْحَقِيقِيِّ، وَكَانَ إِثْبَاتُهُ[7] لَهُ[8] اسْتِعَارَةً تَخْيِيلِيَّةً كَمَخَالِبِ الْمَنِيَّةِ[9].

وَإِنْ كَانَ لَهُ تَابِعٌ يُشْبِهُ ذَلِكَ الرَّادِفَ[10] الْمَذْكُورَ كَانَ[11] مُسْتَعَاراً لِذَلِكَ التَّابِعِ[12] عَلَى طَرِيقِ التَّصْرِيحِ[13].

---

(1) أي ما ذهب إليه السكاكي.

(2) أي خروج عن الطريق الجادة لما فيه من كثرة الاعتبارات التي لا يدل عليها دليل، ولا تمس إليها حاجة، فتأمل.

(3) بين المصنف في هذه الفريدة المختار في قرينة المكنية، وهو ما صرح به السيد في خاشية المطول حيث قال بعد كلام قرره: وعلى هذا فالضابط في قرينة الاستعارة بالكناية أن يقال: إذا لم يكن للمشبه المذكور تابع يشبه رادف المشبه به كان باقياً على معناه الأصلي، وكان إثباته له استعارة تخييلية كمخالب المنية وأظفارها، وإن كان له تابع يشبه الرادف المذكور كان مستعاراً لذلك التابع على طريق التصريح، انتهى.

(4) أي الحال والشأن، وقد فسره بقوله: إذا لم يكن للمشبه المذكور إلى آخره كما تقدم نظيره.

(5) عبر هنا بالرادف، وفيما مر بالتابع للتفنن، وهو ارتكاب فنين من التعبير دفعاً لثقل التكرار اللفظي.

(6) أي ذلك الرادف، لكن على تقدير المضاف السابق، أو يرتكب الاستخدام السابق أيضاً.

(7) أي إثبات رادف المشبه به.

(8) أي للمشبه.

(9) أي فإنه ليس للمشبه الذي هو المنية تابع يشبه رادف المشبة به، فيكون لفظ المخالب باقياً على معناه الحقيقي، ويكون إثبات المخالب للمنية استعارة تخييلية.

(10) أي كما في قوله تعالى: ﴿يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللهِ﴾، فإن المشبه الذي هو العهد له تابع، وهو الإبطال يشبه ذلك الرادف، وهو النقض، فيكون لفظ النقض مستعاراً للإبطال على سبيل الاستعارة التصريحية، وتقديرها واضح.

(11) أي ذلك الرادف على تقدير مضاف، أو يرتكب الاستخدام كما تقدم غير مرة.

(12) يعني تابع المشبه.

(13) أي على طريق هو التصريح، فالإضافة للبيان.

الفريدة الخامسة[1]

كَمَا يُسَمَّى مَا زَادَ عَلَى قَرِينَةِ الْمُصَرَّحَةِ مِنْ مُلائِمَاتِ الْمُشَبَّهِ بِهِ تَرْشِيحاً.

كَذَلِكَ[2] يُعَدُّ مَا زَادَ عَلَى قَرِينَةِ الْمَكْنِيَّةِ مِنَ الْمُلائِمَاتِ[3] تَرْشِيحاً لَهَا[4].

وَيَجُوزُ جَعْلُهُ تَرْشِيحاً[5] لِلتَّخْيِيلِيَّةِ[6] أَوْ لِلاسْتِعَارَةِ التَّحْقِيقِيَّةِ.

أَمَّا الاسْتِعَارَةُ التَّحْقِيقِيَّةُ فَظَاهِرَةٌ[7].

وَكَذَا التَّخْيِيلِيَّةُ عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ السَّكَّاكِيُّ[8]؛ لأَنَّ التَّخْيِيلِيَّةَ مُصَرَّحَةٌ عِنْدَهُ.

وَأَمَّا التَّخْيِيلِيَّةُ عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ السَّلَفُ: فَلأَنَّ التَّرْشِيحَ يَكُونُ لِلْمَجَازِ الْعَقْلِيِّ[9] أَيْضاً[10] بِذِكْرِ مَا يُلائِمُ[11] مَا هُوَ لَهُ[12] كَمَا يَكُونُ لِلْمَجَازِ اللُّغَوِيِّ

---

(1) بين المصنف في هذه الفريدة الشق الثاني من ترجمة هذا العقد، وقد بين الشق الأول في الفرائد السابقة.

(2) تأكيد للتشبيه المستفاد من الكاف في قوله: كما يسمى إلى آخره.

(3) أل للعهد، والمعهود ملائمات المشبه به، كما أشار إليه الشيخ الملوي.

(4) أي للاستعارة المكنية.

(5) قال بعض المحققين: لا مانع من أن يجعل ترشيحاً للجميع، انتهى.

(6) أي التي هي قرينة المكنية على مذهب السلف فيها، وعلى مذهب السكاكي أيضاً.
وقوله أو للاستعارة التحقيقية، أي التي هي قرينة المكنية على مذهب صاحب الكشاف فيها بالنسبة لبعض المواد، وعلى المختار عند المصنف أيضاً كما يعلم مما يأتي فأو لتنويع الخلاف السابق في قرينة المكنية.
ولو قال المصنف: ويجوز جعله ترشيحاً لقرينتها على المذاهب فيها لكان أوضح، فتدبر.

(7) أي أما وجه جواز جعله ترشيحاً للاستعارة التحقيقية فظاهر، وهو أنها استعارة مصرحة، والترشيح يكون للاستعارة المصرحة.

(8) يعني أن الاستعارة التخييلية على ما ذهب السكاكي مثل التحقيقية في ظهور وجه جواز جعله ترشيحاً لها.

(9) أي وهي عندهم من المجاز العقلي.

(10) أي كما يكون للتحقيقية والتخييلية على ما ذهب إليه السكاكي.

(11) الباء للتصوير إن أريد بالترشيح المعنى المصدري، أو للملابسة إن أريد به لفظ الملائمة، وما واقعة على لفظ، والملائمة من حيث معناه أو على معنى، ويحتاج لتقدير مضاف بأن يقال: بذكر دال يلائم إلى آخره.

(12) ما واقعة على المسند إليه، والضمير المتصل بالجار يعود إليها.

الْمُرْسَلِ بِذِكْرِ مَا يُلائِمُ الْمَوْضُوعَ لَهُ، وَلِلتَّشْبِيهِ بِذِكْرِ مَا يُلائِمُ الْمُشَبَّهَ بِهِ، وَلِلاسْتِعَارَةِ الْمُصَرَّحَةِ كَمَا سَبَقَ.

وَوَجْهُ الْفَرْقِ بَيْنَ مَا يُجْعَلُ قَرِينَةً لِلْمَكْنِيَّةِ[1] وَيُجْعَلُ نَفْسُهُ تَخْيِيلاً[2] أَوْ اسْتِعَارَةً تَحْقِيقِيَّةً[3] أَوْ إِثْبَاتُهُ تَخْيِيلاً[4]، وَبَيْنَ مَا يُجْعَلُ زَائِداً عَلَيْهَا وَتَرْشِيحاً[5]: قُوَّةُ الاخْتِصَاصِ[6] بِالْمُشَبَّهِ بِهِ، فَأَيُّهُمَا أَقْوَى

=

وأما الضمير المنفصل فظاهر سياق كلام المصنف أنه عائد للمجاز العقلي، وعليه فاللام بمعنى «عن» أو لام بالنسبة، والمعنى حينئذ بذكر ما يلائم المسند إليه الذي المجاز العقلي فرع عنه، أو منسوب له.

ويحتمل أنه عائد للإثبات المفهوم من المجاز العقلي أو للمسند المفهوم من السياق.

والمعنى على هذين الاحتمالين: بذكر ما يلائم المسند إليه الذي الإثبات، أو المسند له حقيقة، فتدبر.

(1) خص وجه الفرق بقرينة المكنية، وترشيحها دون قرينة المصرحة، وترشيحها لما علم مما تقدم من أن قرينة المكنية من جنس ترشيحها فقد تلتبس به بخلاف قرينة المصرحة، فإنها ليست من جنس ترشيحها، فلا يحتاج لوجه الفرق بينهما، نعم يحتاج لوجه الفرق بين قرينة المصرحة وتجريدها، وهو مثل ما قيل في وجه الفرق بين قرينة المكنية وترشيحها: وإنما لم ينبه عليه المصنف اتكالاً على علمه بالمقايسة.

فإذا قلت مثلاً: «رأيت أسداً شاكي السلاح يرمي»، فشاكي السلاح أكثر ملابسة للرجل عادة من الرمي، فيجعل قرينة، والرمي دونه في الملابسة، فيجعل تجريداً هذا.

وقد ذهب العصام إلى أن وجه الفرق: مشاهدة السامع، وإدراكه للشيء أوَّلاً، فما شاهده، وأدركه أوَّلاً، فهو القرينة وما سواه ترشيح أو تجريد، ورجح بأن ما شاهده أوَّلاً هو الذي يدل على المراد، فيناسب جعله قرينة، لكن ما ذكره المصنف أضبط؛ لأنه علق الأمر على قوة الاختصاص والتعلق، وذلك لا يختلف بخلاف ما ذكره العصام، فتدبر.

(2) أي على مذهب السكاكي.

(3) أي على مذهب صاحب الكشاف في بعض المواد، وعلى مختار المصنف كذلك.

(4) أي على مذهب السلف، وكذا على مذهب صاحب الكشاف في بعض المواد، وعلى مختار المصنف كذلك، فغرض المصنف بذلك تفصيل المذاهب فيها، فتأمل.

(5) أعاد المصنف لفظ «بين» ثانياً مع أن الأولى كافية؛ إذ البينية لا تكون إلا في متعدد لزيادة الإيضاح، وقد جرى ذلك على الألسنة كثيراً.

(6) مقتضاه: أن حقيقة الاختصاص التي هي قصر شيء على شيء تقبل التفاوت، وليس كذلك.

وقد يجاب: بأن المراد بالاختصاص هنا مطلق الارتباط والتعلق، وعلى هذا فعطف التعلق

=

اخْتِصَاصاً[1] وَتَعَلُّقاً[2] بِهِ، فَهُوَ الْقَرِينَةُ، وَمَا سِوَاهُ تَرْشِيحٌ[3].

وَصَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ.

=

عليه فيما بعد عطف تفسير لبيان المراد، فتدبر.

(1) الضمير راجع للملائمين بقطع النظر عن كون أحدهما بخصوصه قرينة أو ترشيحاً، وإلا لكان فيه ركاكة كما ذكره بعض المحققين.

وانظر لو لم يكن أحدهما أقوى اختصاصاً من الآخر، واستظهر بعضهم أنه يجوز جعل كل منهما قرينة أو ترشيحاً.

(2) إنه عطف تفسير لبيان المراد.

وفي كلام الشيخ الملوي أنه عطف لازم على ملزوم، ولعله ناظر لمعنى الاختصاص الحقيقي.

(3) أي وما سوى الأقوى اختصاصاً وتعلقاً ترشيح، وذلك كالنشب في قولك: «مخالب المنية نشبت بفلان»، فإن المخالب أقوى اختصاصاً وتعلقاً بالسبع من النشب؛ لأنها ملازمة له دائماً بخلاف النشب.

ولا يخفى ما في قوله «وما سواه ترشيح» من حسن الاختتام حيث أشار بلطف إلى أن ما ذكره هو المهم من هذا الفن، وما سواه بمنزلة الترشيح في كونه لا يقصده إلا التقوية.

الاستعارات وأقسامها

أحمد بن زيني دحلان

(1304 هـ = 1886 م)

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

{المجاز}

الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له لعلاقة، أي مناسبة بين المعنى الأصلي والمعنى الفرعي مع قرينة مانعة عن إرادة المعنى الأصلي تسمى **مجازاً**.

{المجاز المرسل}

فإن كانت تلك العلاقة غير المشابهة تسمى **مجازاً مرسلاً**[1].

---

(1) إذا تأملت أنواع المجاز المرسل والعقلي رأيتَ أنها في الغالب تؤدي المعنى المقصودَ بإيجاز، فإذا قلت: «هزم القائدُ الجيش» أو «قرر المجلس كذا» كان ذلك أوجز من أن تقول: «هزم جنود القائد الجيش»، أو «قرر أهل المجلس كذا»، لا شك أن الإيجاز ضرب من ضروب البلاغة.
وهناك مظهرٌ آخر للبلاغة في هذين المجازين هو المهارة في تخير العلاقة بين المعنى الأصلي والمعنى المجازي، بحيث يكون المجاز مصوراً للمعنى المقصود خير تصوير كما في إطلاق العين على الجاسوس، والأُذن على سريع التأثر بالوشاية، والخُف والحافر على الجمال والخيل في المجاز المرسل، وكما في إسناد الشيء إلى سببه أو مكانه أو زمانه في المجاز العقلي فإن البلاغة تُوجِبُ أن يختار السبب القويُّ والمكان والزمان المختصان.
وإذا دققت النظر رأيت أن أغلب ضروب المجاز المرسل والعقلي لا تخلو من مبالغة بديعة ذات أثر في جعل المجاز رائعاً خلاباً، فإطلاق الكل على الجزء مبالغة ومثله إطلاق الجزء وإرادة الكل، كما إذا قلت: «فلان فم» تريد أنه شره يلتقم كل شيء، أو «فلان أنف» عندما تريد أن تصفه بعظم الأنف فتبالغ فتجعله كله أنفاً. ومما يؤثر عن بعض الأدباء في وصف رجل أنافي. قوله: «لست أدري أهو في أنفه أم أنفه فيه». البلاغة الواضحة ص 122.

{الاستعارة[1]}

(1) هنا مسائل مهمة لا بد أن يذكر:
1-هي أن تذكر أحد طرفي التشبيه وتريد به الطرف الآخر، مدعياً دخول المشبه في جنس المشبه به، دالاً على ذلك بإثباتك للمشبه ما يخص المشبه به، كما تقول: «في الحمام أسد» وأنت تريد به الشجاع، مدعياً أنه من جنس الأسود، فتثبت للشجاع ما يخص المشبه به، وهو اسم جنسه مع سد طريق التشبيه بإفراده في الذكر، أو كما تقول: «إن المنية أنشبت أظفارها» وأنت تريد بالمنية: السبع، بادعاء السبعية لها، وإنكار أن تكون شيئاً غير سبع، فتثبت لها ما يخص المشبه به، وهو الأظفار. وسمي هذا النوع من المجاز استعارة، لمكان التناسب بينه وبين معنى الاستعارة.
وذلك أنا متى ادعينا في المشبه كونه داخلاً في حقيقة المشبه به، فرداً من أفرادها، برز فيما صادف من جانب المشبه به، سواء كان اسم جنسه وحقيقته، أو لازماً من لوازمها، في معرض نفس المشبه به نظراً إلى ظاهر الحال من الدعوى، فالشجاع حال دعوى كونه فرداً من أفراد حقيقة الأسد يكتسي اسم الأسد اكتساء الهيكل المخصوص إياه نظراً إلى الدعوى والمنية، حال دعوى كونها داخلة في حقيقة السبع، إذا أثبت لها مخلب أو ناب، ظهرت مع ذلك ظهور نفس السبع معه في أنه كذلك ينبغي، وكذلك الصورة المتوهمة على شكل المخلب أو الناب مع المنية المدعى أنها سبع، تبرز في تسميتها باسم المخلب بروز الصورة المتحققة المسماة باسم المخلب من غير فرق نظراً إلى الدعوى.
وهذا شأن العارية، فإن المستعير يبرز معها في معرض المستعار منه، لا يتفاوتان إلا في أن أحدهما إذا فتش عنها مالك والآخر ليس كذلك.
ويسمى المشبه به سواء كان هو المذكور أو المتروك مستعاراً منه، واسمه مستعاراً، والمشبه به مستعاراً له. والذي قرع سمعك من أن الاستعارة تعتمد إدخال المستعار له في جنس المستعار منه، هو السر في امتناع دخول الاستعارة في الأعلام، اللهم إلا إذا تضمنت نوع وصفية لسبب خارج، تضمن اسم «حاتم الجود» و«مادر البخل» وما جرى مجراهما.
وأما عد هذا النوع لغوياً فعلى أحد القولين، وهو المنصور، فإن لهم فيه قولين:
أحدهما: أنه لغوي نظراً إلى استعمال الأسد في غير ما هو له عند التحقيق، فإنا وإن ادعينا للشجاع الأسدية، فلا نتجاوز حديث الشجاعة حتى ندعي للرجل صورة الأسد، وهيئته وعبالة عنقه ومخالبه وأنيابه وما له من سائر ذلك من الصفات البادية لحواس الأبصار. ولئن كانت الشجاعة من أخص أوصاف الأسد وأمكنها، لكن اللغة لم تضع الاسم لها وحدها، بل لها في مثل تلك الجثة، وتلك الصورة والهيئة وهاتيك الأنياب والمخالب، إلى غير ذلك من الصور الخاصة في جوارحه، جمع.
ولو كانت وضعته لتلك الشجاعة التي تعرفها لكان صفة لا اسماً، ولكان استعماله فيمن كان على غاية قوة البطش ونهاية جراءة المقدم من جهة التحقيق لا من جهة التشبيه، ولما ضرب
=

بعرق في الاستعارة إذ ذاك البتة، ولانقلب المطلوب بنصب القرائن، وهو منع الكلمة عن حملها على ما هي موضوعة له على إيجاب حملها على ما هي موضوعة له.
وثانيهما: أنه ليس بلغوي بل عقلي نظراً إلى الدعوى، فإن كونه لغويّاً يستدعي كون الكلمة مستعملة في غير ما هي موضوعة له، ويمتنع مع ادعاء الأسدية للرجل، وأنه داخل في جنس الأسود فرد من أفراد حقيقة الأسد، وكذا مع ادعاء كون الصبيح الكامل الصباحة أنه شمس، وأنه قمر وليس البتة شيئاً غيرهما أن يكون إطلاق اسم الأسد على ذلك عن اعتراف بأنه رجل أو إطلاق اسم الشمس أو القمر على هذا عن اعتراف بأنه آدمي لقدح ذلك في الدعوى. وقل لي: مع اعتراف بأنه آدمي غير شمس وغير قمر في الحقيقة أن يكون موضع تعجب.
قوله:

قَامَتْ تُظَلِّلُنِي مِن الشمس ... نفسٌ أعزُّ عليّ من نَفْسِي
قامت تظللني ومن عَجَب ... شَمْسٌ تظللني مِنَ الشمسِ

أو موضع نهي عن التعجب، قوله:

لا تعجبوا من بِلَى غِلالَتِهِ ... قد زَرّ أزراره على القمر

وقوله:

ترى الثياب من الكتان يلمحها ... نور من البدر أحياناً فيبليها
فكيف تنكر أن تبلى معاجِرُها ... والبدرُ في كل وقتٍ طَالِعٌ فيها؟

ومع الإصرار على دعوى أنه أسد، وأنه شمس، وأنه قمر يمتنع أن يقال: لما تستعمل كلمة فيما هي موضوعة له، ومدار ترديد الإمام عبد القاهر قدس الله روحه لهذا النوع بين اللغوي تارة، وبين العقلي أخرى على هذين الوجهين جزاه الله أفضل الجزاء، فهو الذي لا يزال ينور القلوب في مستودعات لطائف نظره، لا يألو تعليماً وإرشاداً لكنك إذا وقفت على وجه التوفيق بين إصرار المستعير على ادعائه الأسدية للرجل، وبين نصبه في ضمن الكلام قرينة دالة على أنه ليس الهيكل المخصوص مصدقة عنده كشف لك الغطاء.
اعلم أن وجه التوفيق هو أن تُبنى دعوى الأسدية للرجل على ادعاء أن أفراد جنس الأسد قسمان بطريق التأويل:
متعارف: وهو الذي له غاية جرأة المقدم، ونهاية قوة البطش مع الصورة المخصوصة.
وغير متعارف: وهو الذي له تلك الجراءة وتلك القوة لا مع تلك الصورة، بل مع صورة أخرى على نحو ما ارتكب المتنبي هذا الادعاء في عد نفسه وجماعته من جنس الجن، وعد جماله من جنس الطير حين قال:

نحن قوم ملجن في زي ناس ... فوق طير لها شخوصُ الجمال

مستشهداً لدعواك هاتيك بالمحيلات العرفية والتأويلات المناسبة من نحو حكمهم إذا رأوا

أسداً هرب عن ذئب «أنه ليس بأسد»، وإذا رأوا إنساناً لا يقاومه أحدٌ «أنه ليس بإنسان»، وإنما هو أسد، أو هو أسد في صورة إنسان، وأن تخصص تصديق القرينة بنفيها المتعارف الذي يسبق على الفهم، ليتعين ما أنت تستعمل الأسد فيه، ومن البناء على هذا التنويع قوله:

تحية بينهم ضرب وجيع

وقولهم: «عتابك السيف»، وقوله عز وعلا: ﴿يَوْمَ لاَ يَنْفَعُ مَالٌ وَلاَ بَنُونَ. إلاَّ مَنْ أَتَى الله بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾ «الشعراء:88-89»، ومنه قوله:

وبلدة ليس بها أنيسُ إلا اليعافيرُ وإلا العيسُ

والاستعارة لبناء الدعوى فيها على التأويل تفارق الدعوى الباطلة، فإن صاحبها يتبرأ عن التأويل، وتفارق الكذب بنصب القرينة المانعة عن إجراء الكلام على ظاهره، فإن الكذاب لا ينصب دليلاً على خلاف زعمه، وأنى ينصب وهو لترويج ما يقول راكب كل صعب وذلول. مفتاح العلوم ص 477-481 بتصرف.

2-الفرق بين الاستعارة والتشبيه: اعلم أن الاستعارة: لفظ المشبه به فيها مستعمل في المشبه، ومراد به غير معناه الموضوع له.

وأما التشبيه: فلفظ المشبه به مستعمل فيما وضع له ومراد به معناه لا غير معناه، ولذا قال بعض المحققين نقلاً عن أئمة البلاغة:

إذا ذكر اسم المشبه به وكان في الكلام قرينة دالة على تشبيه شيء بمعناه فهو على وجهين:

الأول: ألا يكون المشبه مذكوراً ولا مقدراً ولا منوياً بأن يكون اسم المشبه به مستعملاً في معنى المشبه بحيث لو حذف المشبه به ووضع المشبه مكانه لصح الكلام إلا أنه تفوت المبالغة، فهذا استعارة حتماً، وليس تشبيهاً مثل: «لقيت شمساً في الطريق»، وأنت تريد وجهاً جميلاً.

الثاني: أن يذكر المشبه أو يقدر أو ينوي، فهذا متى كان المشبه به خبراً عن المشبه أو في حكم الخبر كأن يكون خبراً لكان أو إحدى أخواتها أو مفعولاً ثانياً لـ«علمت» أو حالاً أو صفة وكذلك إذا بين المشبه به بالمشبه كما في قوله تعالى: ﴿حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾، فإن الفجر وهو المشبه قد ذكر بياناً للمشبه به، وهو الخيط الأبيض، وهو يرشد إلى تقدير مبين للخيط الأسود، فيكون هكذا «من الفجر ومن سواد الليل» وكذا إذا أضيف المشبه به للمشبه كما في «لجين الماء» كان من قبيل التشبيه على الأصح، وليس من الاستعارة.

وتوضيح هذا أنك متى جعلت المشبه به كالأسد خبراً عن المشبه، فإن المعنى بحسب ما تعرفه، وهو أن المبتدأ عين الخبر أن معنى الأسد وهو الحيوان المفترس ثابت لزيد بحسب ظاهر الأخبار والحمل، وهذا ممتنع بحسب الواقع؛ لأنه يقتضي أن زيداً حيوان مفترس، فليحمل على إثبات شبه من الأسد لزيد، ويكون هذا جديراً باسم التشبيه لتصحيح الحمل والأخبار، فتكون دعوى الأسدية لزيد ظاهراً فقط.

=

وأما مثل «لقيت أسداً يرمي» حيث لا يكون خبراً، ولا في حكم الخبر، فإن صوغ الكلام، ومجيء أسد فيه واقعاً عليه الفعل يقتضي أن دعوى كون المشبه من جنس المشبه به مفروغ منها بدليل جريان اسمه عليه، وإيقاع الفعل على لفظه على أنه هو المشبه تماماً، ولا اعتراف بالمشبه؛ لأنه قد اندرج في حقيقة المشبه به، واستعير له اسمه فلفظ المشبه به في التشبيه مستعمل في معناه، وفي الاستعارة مستعمل في غير معناه، وهذا رأي المحققين.

وقد ذهب بعضهم إلى أن مثل أسد في «زيد أسد» لا مانع من أن يكون استعارة لا تشبيهاً؛ لأن دعوى كونه تشبيهاً قد بنيت على أن الاستعارة لا يجمع فيها بين الطرفين وهذا قد جمع فيه بينهما.

وعلى أن لفظ المشبه به مستعمل في معناه الموضوع له، وهذان الأمران ممنوعان.

أما منع الأمر الثاني: فلأنه لا مانع من أن يكون أسد في التركيب مستعملاً في غير معناه، ومستعاراً للرجل الشجاع، فنكون قد شبهنا ذاتاً موصوفة بالشجاعة بالأسد، واستعرنا الأسد لها، وبذلك تحصل المبالغة، ويحمل لفظ الأسد الذي هو استعارة على زيد، فتسري له المبالغة بوساطة الأخبار بالاستعارة عنه، فيكون في التركيب مبالغتان، فلفظ أسد استعار مستعمل في غير معناه.

وأما منع الأمر الأول: فإن زيداً ليس مشبهاً؛ إذ المشبه الذات الموصوفة بالشجاعة التي استعير لها لفظ الأسد، فلا جمع بين المشبه والمشبه به؛ لأن زيداً في التركيب ليس مشبهاً ولا مستعاراً له لفظ أسد، والدليل على أن لفظ أسد استعار وليس تشبيهاً أن الجار والمجرور كثيراً ما يتعلق به أي بالمشبه به كما في قوله: «أسد عليّ وفي الحروب نعامة»؛ لأن «أسد» حيث كان استعارة صار مراداً به ذات موصوفة بالجرأة وملحوظ اتصافها بالجرأة قصداً لا تبعاً. وأما حينما يكون الأسد مشبهاً به لا استعارة، فتكون الجرأة ملحوظة تبعاً لا قصداً، والمشبه به ليس في معنى المشتق، فلا يصح تعلق الجار والمجرور به، والحق أن هذا تكلف ومناف لما قاله الأئمة من الفصل بين أساليب التشبيه وأساليب الاستعارة وعدم الجمع بين المشبه والمشبه به في تركيب واحد، وجعل زيد غير مشبه مع حمل أسد عليه بعيد.

ومما تفترق به الاستعارة عن التشبيه أن التشبيه يذكر فيه الوجه، والاستعارة لا يذكر فيها الوجه، فمثل «زيد أسد في الشجاعة، وأسد في الشجاعة» تشبيه. المعتمد في علم اللبيان ص 59-60.

3-مفارقة الاستعارة للكذب: الاستعارة تفارق الكذب بما فيها من دعوى دخول المشبه في المشبه به بوساطة التأويل، وهو جعل أفراد المشبه به قسمين متعارفاً وغير متعارف.

وتفارق الكذب أيضاً بنصب القرينة التي تصرف عن الظاهر، وتمنع من إرادة الموضوع له، وتجعل السامع يتطلب باللفظ غير الموضوع له.

وأما في الكذب فلا تأويل ولا نصب قرينة تصرف عن الظاهر؛ لأن الكاذب يروج دعواه

=

=

بقدر المستطاع.
وخلاصة هذا أن الاستعارة تفارق الكذب بالتأويل ونصب القرينة. المعتمد في علم اللبيان ص 63.
4-الاستعارة في العلم: الاستعارة تقتضي التأويل حتى يمكن إدراج المشبه في المشبه به، وعلم الشخص متحد لا يمكن فيه ذلك ما دام معناه متحداً ومانعاً من الشركة فيه، فلا تتأتى فيه الاستعارة ما دام كذلك إلا أن علم الشخص إذا اشتهر بصفة تجعله في قوة الموضوع لمفهوم كلي دال على كثيرين أمكنت فيه الاستعارة. ومثال ذلك: حاتم المشتهر بالجود، ومادر المشتهر بالبخل، وعنترة المشتهر بالشجاعة، وإذاً يصح أن يشبه شخص كريم بحاتم في الكرم، وآخر بخيل بمادر في البخل، وآخر شجاع بعنترة في الشجاعة، ثم تستعير العلم للمشبه.
وحاصل ما يعتبر عند ما يراد الاستعارة في العلم أربعة أعمال:
الأول: التأويل وهو أن يلاحظ اشتهار العلم بصفة تجعله في قوة الموضوع لمفهوم كلي قوة قريبة من الفعل حتى كأنه بذلك يطلق على كل من له الصفة المذكورة كالجود والبخل والشجاعة. فحاتم مثلاً كأنه موضوع لكل شخص بالغ الغاية في الجود مع الشهرة، ومادر كأنه موضوع لكل بالغ الغاية في البخل مع الشهرة وعنترة كذلك.
العمل الثاني: أن يشبه من له الوصف كالجود من غير شهرة بمن له الوصف مع الشهرة.
العمل الثالث: أن يتناسي التشبيه ويدعى دخول المشبه في جنس المشبه به بوساطة جعل أفراده قسمين:
قسماً متعارفاً هو من له الوصف مع الشهرة.
وقسماً له الوصف من غير شهرة، وهو غير المتعارف.
العمل الرابع: أن يؤخذ اللفظ أي لفظ العلم ممن له الوصف مع الاشتهار ويعطى لمن له الوصف من غير اشتهار هذا هو إجراء الاستعارة في العلم.
أما في غيره فيقتصر على الأعمال الثلاثة الأخيرة.
وحاصلها: أنك إذا أردت أن تستعير الأسد للرجل الشجاع:
1 - أن تشبه الرجل الشجاع بالأسد.
2 - ثم تتناسى التشبيه وتدعي أن الرجل الشجاع صار من أفراد الأسد بوساطة جعل الأفراد قسمين متعارفاً وغير متعارف.
3 - ثم تستعير الأسد للرجل الشجاع. المعتمد في علم اللبيان ص 63-64.
5- قرينة الاستعارة: القرينة ما يفصح عن المراد من غير أن يكون مستعملاً فيه، ثم هي إما لفظية كيرمي في قولك: «رأيت أسداً يرمي»، وقد تكون حالية كـ«جاء أسد» والجائي شجاع مشاهد.
ولا بد فيها من أن تكون مانعة من إرادة المعنى الحقيقي، فلا يجوز عند البيانيين الجمع بين
=

=

الحقيقة والمجاز في لفظ واحد، فإذا كانت القرينة معينة، فهي مانعة وزيادة، ثم هي إما أمر واحد كما في المثال السابق، وإما أمران معتبر كل منهما على حدة كما في قوله:

وأن تعافوا العدل والأيمانا فإن في أيماننا نيرانا

فقد استعار النيران للسيوف لضيائها وضررها وجعل وقوع الفعل وهو تعافوا على العدل والأيمان قرينة على أن المراد السيوف؛ لأن كاره العدل والأيمان يحارب بالسيف بحكم الشرع، والشاعر مسلم آخذ بالشريعة، فالقرينة أمران قد نظر لكل واحد على حدة، وقد تكون القرينة عدة أمور نظر إليها على أنها معان ملتئمة مربوط بعضها ببعض، ولم ينظر لكل واحد على حدة، ومثال ذلك قول البحتري:

وصاعقة من نصله تنكفي بها وعلى أرؤس الأقران خمس سحائب

الصاعقة قصفة رعد هائل تنقض منها نار مهلكة، والنصل حد السيف، والمعنى رب نار من حد سيفه تنقلب بها على رؤوس أقرانه يده ذات الأنامل الخمس.

والشاهد في البيت: أنه استعار السحائب للأنامل وجعل المعاني السابقة مجتمعة قرينة على إرادة الأنامل بالسحائب، فذكر أن هناك صاعقة من نصل سيفه، وأنها على أرؤس الأقران، وأن المنكفى بها خمس، فهذا كله ملتئماً دليل على أن المراد بالسحائب الأنامل، ولا يعقل كل من هذه الأمور منفصلاً عن الآخر. المعتمد في علم البيان ص 64-65.

6-شرائط الاستعارة صحة وحسناً: للاستعارة شرائط صحة وشرائط حسن: فمن شرائط الصحة والحسن معاً في الاستعارة تمثيلية أو غير تمثيلية: أن يكون الوجه موجوداً في الطرفين شاملاً لهما، فإذا لم يوجد في أحدهما لم تكن الاستعارة موجودة، ومثلها التشبيه، فإذا وجد في الطرفين، وكان فيه شبه انتفى الحسن.

ومن شرائط الصحة: عدم أشمام رائحة التشبيه، فإن أشمت رائحة التشبيه بأن ذكر الوجه مثل «رأيت أسداً في الشجاعة» أو بين المشبه به بالمشبه كما في قوله تعالى: ﴿حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾ كان الكلام تشبيهاً، وكذا إذا ذكر المشبه صريحاً كـ«محمد بدر».

وأما إذا ذكر على وجه لا يشعر بالتشبيه، فإن الحسن ينتفي فقط كما في قوله «قد زر أزراره على القمر».

واعلم أنه مع اعتبار شرط عدم الإشمام، فإنه يجب أن يكون وجه الشبه بين الطرفين في الاستعارة التصريحية جلياً لا خفاء فيه حتى لا تكون الاستعارة إلغازاً وتعمية كأن تستعير الأسد للأعز لا للشجاع هذا مثال ما يقتضي الخفاء في غير التمثيلية ومثال ما يقتضيه في التمثيلية «رأيت إبلاً مائة»، وأنت تريد رأيت كثيرين يعز وجود المرضى المنتخب بينهم، ولذا جاء هذا المثال تشبيهاً في قول سيد الفصحاء: «الناس كإبل مائة لا تجد فيها راحلة»، والراحلة ما يرتحل عليه جملاً أو ناقة، ثم شرط جلاء الوجه لا يقتضي بأن يكون مبتذلاً.

فالجلاء المطلوب لا يقتضي الابتذال، ومن هذا وهو اشتراط الجلاء بحيث لا تصير

=

وإن كانت تلك العلاقة المشابهة تسمى **استعارة**[1].

=

الاستعارة إلغازاً وتعمية.

ظهر أن التشبيه أعم عموماً مطلقاً من حيث التحقق لا من حيث الصدق؛ إذ لا يصدق التشبيه على الاستعارة، ولا هي عليه لتباين حقيقتيهما، وإنما المقصود بهذا أن كل ما يتأتى فيه الاستعارة يتأتى فيه التشبيه، ولو لم يحسن كما في صورة ما إذا قوي الشبه بين الطرفين، فإن التشبيه يتأتى ولا يحسن، وليس كل ما يتأتى فيه التشبيه تتأتى فيه الاستعارة لجواز أن يكون وجه الشبه خفيّاً، فيتأتى التشبيه، ولا تتأتى الاستعارة بحسب اعتبار البلغاء، وإن كانت تصح، فهذا هو المقصود بالأعمية، فهي باعتبار التحقق والوجود لا باعتبار الصدق.

ومثال ما يتأتى فيه التشبيه ولم يحسن ما إذا قوي وجه الشبه بين الطرفين كما بين العلم والنور، فإنه لا يحسن التشبيه، وتتعين الاستعارة، فتقول: حصل في قلبي نور، ولا يحسن علم كالنور، وكذلك إذا وقع في قلبك شبهة، فإنك تقول: «وقعت في قلبي ظلمة»، ولا تقول: «وقعت في قلبي شبهة كالظلمة».

واعلم أن ترشيح المصرحة وقرينة المكنية لا يعتبران مبعدين لحسن الاستعارة؛ لأنهما ليس فيهما إشمام رائحة التشبيه؛ إذ هما يرشدان إلى الوجه لا إلى التشبيه.

وأيضاً هما من قبيل ذكر خواص المشبه به، وهذا مبعد للتشبيه لا مقرب له، فيزداد الحسن.

ومن شرائط الحسن لا الصحة: وفاء التشبيه بالغرض، وسلامته من الابتذال.

والمكنية تحسن برعاية جهات حسن التشبيه فقط، ولا يشترط فيها عدم الإشمام؛ لأن من لوازمها ذكر خواص المشبه به، فالإشمام موجود فيها قطعاً.

وأما التخييلية: فليست استعارة عند الجمهور حتى تحسن أو تقبح، فحسنها بحسن المكنية التابعة لها، وليس لها حسن في نفسها. المعتمد في علم البيان ص 85-86.

(1) بلاغة التشبيه آتية من ناحيتين:

الأولى: تأليف ألفاظه.

والثانية: ابتكار مشبه به بعيد عن الأذهان، لا يجول إلا في نفس أديب وهب الله له استعداداً سليماً في تعرُّف وجوه الشبه. الدقيقة بين الأشياء، وأودعه قدرةً على ربط المعاني وتوليدِ بعضها من بعض إلى مدى بعيدٍ لا يكاد ينتهي.

وسر بلاغة الاستعارة لا يتعدى هاتين الناحيتين، فبلاغتها من ناحية اللفظ أن تركيبها يدل على تناسي التشبيه، ويحملك عمداً على تخيل صورة جديدة تُنسيك روعتها ما تضمنه الكلام من تشبيه خفي مستور.

انظر إلى قول البحتري في الفتح بن خاقان:

يسموا بكف على العافين حانِيَةٍ تَهْمِي وطرفٍ إلى العلياءِ طمَّاح

ألست ترى كفه وقد تمثلت في صورة ساحبة هتانة تصب وبلها على العافين السائلين، وأن

=

هذه الصورة قد تملكت عليك مشاعرك فأذهلتك عما اختبأ في الكلام من تشبيه؟
وإذا سمعت قوله في رثاء المتوكل وقد قُتل غيلة:

صـــريعٌ تقاضـــاهُ الليالِـــي حُـــشاشةً   يجـــود بهـــا والمـــوتُ حُمْـــرٌ أظافِـــره

فهل تستطيع أن تُبعِد عن خيالك هذه الصورة المخفية للموت، وهي صورة حيوان مفترس ضرّجت أظافره بدماء قتلاه؟
لهذا كانت الاستعارة أبلغ من التشبيه البليغ؛ لأنه وإن بنى على ادعاء أن المشبه والمشبه به سواءٌ لا يزال فيه التشبيه منويّاً ملحوظاً بخلاف الاستعارة فالتشبيه فيها مِنْسِيٌّ مجحُودٌ؛ ومن ذلك يظهر لك أن الاستعارة المرشحة أبلغُ من المطلقةِ، وأن المطلقة أبلغ من المجردة.
أما بلاغة الاستعارة من حيث الابتكار وروعة الخيال، وما تحدثه من أثر في نفوس سامعيها، فمجالٌ فسيحٌ للإبداع، وميدان لتسابق المجيدين من فُرسان الكلام.
انظر إلى قوله عز شأنه في وصف النار: ﴿تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ الْغَيْظِ كُلَّمَا أُلْقِيَ فِيهَا فَوْجٌ سَأَلَهُمْ خَزَنَتُهَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ﴾؟ ترتسم أمامك النار في صورة مخلوقٍ ضخمٍ بطاشٍ مكفهر الوجه عابِسٍ يغلي صدرُه حقداً وغيظاً.
ثم أنظر إلى قول أبي العتاهية في تهنئة المهدي بالخلافة:

أَتَـــتْهُ الخِلاَفَـــةُ مُـــنْقادة   إِلَـــيْهِ تُجَـــرِّرُ أَذْيَالهـــا

تجد أن الخلافة غادة هيفاءُ مُدَلَّلَةٌ ملولٌ فُتن الناس بها جميعاً، وهي تأبى عليهم وتصدُّ إِعراضاً، ولكنها تأتي للمهدي طائعة في دلال وجمال تجر أذيالها تيهاً وخَفراً.
هذه صورة لا شك رائعة أبدع أبو العتاهية تصويرها، وستبقى حلوة في الأسماع حبيبة إلى النفوس ما بقي الزمان.
ثم اسمع قول البارودي:

إذا اســتلَّ مِــنَّا ســيِّدٌ غَــرْبَ سَــيْفِهِ   تفــزَّعتِ الأَفــلاكُ والــتفتَ الدَّهْــر

وخبرني عما تحس وعما ينتابك من هول مما تسمع. وقل لنا كيف خطرت في نفسك صورة الأجرام السماوية العظيمة حية حساسة تَرتعِد فَزَعاً ووَهَلاً، وكيف تصورتَ الدهر وهو يلتفت دهشاً وذهولاً؟
ثم اسمع قوله في منفاه وهو نهبُ اليأس والأمل:

اســـمع فـــي نفـــسي دبـــيب المنـــى   وألمـــح الـــشبهة فـــي خاطـــري

تجد أنه رسم لك صورة للأمل يتمشى في النفس تمشياً مُحسّاً يسمعه بإذنه. وأن الظنون والهواجس صار لها جسم يراه بعينه؛ هل رأيت إبداعاً فوق هذا في تصويره الشك والأمل يتجاذبان؟ وهل رأيت ما كان للاستعارة البارعة من الثر في هذا الإبداع؟
ثم انظر قول الشريف الرضى في الوداع:

نـــسرق الدمـــع فـــي الجـــيوب حـــياء   وبـــنا مـــا بـــنا مـــن الأشـــواق

هو يسرق الدمع حتى لا يوصم بالضعف والخور ساعة الوداع، وقد كان يستطيع أن يقول:

{مثال المجاز المرسل}

مثال المجـــاز المرســـل[1] : قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ﴾[2]، ذكرت الأصابع، وأريد منها الأنامل من ذكر الكل وإرادة الجزء على سبيل المجاز المرسل.

مثال آخر: قوله تعالى: ﴿يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾[3]، والمراد من الزينة الثياب من ذكر الحالّ وإرادة المحل.

والمراد من المسجد: الصلاة من ذكر المحل وإرادة الحال، والكل على سبيل المجاز المرسل.

وهكذا سائر علاقات المجاز المرسل.

«نستر الدمع في الجيوب حياء»؛ لكنه يريد أن يسمو إلى نهاية المُرتقى في سحر البيان، فإن الكلمة «نسرق» تُرسم في خيالك صورة لشدة خوفه أن يظهر فيه أثرٌ للضعف، ولمهارته وسرعته في إخفاء الدمع عن عيون الرقباء. ولولا ضيق نطاق هذا الكتاب لعرضنا عليك كثيراً من صور الاستعارة البديعة، ولكنا نعتقد أن ما قدمناه فيه كفاية وغَناء. البلاغة الواضحة ص 105-107.

(1) الْمَجَازُ الْمُرْسَلُ: كَلِمَةٌ اسْتُعْمِلَتْ فِي غَيْرِ مَعْنَاهَا الأَصْلِيِّ لِعَلاَقَةٍ غَيْرِ الْمُشَابَهَةِ مَعَ قَرِينَةٍ مَانِعَةٍ مِنْ إِرَادَةِ الْمَعْنَى الأَصْلِيِّ.
مِنْ عَلاَقَاتِ الْمَجَازِ الْمُرْسَلِ:
السَّبَبِيَّةُ، الْمُسَبَّبِيَّةُ، الْجُزْئِيَّةُ، الْكُلِّيَّةُ، اعْتِبَارُ مَا كَانَ، اعْتِبَارُ مَا يَكُونُ، الْمَحَلِّيَّةُ، الْحَالِّيَّةُ. البلاغة الواضحة ص 110.

(2) البقرة:19.

(3) الأعراف:31.

{مثال الاستعارة}

ومثال **الاسْتِعَارَة**[1] : قوله تعالى: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾[2] ، أصل معنى الصراط في اللغة: الطريق الواضح، فشبه الدين الحق بالصراط بجامع الوصول وبلوغ النجاة في كل، واستعير اللفظ الدال على المشبه به، وهو الصراط للمشبه، وهو الدين الحق على سبيل الاستعارة التصريحية الأصلية، وإنما كان اللفظ المذكور استعارة؛ لأن العلاقة فيه المشابهة.

مثال آخر: قوله تعالى: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ الله جَمِيعاً﴾[3] ، شبه الدين الحق بالحبل بجامع أن من تمسك بكل نجا، واستعير اللفظ الدال على المشبه به، وهو الحبل للمشبه، وهو الدين الحق على سبيل الاستعارة التصريحية الأصلية.

مثال آخر: «رأيت أسداً في الحمام»، تريد الرجل الشجاع، فتقول: شبه الرجل الشجاع بالأسد بجامع الشجاعة في كل، واستعير اللفظ الدال على المشبه به، وهو الأسد، للمشبه وهو الرجل الشجاع، والقرينة قولنا: «في الحمام».

{أنواع الاستعارة}

ثم اعلم أن الاستعارة تنقسم إلى تصريحية[4] ومكنية[5] .

والتصريحية تنقسم إلى أصلية[6] وتبعية[7] .

---

(1) الاسْتِعَارَةُ مِنَ الْمَجَازِ اللُّغَوِيّ. وَهِيَ تَشْبِيهٌ حُذِفَ أَحَدُ طَرَفَيْهِ، فَعَلاَقَتُهَا الْمُشَابَهَةُ دَائِماً. البلاغة الواضحة ص 76.

(2) الفاتحة:6.

(3) آل عمران:103.

(4) تَصْرِيحِيَّةٌ: وَهِيَ مَا صُرِّحَ فِيهَا بِلَفْظِ الْمُشَبَّهِ بِهِ.

(5) مَكْنِيَّةٌ: وَهِيَ مَا حُذِفَ فِيهِ الْمُشَبَّهُ بِهِ، وَرُمِزَ لَهُ بِشَيْءٍ مِنْ لَوَازِمِهِ.

(6) تَكُونُ الاسْتِعَارَةُ أَصْلِيَّةً إِذَا كَانَ اللَّفْظُ الَّذِي جَرَتْ فِيهِ اسْماً جَامِداً.

(7) تَكُونُ الاسْتِعَارَةُ تَبَعِيَّةً إِذَا كَانَ اللَّفْظُ الَّذِي جَرَتْ فِيهِ مُشْتَقّاً أَوْ فِعْلاً.

كُلُّ تَبَعِيَّةٍ قَرِينَتُهَا مَكْنِيَّةٌ، وَإِذَا أُجْرِيَتْ الاسْتِعَارَةُ فِي وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا امْتَنَعَ إِجْرَاؤُهَا فِي الأُخْرَى.

فالاستعارة التصريحية: ما ذكر فيها المشبه به، وحذف المشبه.

والمكنية بعكسها: وهو أن يذكر المشبه ويحذف المشبه به.

والأصلية: ما جرت في مصدر أو في اسم جامد.

والتبعية: ما جرت في فعل أو مشتق أو حرف.

{مثال الاستعارة التصريحية}

مثال الاستعارة التصريحية: «رأيت أسداً في الحمام»، شبه الرجل الشجاع بالأسد بجامع الشجاعة في كل، واستعير الأسد للرجل الشجاع على طريق الاستعارة التصريحية الأصلية، سميت تصريحية؛ لأنه صرّح فيها بالمشبه به، وهو الأسد، وحذف المشبه وهو الرجل الشجاع، وأصلية؛ لأنها جرت في اسم جامد، وهو الأسد.

{مثال الاستعارة التبعية}

مثال التصريحية التبعية: «نطقت الحال بكذا» يعني دلت، شبهت الدلالة بالنطق بجامع الإيضاح في كل، واستعير النطق للدلالة، واشتق منه نطق، بمعنى دل على طريق الاستعارة التصريحية التبعية.

سميت تصريحية؛ لأنه صرح فيها بالمشبه به، وتبعية؛ لأنها جرت في الفعل بعد جريانها في المصدر.

{مثال التبعية في المشتق}

مثال التبعية في المشتق: «الحال ناطقة بكذا» أي دالة، شبهت الدلالة بالنطق، واستعير النطق للدلالة، واشتق منه ناطقة بمعنى دالة على سبيل الاستعارة التصريحية التبعية.

سميت تصريحية؛ لأنه صرح فيها بالمشبه به، وتبعية؛ لأنها جرت في المشتق بعد جريانها في المصدر.

{مثال التبعية في الحرف}

ومثال التبعية في الحرف: قوله تعالى: ﴿وَلأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾[1]، أي على جذوع النخل، شبه الاستعلاء المطلق بالظرفية المطلقة بجامع التمكن في كل، فسرى التشبيه من الكليات إلى الجزئيات، فاستعيرت لفظة «في» الموضوعية لظرفية جزئية خاصة لاستعلاء جزئي خاص على سبيل الاستعارة التصريحية التبعية.

سميت تصريحية؛ لأنه صرح فيها بالمشبه به، وتبعية؛ لأنها جرت في الحرف بعد جريانها في متعلقه.

{مثال الاستعارة المكنية}

مثال الاستعارة المكنية: «أنشبت المنية أظفارها بزيد»، شبهت المنية بالسبع بجامع الاغتيال في كل، وحذف المشبه به، وهو السبع، ورمز له بشيء من لوازمه، وهو الأظفار على سبيل الاستعارة بالكناية والتخييل، سميت استعارة بالكناية؛ لأنه حذف المشبه به وذكر المشبه، والأظفار تخييل.

{الاستعارة المرشحة}

والاستعارة إن قرنت بشيء يلائم المشبه به تسمى[2] ترشيحاً[3]، نحو: «رأيت أسداً له لبد».

{الاستعارة المجردة}

وإن قرنت بشيء يلائم المشبه تسمى تجريداً[4]، نحو: «رأيت أسداً في الحمام يغتسل».

---

(1) طه:71.
(2) لعل الصواب: مرشحة ومجردة.
(3) الاسْتِعَارَةُ الْمُرَشَّحَةُ: مَا ذُكِرَ مَعَهَا مُلائِمُ الْمُشَبَّهِ بِهِ.
(4) الاسْتِعَارَةُ الْمُجَرَّدَةُ: مَا ذُكِرَ مَعَهَا مُلائِمُ الْمُشَبَّهِ.

ففي الحمام قرينة.

وقوله: «يغتسل» تجريد.

{الاستعارة المطلقة}

وإن خلت عن ملائم المشبه والمشبه به فمطلقة[1] ، نحو: «رأيت أسداً»، والقرينة حالية[2] .

---

(1) الاسْتِعَارَةُ الْمُطْلَقَةُ: مَا خَلَتْ مِنْ مُلاَئِمَاتِ الْمُشَبَّهِ بِهِ أَوِ الْمُشَبَّهِ.
لاَ يُعْتَبَرُ التَّرْشِيحُ أَوِ التَّجْرِيدُ إِلاَّ بَعْدَ أَنْ تَتِمَّ الاسْتِعَارَةُ بِاسْتِيفَائِهَا قَرِينَتَهَا لَفْظِيَّةً أَوْ حَالِيَّةً، وَلِهَذَا لاَ تُسَمَّى قَرِينَةُ التَّصْرِيحِيَّةِ تَجْرِيداً، وَلاَ قَرِينَةُ الْمَكْنِيَّةِ تَرْشِيحاً.

(2) تنبيهات: **التنبيه الأول**: كلُّ تبعيةٍ قرينتُها مكنيّة.

التنبيه الثاني: إذا أُجريتِ الاستعارةُ في واحدةٍ من الاستعارة التَّصريحيّة، أو منَ الاستعارة المكنيَّة، امتنعَ إجراؤها في الأخرى.

التنبيه الثالث: تقسيمُ الاستعارة إلى أصلية وتبعية عامٌّ في كلِّ من الاستعارة التصريحية والمكنية.

التنبيه الرابع: تَبَيَّن أنَّ الاستعارةَ هي اللفظُ الْمُستعملُ في غير ما وُضع له، لعلاقةِ الْمُشابهة، مع قرينة مانعةٍ من إرادة المعنى الوضعي أو هي مجازٌ لُغويٌّ علاقتُه الْمُشابهة، كقول زُهير:

لَدى أَسَدٍ شاكِي السِّلاحِ مُقَذَّفٍ ... لَهُ لِبَدٌ أظفارُهُ لم تُقَلَّمِ

فقد استعارَ الأسدَ للرَّجل الشجاع لتَشابههما في الجرَاءة، والمُستعار له هنا: لفظُ رجل مُحقَّقٌ حسّاً.

وكقوله تعالى: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾، فقد استعار الصراط المستقيم للدين الحق، لتشابُههما في أن كلاً يوصل إلى المطلوب.

وكقوله تعالى: ﴿كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾ أي من الضلال إلى الهُدى، فقد استعير لفظ الظلمات للضلال لتشابُههما في عدم اهتداء صاحبيهما، وكذلك استُعير لفظُ النور للإيمان لتشابهها في الهداية.

والمستعار له وهو الضلال والإيمان، كل منهما مُحقق عقلاً. وتُسمى هذه الاستعارات تصريحية وتسمى تحقيقية. وأما قول أبي ذؤيب الهُذلي:

وإذا الْمَنِيَّةُ أنشبَتْ أظفارَها ... أَلْفَيْتَ كلَّ تميمةٍ لا تَنفَعُ

فشبه المنية بالسبع في اغتيال النفوس قهراً من غير تفرقة بين نفاع وضرار، ولم يذكر لفظ المشبه به، بل ذكر بعض لوازمه، وهو أظفارها التي لا يكمل الاغتيال في السبع إلا بها، =

=

تنبيهاً على المشبه به المحذوف. فهو استعارة مكنية. وكقوله:

ولئن نطقتُ بشكرِ بِرّكَ مُفْصحاً   فلسانُ حالي بالشَّكايةِ أنطَقُ

فشبه الحال بإنسان ناطق في الدلالة على المقصود، ولم يصرحْ بلفظِ المشبه به، بل ذكرَ لازمه، وهو اللسان الذي لا تقومُ الدلالةُ الكلاميةُ إلا به، تنبيهاً به عليه. فهو أيضاً استعارة مكنية. وقد أثبت للمشبه لازمٌ من لوازم المشبه به، لا يكونُ إلا بِهِ كماله أو قوامهُ في وجه الشبه، كالأظفار التي لا يكمل الافتراس إلا بها، كما في المثال الأول، واللسان الذي لا تقوم الدلالة الكلامية في الإنسان إلا به، كما في المثال الثاني. وليس للمنية شيء كالأظفار نُقل إليه هذا اللفظُ، ولا للحال شيءٌ كاللسانِ نُقل إليه لفظُ اللسان. وما كان هذا حالَهُ يُعتبرُ طبعاً تخييلاً أو استعارة تخييلية.

التنبيه الخامس: تقدم أن الاستعارة التصريحية، أو المصرحة هي ما صُرِّحَ فيها بلفظِ المشبه به. وإنَّ المَكنيَّةَ هي ما حُذف فيها لفظُ المشبهِ بهِ، استغناءً ببعض لوازمه التي بها كمالهُ، أو قِوامُه في وجه الشبه. وأنَّ إثبات ذلك اللازم تخييل، أو استعارة تخييلية غير أنهم اختلفوا في تعريف كل من المكنية والتخييلية.

فمذهب السلف أن المكنية اسم المشبه به، المستعار في النفس للمشبه، وأن إثبات لازم المشبه به للمشبه استعارة تخييلية. فكل من الأظفار في قوله: «وإذا المنية أنشبت أظفارها»، واللسان في قوله: «فلسان حالي بالشكاية أنطق» حقيقة، لأنه مستعمل فيما وضع له.

ومذهب الخطيب القزويني أن المكنية هي التشبيه المضمر في النفس، المرموز إليه بإثبات لازم المشبه به للمشبه، وهذا الإثبات هو الاستعارة التخييلية.

ومذهب السكاكي أن المكنية لفظ المشبه مُراداً به المشبه به. فالمراد بالمنية في قوله: «وإذا المنية أنشبت أظفارها» هو السبع بادعاء السبعية لها. وإنكار أن تكون شيئاً غير السبع، بقرينة إضافة الأظفار التي هي من خواص السبع إليها. والتخييلية عنده ما لا تحقق لمعناه لا حسّاً ولا عقلاً، بل هو صورة وهمية محضة، كالأظفار في ذلك المثال. فإنه لما شبه المنية بالسبع في الاغتيال، أخذ الوهم يصورها بصورته، ويخترع لها لوازمه، فاخترع لها صورة كصورة الأظفار، ثم أطلق عليها لفظ الأظفار. فيكون لفظ الأظفار استعارة تصريحية تخييلية.

أما أنها تصريحية: فلأنه صُرح فيها بلفظ المشبه به، وهو اللازم الذي أُطلق على صورة وهمية شبيهة بصورة الأظفار المحققة.

وأما أنها تخييلية: فلأن المستعار له غير محقق لا حسّاً ولا عقلاً. والقرينة على نقل الأظفار من معناها الحقيقي إلى المعنى المتخيل إضافتها إلى المنية.

هذا ومذهب السكاكي في المكنية مردود عليه بأنَّ لفظ المشبه فيها مُستعملٌ فيما وُضع له

=

تحقيقاً، للقطع بأنَّ المراد بالمنية الموت لا غير، فليس مُستعاراً.

التنبيه السادس: الاستعارة صفة للفظ على المشهور. والحق أن المعنى يُعار أوَّلاً، ثم يكون اللفظ دليلاً على الاستعارة. وذلك:

1-لأنه إذا لم يكن نقلُ الاسم تابعاً لنقل المعنى تقديراً لم يكن ذلك استعارة، مثل الأعلام المنقولة. فأنت إذا سميت إنساناً بأسدٍ، أو نمر، أو كلب لا يقال: إن هذه الأسماء مستعارة، لأن نقلها لم يتبع نقل معانيها تقديراً.

2-ولأن البُلغاء: جزموا بأن الاستعارة أبلغ من الحقيقة، فإن لم يكن نقل الاسم تابعاً لنقل المعنى لم يكن فيه مُبالغة؛ إذ لا مُبالغة في إطلاق الاسم المجرد عن معناه.

التنبيه السابع: ظهر أنَّ الاستعارة باعتبار اللفظ نوعان: أصلية وتبعية.

فالأصلية: ما كان فيها المستعار اسم جنس غير مشتق، سواء أكان اسم ذات، كأسد للرجل الشجاع، أم اسم معنى، كقتل للإذلال، وسواء أكان اسم جنس حقيقة كأسد وقتل، أم تأويلاً، كما في الأعلام المشهورة بنوع من الوصف، كحاتم في قولك: رأيتُ اليوم حاتماً، تُريدُ رجلاً كامل الجود. فاعتبر لفظ حاتم في قوة الموضوع لمفهوم كلي، حتى كاد يغلب استعماله في كل من له وصف حاتم، فكما أن أسداً يتناول الحيوان المفترس والرجل الشجاع ادعاء، كذلك حاتم يتناول الطائي وغيره ادعاء، ويكون استعماله في الطائي حقيقة، وفي غيره مجازاً، لأن الاستعارة مبنية على ادعاء أن المشبه فرد من أفراد المشبه به. فلا بد أن يكون المشبه به كليّاً ذا أفراد. والمراد باسم الجنس غير المشتق: ما صلح لأن يصدق على كثيرين من غير اعتبار وصف من الأوصاف في الدلالة.

وليس العلم الشخصي واسم الإشارة والضمير والموصول من الكليات، فلا يصح أن تجري فيها الاستعارة الأصلية.

أما المشتق فالصفة جُزء من مدلوله وضعاً، لأنه موضوع لذات متصفة بصفة. فـ«كريم» موضوع لذات متصفة بالكرم، و«قتيل» موضوع لذات متصفة بوقوع القتل عليها.

وقد اعتبرت الأعلام التي تتضمن معنى الوصف اسم جنس تأويلاً. ولم تُعتبر من قبيل المشتق؛ لأن الوصف ليس جُزءاً من معناها وضعاً، بل هو لازم له، غير داخل في مفهومه، فحاتم لم يوضع للدلالة على الجود ولا على ذات مُتصفة به، ولكن الجود عرض له، ولزمه فيما بعد.

التنبيه الثامن: التبعية: ما كان فيها المستعار مُشتقاً. ويدخل في هذا: الفعل، والاسم المشتق، والحرف.

فاستعارة الفعل نحو قوله تعالى: ﴿إِنّا لَمَّا طَغَا الْمَاءُ حَمَلْنَاكُمْ فِي الْجَارِيَةِ﴾، ونحو قوله

تعالى: ﴿وَقَطَّعْنَاهُمْ فِي الأَرْضِ أُمَماً﴾. ونحو قوله تعالى: ﴿فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾.

1-يقال: شبه زيادة الماء زيادة مفسدة بالطغيان بجامع مجاوزة الحد في كل، وادعى أن المشبه فرد من أفراد المشبه به. ثم استعير المشبه به للمشبه على سبيل الاستعارة التصريحية الأصلية، ثم اشتق من الطغيان بمعنى الزيادة طغى بمعنى زاد وعلا، على سبيل الاستعارة التصريحية التبعية.

هذا، وقد يستعمل لفظ الماضي موضع المضارع، بناءً على تشبيه المستقبل المحقق بالماضي الواقع بجامع تحقق الوقوع في كل. ونحو قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ لِجُلُودِهِمْ لِمَ شَهِدتّم عَلَيْنَا﴾.

وقد يعبر بالمضارع عن الماضي بناءً على تشبيه غير الحاضر بالحاضر في استحضار صور الماضية لنوع غرابة فيها. نحو قوله تعالى: ﴿إِنِّي أَرَى فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَذْبَحُكَ﴾.

التنبيه التاسع: استعارة المشتق إما صفة، وإما اسم زمان، أو مكان أو آلة. فالصفة، نحو: حُكم على قاتلك بالسجن. من القتل بمعنى الضرب الشديد، مجازاً، ونحو: إنما أُصادقُ الأصم عن الخني، وأُجاورُ الأعمى عن العورات. ونحو:

فلسانُ حالي بالشكاية أنطقُ

أي: أدل، ونحو قوله تعالى: ﴿مَن بَعَثَنَا مِن مّرْقَدِنَا﴾ ونحو: جئت بمقتالك: أي: بالآلة التي أضربك بها ضرباً شديداً.

التنبيه العاشر: مدار قرينة التبعية في الفعل والمشتق على ما يأتي:

1- على الفاعل: نحو: ﴿إِنّا لَمّا طَغَا الْمَآءُ﴾ ونطقت الحال بكذا.

2- أو على نائبه: نحو: ﴿وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذّلّةُ وَالْمَسْكَنَةُ﴾.

3 - أو على المفعول به، نحو:

جُمِعَ الحقُّ لنا في إمامٍ   قَتَلَ البُخلَ وَأحْيا السَّماحا

4 - أو على المفعول به الثاني، نحو:

صَبَحْنا الخزرجيّة مُرْهَفاتٍ   أبادَ ذَوِي أُرومَتِها ذَوُوها

5 - أو على الفاعل والمفعولين، كقول الشاعر:

تَقري الرّياحُ رياضَ الحَزْنِ مُزهرةً   إذا سَرى النومُ في الأجفان إيقاظاً

6 - أو على المفعولين، كقوله تعالى: ﴿وَقَطّعْنَاهُمْ فِي الأَرْضِ أُمَماً﴾.

7- أو على المجرور، نحو: ﴿فَبَشّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾، ونحو: ﴿فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾ ونحو: ﴿نَقْذِفُ بِالْحَقّ﴾. هذا، وقد تكون قرينة التبعية غير ذلك، نحو: ﴿قَالُوا يَوَيْلَنَا مَن بَعَثَنَا مِن مّرْقَدِنَا﴾؛ إذ القرينة في هذه الآية كونه من كلام الموتى، مع قوله: ﴿هَذَا مَا وَعَدَ الرّحْمَنُ

وصلى الله علي سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، سبحان ربك رب العزة عما يصفون، وسلام على المرسلين، والحمد لله رب العالمين.

=

وَصَدَقَ الْمُرْسَلُونَ﴾.

التنبيه العاشر: استعارة الحرف نحو: ﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوّاً وَحَزَناً﴾. فقد شبه مطلق ترتب علة واقعية على فعل بمطلق ترتب علة غائية على فعل بجامع مطلق الترتب في كل، فسرى التشبيه من الكليين إلى الجزئيات، ثم استعمل في جُزئي المشبه اللام الموضوعة لجزئي المشبه به على سبيل الاستعارة التبعية، ونحو قوله تعالى: ﴿وَلأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾، ونحو قوله تعالى: ﴿أُوْلَئِكَ عَلَى هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾. ونحو: زيد في نعمة.

ومن هذه الأمثلة السابقة تتبين أنه لا يُشترط أن يكون للمشبه حرف موضوع له يدل عليه.

واختار السكاكي تقليلاً لأقسام الاستعارة أن يُستغنى عن التبعية في الفعل، والمشتق، والحرف بأن يجعل قرينة التبعية استعارة مكنية، وأن يجعل التبعية قرينة للمكنية. ففي قوله تعالى: ﴿إِنَّا لَمَّا طَغَا الْمَآءُ حَمَلْنَاكُمْ فِي الْجَارِيَةِ﴾ يجعل القوم الطغيان مستعاراً للكثرة المفسدة.

ويقول السكاكي: في لفظ الماء استعارة مكنية، ونسبة الطغيان إليه قرينة. الجواهر البلاغة ص 341-351.

تجريد قواعد قسم علم البيان
من البلاغة الواضحة

التشبيه

التَّشْبِيهُ: بَيَانُ أَنَّ شَيْئاً أَوْ أَشْيَاءَ شَارَكَتْ غَيْرَهَا فِي صِفَةٍ أَوْ أَكْثَرَ، بِأَدَاةٍ هِيَ الْكَافُ أَوْ نَحْوُهَا مَلْفُوظَةً أَوْ مَلْحُوظَةً.

أَرْكَانُ التَّشْبِيهِ أَرْبَعَةٌ، هِيَ: الْمُشَبَّهُ، وَالْمُشَبَّهُ بِهِ، وَيُسَمَّيَانِ طَرَفَي التَّشْبِيهِ، وَأَدَاةُ التَّشْبِيهِ، وَوَجْهُ الشَّبَهِ، وَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ أَقْوَى وَأَظْهَرَ فِي الْمُشَبَّهِ بِهِ مِنْهُ فِي الْمُشَبَّهِ[1].

أقسام التشبيه

التَّشْبِيهُ الْمُرْسَلُ: مَا ذُكِرَتْ فِيهِ الأَدَاةُ.

التَّشْبِيهُ الْمُؤَكَّدُ: مَا حُذِفَتْ مِنْهُ الأَدَاةُ.

التَّشْبِيهُ الْمُجْمَلُ: مَا حُذِفَ مِنْهُ وَجْهُ الشَّبَهِ.

التَّشْبِيهُ الْمُفَصَّلُ: مَا ذُكِرَ فِيهِ وَجْهُ الشَّبَهِ.

التَّشْبِيهُ الْبَلِيغُ: مَا حُذِفَتْ مِنْهُ الأَدَاةُ وَوَجْهُ الشَّبَهِ[2].

تشبيه التمثيل

يُسَمَّى التَّشْبِيهُ تَمْثِيلاً إِذَا كَانَ وَجْهُ الشَّبَهِ فِيهِ صُورَةً مُنْتَزَعَةً مِنْ مُتَعَدِّدٍ، وَغَيْرَ تَمْثِيلٍ إِذَا لَمْ يَكُنْ وَجْهُ الشَّبَهِ كَذَلِكَ[3].

التشبيه الضمني

التَّشْبِيهُ الضِّمْنِيُّ: تَشْبِيهٌ لاَ يُوضَعُ فِيهِ الْمُشَبَّهُ وَالْمُشَبَّهُ بِهِ فِي صُوَرِ التَّشْبِيهِ الْمَعْرُوفَةِ[4]، بَلْ يُلْمَحَانِ فِي التَّرْكِيبِ.

---

(1) البلاغة الواضحة ص 20.

(2) البلاغة الواضحة ص 25.

(3) البلاغة الواضحة ص 35.

(4) صور التشبيه المعروفة هي ما يأتي: ما ذكرت فيه الأداة نحو: ماء كاللجين، أو حذفت والمشبه به خبر نحو الماء لجين، وكان الماء لجيناً، أو حال نحو سال الماء لجيناً، أو مصدر مبين للنوع مضاف نحو صفا الماء صفاء اللجين، أو مضاف إلى المشبه نحو سال لجين =

وَهَذَا النَّوْعُ يُؤْتَى بِهِ لِيُفِيدَ أَنَّ الْحُكْمَ الَّذِي أُسْنِدَ إِلَى الْمُشَبَّهِ مُمْكِنٌ[1] .

أغراض التشبيه

أَغْرَاضُ التَّشْبِيهُ كَثِيرَةٌ[2] مِنْهَا مَا يَأْتِي:

1-بَيَانُ إِمْكَانِ الْمُشَبَّهِ: وَذَلِكَ حِينَ يُسْنَدُ إِلَيْهِ أَمْرٌ مُسْتَغْرَبٌ لاَ تَزُولُ غَرَابَتُهُ إِلاَّ بِذِكْرِ شَبِيهٍ لَهُ.

2-بَيَانُ حَالِهِ: وَذَلِكَ حِينَمَا يَكُونُ الْمُشَبَّهُ غَيْرَ مَعْرُوفِ الصِّفَةِ قَبْلَ التَّشْبِيهِ، فَيُفِيدُهُ التَّشْبِيهُ الْوَصْفَ.

3-بَيَانُ مِقْدَارِ حَالِهِ: وَذَلِكَ إِذَا كَانَ الْمُشَبَّهُ مَعْرُوفَ الصِّفَةِ قَبْلَ التَّشْبِيهِ مَعْرِفَةً إِجْمَالِيَّةً، وَكَانَ التَّشْبِيهُ يُبَيِّنُ مِقْدَارَ هَذِهِ الصِّفَةِ.

4-تَقْرِيرُ حَالِهِ: كَمَا إِذَا كَانَ مَا أُسْنِدَ إِلَى الْمُشَبَّهِ يَحْتَاجُ إِلَى التَّثْبِيتِ وَالإِيضَاحِ بِالْمِثَالِ.

5-تَزْيِينُ الْمُشَبَّهِ أَوْ تَقْبِيحُهُ[3] .

التشبيه المقلوب

التَّشْبِيهُ الْمَقْلُوبُ: هُوَ جَعْلُ الْمُشَبَّهِ مُشَبَّهاً بِهِ بِادِّعَاءِ أَنَّ وَجْهَ الشَّبَهِ فِيهِ أَقْوَى وَأَظْهَرُ[4] .

=

الماء، أو مفعول به ثانٍ لفعل من أفعال اليقين والرجحان نحو علمت الماء لجيناً، أو صفة على التأويل بالمشتق نحو سال ماءٌ لجينٌ، أو أضيف المشبه إلى المشبه به - بحيث يكون الثاني بياناً للأول نحو ماء اللجين، أي ماء هو اللجين، أو بين المشبه بالمشبه به نحو جرى ماء من لجين.

(1) البلاغة الواضحة ص 47.

(2) الأغراض المذكورة في القاعدة ترجع جميعها كما ترى إلى المشبه، وهذا هو الغالب. وقد ترجع إلى المشبه به، وذلك في التشبيه المقلوب.

(3) البلاغة الواضحة ص 54-55.

(4) البلاغة الواضحة ص 60.

المجاز اللغوي

الْمَجَازُ اللُّغَوِيُّ: هُوَ اللَّفْظُ الْمُسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِ مَا وُضِعَ لَهُ لِعَلاَقَةٍ مَعَ قَرِينَةٍ مَانِعَةٍ مِنْ إِرَادَةِ الْمَعْنَى الْحَقِيقِيِّ.

وَالْعَلاَقَةُ بَيْنَ الْمَعْنَى الْحَقِيقِيِّ وَالْمَعْنَى الْمَجَازِيِّ قَدْ تَكُونُ الْمُشَابَهَةُ، وَقَدْ تَكُونُ غَيْرَهَا.

وَالْقَرِينَةُ قَدْ تَكُونُ لَفْظِيَّةً، وَقَدْ تَكُونُ حَالِيَّةً[1].

الاستعارة التصريحية والمكنية

الاسْتِعَارَةُ مِنَ الْمَجَازِ اللُّغَوِيِّ. وَهِيَ تَشْبِيهٌ حُذِفَ أَحَدُ طَرَفَيْهِ، فَعَلاَقَتُهَا الْمُشَابَهَةُ دَائِماً.

وَهِيَ قِسْمَانِ:

1-تَصْرِيحِيَّةٌ: وَهِيَ مَا صُرِّحَ فِيهَا بِلَفْظِ الْمُشَبَّهِ بِهِ.

2-مَكْنِيَّةٌ: وَهِيَ مَا حُذِفَ فِيهِ الْمُشَبَّهُ بِهِ، وَرُمِزَ لَهُ بِشَيْءٍ مِنْ لَوَازِمِهِ[2].

تقسيم الاستعارة إلى أصلية تبعية

تَكُونُ الاسْتِعَارَةُ أَصْلِيَّةً إِذَا كَانَ اللَّفْظُ الَّذِي جَرَتْ فِيهِ اسْماً جَامِداً.

تَكُونُ الاسْتِعَارَةُ تَبَعِيَّةً إِذَا كَانَ اللَّفْظُ الَّذِي جَرَتْ فِيهِ مُشْتَقّاً أَوْ فِعْلاً[3].

كُلُّ تَبَعِيَّةٍ قَرِينَتُهَا مَكْنِيَّةٌ، وَإِذَا أُجْرِيَتْ الاسْتِعَارَةُ فِي وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا امْتَنَعَ

---

(1) البلاغة الواضحة ص 71.

(2) البلاغة الواضحة ص 76-77.

(3) تقسيم الاستعارة إلى أصلية وتبعية عامّ في الاستعارة، سواء أكانت تصريحية أم مكنية. ومثال الاستعارة التبعية المكنية: أعجبني إراقة الضارب دم الباغي، فقد شبه الضرب الشديد بالقتل بجامع الإيذاء في كلٍّ، واستعير القتل للضرب الشديد، واشتق منه قاتل بمعنى ضارب ضرباً شديداً، ثم حذف ورمز إليه بشيء من لوازمه وهو الإراقة، على طريق الاستعارة المكنية التبعية.

إِجْرَاؤُهَا فِي الأُخْرَى[1].

تقسيم الاستعارة إلى مرشحة ومجردة ومطلقة

الاسْتِعَارَةُ الْمُرَشَّحَةُ: مَا ذُكِرَ مَعَهَا مُلاَئِمُ الْمُشَبَّهِ بِهِ.

الاسْتِعَارَةُ الْمُجَرَّدَةُ: مَا ذُكِرَ مَعَهَا مُلاَئِمُ الْمُشَبَّهِ.

الاسْتِعَارَةُ الْمُطْلَقَةُ: مَا خَلَتْ مِنْ مُلاَئِمَاتِ الْمُشَبَّهِ بِهِ أَوِ الْمُشَبَّهِ[2].

لاَ يُعْتَبَرُ التَّرْشِيحُ أَوِ التَّجْرِيدُ إِلاَّ بَعْدَ أَنْ تَتِمَّ الاسْتِعَارَةُ بِاسْتِيفَائِهَا قَرِينَتَهَا لَفْظِيَّةً أَوْ حَالِيَّةً، وَلِهَذَا لاَ تُسَمَّى قَرِينَةُ التَّصْرِيحِيَّةِ تَجْرِيداً، وَلاَ قَرِينَةُ الْمَكْنِيَّةِ تَرْشِيحاً[3].

الاستعارة التمثيلية

الاسْتِعَارَةُ التَّمْثِيلِيَّةُ: تَرْكِيبٌ اسْتُعْمِلَ فِي غَيْرِ مَا وُضِعَ لَهُ لِعَلاَقَةِ الْمُشَابَهَةِ مَعَ قَرِينَةٍ مَانِعَةٍ مِنْ إِرَادَةِ مَعْنَاهُ الأَصْلِيِّ[4].

المجاز المرسل

الْمَجَازُ الْمُرْسَلُ: كَلِمَةٌ اسْتُعْمِلَتْ فِي غَيْرِ مَعْنَاهَا الأَصْلِيِّ لِعَلاَقَةٍ غَيْرِ الْمُشَابَهَةِ مَعَ قَرِينَةٍ مَانِعَةٍ مِنْ إِرَادَةِ الْمَعْنَى الأَصْلِيِّ.

مِنْ عَلاَقَاتِ الْمَجَازِ الْمُرْسَلِ:

السَّبَبِيَّةُ، الْمُسَبَّبِيَّةُ، الْجُزْئِيَّةُ، الْكُلِّيَّةُ، اعْتِبَارُ مَا كَانَ، اعْتِبَارُ مَا يَكُونُ، الْمَحَلِّيَّةُ، الْحَالِّيَّةُ[5].

---

(1) البلاغة الواضحة ص 84.

(2) من أنواع الاستعارة المطلقة الاستعارة التي تشتمل على ترشيح وتجريد معاً. مثالها في التصريحية: نطق الخطيب بالدرر، براقة ثمينة، فارتاحت لها الأسماع. ومثالها في المكنية: قصف الموت شبابه قبل أن يزهر ويصل إلى الكهولة.

(3) البلاغة الواضحة ص 91.

(4) البلاغة الواضحة ص 98.

(5) البلاغة الواضحة ص 110.

المجاز العقلي

الْمَجَازُ الْعَقْلِيُّ: هُوَ إِسْنَادُ الْفِعْلِ أَوْ مَا فِي مَعْنَاهُ إِلَى غَيْرِ مَا هُوَ لَهُ لِعَلاَقَةٍ مَعَ قَرِينَةٍ مَانِعَةٍ مِنْ إِرَادَةِ الإِسْنَادِ الْحَقِيقِيِّ.

الإِسْنَادُ الْمَجَازِيُّ يَكُونُ إِلَى سَبَبِ الْفِعْلِ أَوْ زَمَانِهِ أَوْ مَكَانِهِ أَوْ مَصْدَرِهِ أَوْ بِإِسْنَادِ الْمَبْنِيِّ لِلْفَاعِلِ إِلَى الْمَفْعُولِ أَوِ الْمَبْنِيِّ لِلْمَفْعُولِ إِلَى الْفَاعِلِ[1].

الكناية

الْكِنَايَةُ[2]: لَفْظٌ أُطْلِقَ وَأُرِيدَ بِهِ لاَزِمُ مَعْنَاهُ مَعَ جَوَازِ إِرَادَةِ ذَلِكَ الْمَعْنَى.

تَنْقَسِمُ الْكِنَايَةُ بِاعْتِبَارِ الْمَكْنِيِّ عَنْهُ ثَلاَثَةَ أَقْسَامٍ:

1- فَإِنَّ الْمَكْنِيَّ عَنْهُ قَدْ يَكُونُ صِفَةً.

2- وَقَدْ يَكُونُ مَوْصُوفاً.

3- وَقَدْ يَكُونُ نِسْبَةً[3].

---

(1) البلاغة الواضحة ص 117.

(2) البلاغة الواضحة ص 125.

(3) إذا كثرت الوسائط في الكناية نحو: كثير الرماد سميت **تلويحاً**. وإن قلت وخفيت نحو فلان من المستريحين، كناية عن الجهل والبلاهة، سميت رمزاً. وإن قلت الوسائط ووضحت، أو لم تكن، سميت **إيماء وإشارة**، نحو الفضل يسير حيث سار فلان، كناية عن نسبة الفضل إليه. ومن الكناية نوع يسمى **التعريض**، وهو أن يطلق الكلام ويشار به إلى معنىً أخرَ يفهم من السياق، كأن تقول لشخص يضر الناس: خير الناس أنفعهم للناس، وكقول المتنبي يعرض بسيف الدولة وهو يمدح كافوراً:

إذا الجود لم يرزق خلاصاً من الأذى ... فلا الحمد مكسوباً ولا المال باقيا

المصادر

1-مفتاح العلوم، أبو يعقوب يوسف بن محمد على السكاكي، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، 2000 م.

2- البلاغة الواضحة، علي الجارم، مصطفى أمين، دار المعارف، مصر.

3-البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها، عبد الرحمن حبنكة الميداني، دار القلم، دمشق، 1996 م.

4-جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، السيد أحمد الهاشمي، مؤسسة المعارف، بيروت، 1999 م.

5-المعتمد في علم البيان، محمد حسن ضيف الله، مطبعة دار الكتاب العربي بمصر، 1959 م.

6-إيضاح المكنون، إسماعيل باشا بن محمد أمين، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

7- مقدمة ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، مكتبة العصرية، بيروت، 1995 م.

فهرس المحتويات

العلاقة

الوردة النضارة في المجاز والاستعارة

خلاصة البيان

رسالة في الاستعارة

الاستنارة في الاستعارة

متن السمرقندية

الاستعارات وأقسامها

تجريد قواعد قسم علم البيان من البلاغة الواضحة